بريم Perim
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر
تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
العدد: (17) - يوليو/ تموز 2025

(بريم) تحصل على معلومات حصرية لم تُنشر من قبل..

تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين..
قراءة في أكبر شحنة مضبوطة قبالة سواحل اليمن

الهجمات الحوثية والاقتصاد العالمي:

الأبعاد الإنسانية والبيئية للصراع واستراتيجيات الضغط عبر البحر الأحمر (2023 - 2025)

بريم Perim

مجلة شـهرية تحليلية تصدر كل شـهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (17) - يوليو/ تموز 2025

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).
تأسست في مدينة عدن
جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م
العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة
للتواصل
واتساب: 00967777491124
ايميل: perimjournal@gmail.com
الموقع الإلكتروني:
perimjournal.com - perimjournal.net

"الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها لا عن سياسة مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات"

حُقُوقُ الطَّبع مَحفُوظةٌ

@Perimjournal

الناشر
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات
رئيس مجلس الإدارة
صالح أبو عوذل

رئيس التحرير
أ. د. سالم علوي الحنشي

مدير التحرير
أ. د. صبري عفيف

سكرتير التحرير
د. أشجان الفضلي

هيئة التحرير
د. عباس الزامكي
د. إيزيس المنصوري
د. طارق شعبان
د. رحيمة عبدالرحيم
د. منى عقربي
د. شورى فضل
د. أحلام عبدالكريم

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي

للإعلان في مجلة بريم Perim

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخبوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التهريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكًا في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

1. أصالة البحث:
يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية

2. القيمة العلمية:
يشترط أن يُمثّل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:
- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5)
- يجب ترك هامش لا يقل عن (3 سم) من جميع جوانب الصفحة

4. تحكيم البحوث:
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي
- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكّمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة

5. محتوى الصفحة الأولى:
- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة

6. طريقة التقديم:
- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word)
- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني: perimjournal@gmail.com
- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:
- عنوان البحث
- اسم الباحث/الباحثين
- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:
- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان
- موضوع البحث
- الأهداف
- المنهج
- أبرز النتائج والتوصيات
- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:
- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث

9. مسؤولية المحتوى:
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة

10. لغة النشر:
- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية

محتويات العدد

الافتتاحية: رئيس التحرير 5

تداعيات هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن 6

تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين.. 39

دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية استراتيجية) 49

يمرّ البحر الأحمر وخليج عدن بمرحلة فارقة، حيث تحولت هذه المنطقة الحيوية إلى ساحة اختبار حقيقية لتوازنات الأمن الدولي وسلاسل الإمداد العالمية. فمنذ أواخر 2023 وحتى منتصف 2025، فرضت الهجمات الحوثية نفسها كأحد أعقد التحديات أمام التجارة الدولية، لتكشف هشاشة الممرات البحرية وتضع القوى الكبرى أمام معادلة جديدة: كيف يمكن حماية المصالح الاستراتيجية دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة؟

في هذا العدد، نقدّم دراسة تحليلية شاملة عن تداعيات الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية (2023–2025)، بما رافقها من خسائر اقتصادية غير مسبوقة، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، واضطراب في حركة قناة السويس، إلى جانب الانعكاسات الإنسانية والبيئية التي أصابت المنطقة برمتها

كما يضم العدد ملفًا خاصًا يعرض كتابًا مهمًا عن العلاقات اليمنية–السودانية، بوصفها علاقة تتجاوز حدود الجغرافيا لتشكّل بعدًا جيوسياسيًا محوريًا في معادلات البحر الأحمر والقرن الأفريقي، حيث تتداخل اعتبارات التاريخ والهوية مع ضرورات الأمن الإقليمي

إننا في بريم نؤمن أن مهمة المجلة لا تقتصر على الرصد والتحليل، بل تتسع لتشمل إعادة صياغة النقاش حول قضايا المنطقة بعمق ومسؤولية. لذلك سنواصل فتح ملفات داخلية ملحّة، ومنها مستقبل مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، وتحدياته في إدارة الأزمات المعقدة، بما في ذلك الدور الإقليمي الفاعل للمملكة العربية السعودية

أسرة التحرير

تداعيات هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن

(19 نوفمبر 2023 - 30 يوليو 2025)

☐ **د. صبري عفيف العلوي**

مدير تحرير مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم وتحليل شامل لتداعيات هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة من 19 نوفمبر 2023 إلى 30 يوليو 2025. تركز الدراسة على الأضرار الاقتصادية، والإنسانية، والبيئية، والمادية، والبشرية، بالإضافة إلى الأثر الجيوستراتيجي لهذه الهجمات. وقد كشفت الدراسة عن ارتفاع كبير في تكاليف الشحن والتأمين، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وتراجع حركة الملاحة في قناة السويس، وتأثر قطاعات اقتصادية حيوية. كما بينت الدراسة تطور قدرات الحوثيين الهجومية واستخدامهم للتجارة العالمية كوسيلة للضغط، مع إبراز فعالية الدفاعات الدولية في اعتراض معظم الهجمات. وتوصي الدراسة بتعزيز الأمن البحري، وتنويع سلاسل الإمداد، والتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية لضمان استقرار المنطقة

الكلمات المفتاحية: هجمات الحوثيين - الملاحة الدولية- البحر الأحمر.

Abstract:

This study aims to comprehensively evaluate and analyze the repercussions of Houthi attacks on international navigation in the Red Sea and Gulf of Aden during the period from November 19, 2023, to July 30, 2025. The study focuses on the economic, humanitarian, environmental, material, and human damages, in addition to the geostrategic impact of these attacks. The study revealed a significant increase in shipping and insurance costs, disruption of global supply chains, a decline in Suez Canal traffic, and the impact on vital economic sectors. It also highlighted the evolution of Houthi offensive capabilities and their use of global trade as a means of pressure, while demonstrating the effectiveness of international defenses in intercepting most of the attacks. The study recommends enhancing maritime security, diversifying supply chains, and reaching a comprehensive political solution to the Yemeni crisis to ensure regional stability.

Keywords: Houthi attacks - International navigation - Red Sea.

مقدمة

تُعد الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية، التي تصاعدت بشكل ملحوظ منذ (**19 نوفمبر 2023– 30 يوليو-2025**)، بمثابة تهديد غير مسبوق لأحد أهم شرايين التجارة العالمية: البحر الأحمر ومضيق باب المندب. فمنذ نشأة حركة الحوثي في اليمن عام 2014، تطورت قدراتها وتكتيكاتها لتشكل خطرًا جسيمًا على السفن التجارية والعسكرية على حد سواء. وقد تجاوزت هذه الهجمات، التي زعم الحوثيون في البداية أنها تستهدف سفنًا «مرتبطة بإسرائيل»، نطاقها لتؤثر على سفن من أكثر من 60 دولة.

لقد أدّت هذه الأزمة إلى أضرار جسيمة ومتعددة الأوجه، شملت اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق، وتداعيات إنسانية وخيمة، وتدهورًا بيئيًا خطيرًا في منطقة البحر الأحمر الحيوية، بالإضافة إلى خسائر مادية وبشرية مباشرة، مما يفرض تحديات عميقة على الأمن البحري العالمي وسلاسل الإمداد الدولية.

- **أهداف الدراسة:**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقديم تحليل شامل للأضرار الناجمة عن هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية. تتضمن الأهداف الفرعية ما يلي

1- تحديد وتحليل التداعيات الاقتصادية على التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.
2- تقييم الآثار الإنسانية وتداعيات الأمن الغذائي، خاصة في اليمن.
3- فحص الأضرار البيئية في منطقة البحر الأحمر الناتجة عن التسربات النفطية والتلوث.
4- توثيق الخسائر المادية والبشرية المباشرة التي لحقت بالسفن والأطقم البحرية.
5- تحليل الأثر الجيوستراتيجي لهجمات الحوثيين
6- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ للتخفيف من الأضرار وتعزيز الأمن البحري وحل النزاعات.

- **نطاق الدراسة:**

تغطي هذه الدراسة الفترة ((19 نوفمبر 2023– 30 يوليو-2025) ويشمل النطاق الجغرافي البحر الأحمر، مضيق باب المندب، خليج عدن، وتأثيرات هذه الهجمات على طرق التجارة العالمية والاقتصادات الإقليمية والعالمية

- **منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية شاملة، تتضمن

- جمع وتحليل المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر الموثوقة، بما في ذلك التقارير الإخبارية، والتحليلات الصادرة عن مراكز الأبحاث، والمنظمات الدولية، والتقارير الحكومية، والمقالات الأكاديمية.
- استخلاص وتصنيف البيانات الكمية المتعلقة بتكاليف الشحن، وأقساط التأمين، وحركة الملاحة، وعدد الهجمات، والسفن المتضررة أو الغارقة، والخسائر البشرية.
- تقييم التأثيرات النوعية على سلاسل الإمداد، والأمن الغذائي، والنظم البيئية، والجوانب القانونية المتعلقة بجرائم الحرب.
- تنظيم المعلومات حسب التسلسل الزمني للأحداث وحسب الفئات الموضوعية للأضرار (اقتصادية، إنسانية، بيئية، مادية).

***

المبحث الأول:
حركة الحوثي: النشأة والتطور وطبيعة الهجمات (2014-2023)

1- النشأة والتطور

تُعرف حركة الحوثي، أو أنصار الله، بأنها شبكة زيدية شيعية تتمركز في شمال اليمن[1] وبدأت تمردهم في عام 2014، حيث سيطروا على العاصمة صنعاء ثم تقدموا لاحقًا نحو عدن، مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية اليمنية[2]. منذ ذلك الحين، شهد الصراع مواجهة بين الحوثيين المدعومين من إيران والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وداعميها من التحالف الذي تقوده

(1) https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen)

السعودية[2] على الرغم من أن إيران تقدم المساعدة، فقد ذكر مسؤول أمريكي في عام 2024 أن إيران لا «تسيطر على الحوثيين»، إلا أن مساعدتهم حاسمة لتتبع السفن وضربها بفعالية[(2)]

إن الخلفية التي سبقت الهجمات البحرية في أواخر عام 2023 تشير إلى أن نشأة الحوثيين في عام 2014 وصعودهم إلى السلطة، بالإضافة إلى استمرار الحرب الأهلية، قد هيأت الظروف الأساسية لبروزهم كفاعل إقليمي قادر على تعطيل الملاحة الدولية. هذا الوضع يعكس أن الأزمة في البحر الأحمر ليست حدثًا معزولًا، بل هي عرض لصراع إقليمي أعمق لم يُحل بعد. فقد أدت الحرب الأهلية، التي اتسمت بسوء الإدارة الاقتصادية ونقاط الضعف الداخلية، إلى دفع الحوثيين للبحث عن نفوذ وشرعية خارجيين، وهو ما وجدوه في الصراع الإسرائيلي-الحمساوي.

هذا الاضطراب القائم مسبقًا يعني أنه عندما سنحت الفرصة، كان لدى الحوثيين الدافع والقدرات العسكرية المتراكمة، مدعومين من إيران، لإبراز قوتهم خارج حدود اليمن، مما جعل أزمة البحر الأحمر نتيجة طبيعية لتلك الظروف[(3)]

2- طبيعة وتوقيت الهجمات البحرية الحوثية (19 نوفمبر 2023 – 30 يوليو-2025)

في البداية، زعم الحوثيون أنهم يستهدفون سفنًا مرتبطة بإسرائيل. ومع ذلك، سرعان ما أصبحت هجماتهم عشوائية، مما أثر على سفن من أكثر من 60 دولة. بحلول يناير 2025، أعلنوا وقف الهجمات على السفن التي تحمل أعلامًا أمريكية وبريطانية أو مملوكة لهما أو تابعة لهما، وتلك التي يملكها أفراد أو كيانات إسرائيلية جزئيًا أو المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، مع الاستمرار في استهداف السفن المملوكة بالكامل لإسرائيل أو التي تحمل علمها. قوبل هذا التحول بالتشكك. وبحلول مايو 2024، وسع الحوثيون تهديدهم ليشمل أي سفن متجهة إلى الموانئ الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط.

وتطورت قدراتهم لتشمل الطائرات المسيرة ذات الاتجاه الواحد، والمركبات السطحية المسيرة، والمركبات تحت الماء المسيرة، والصواريخ الباليستية والكروز، ونيران الأسلحة الصغيرة من القوارب، وهجمات القوارب المتفجرة. كما قاموا بتحسين قدراتهم في الحرب البحرية، ونشر قوارب محملة بالمتفجرات وألغام بحرية. كانت المساعدة الإيرانية حاسمة في تطوير هذه القدرات، خاصة في تتبع السفن وضربها.

إن تطور استراتيجية الاستهداف الحوثية، من ادعاء استهداف السفن «المرتبطة بإسرائيل» إلى توسيع نطاق الهجمات لتشمل سفنًا عشوائية، ثم الإعلان عن فترات توقف انتقائية واستئنافها لاحقًا، يبرهن على درجة عالية من القدرة على التكيف التكتيكي والخداع الاستراتيجي. هذا يشير إلى أن هدفهم الأساسي ليس مجرد التضامن

(2) https://news.usni.org/2025/04/22/report-to-congress-on-yemen-red-sea-attacks-and-u-s-policy

(3) (https://www.congress.gov/crs-product/IF12581)

مع غزة، بل استغلال الصراع لكسب نفوذ سياسي وقوة عسكرية. إن المعايير المتغيرة للاستهداف، من «المرتبطة بإسرائيل» إلى «أي سفينة متجهة إلى الموانئ الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط»، ووقف الهجمات المشروط، تّدل على جهد محسوب للتلاعب بالاستجابات الدولية وتعظيم نفوذهم مع تقليل الانتقام المباشر، وبالتالي الحفاظ على حملتهم.

المبحث الثاني:
الملاحة الدولية في مرمى الهجمات الحوثية

1- الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب

يُعد البحر الأحمر، المتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، شريانًا حيويًا للتجارة العالمية وأحد أكثر ممرات الشحن نشاطًا في العالم، لا سيما مضيق باب المندب. ويمر عبر هذا المسار عادةً ما يقرب من 12-15% من حجم التجارة البحرية العالمية وحوالي 30% من تجارة الحاويات العالمية. وهو حيوي للتجارة بين آسيا/أوقيانوسيا وأوروبا/البحر الأبيض المتوسط، وكذلك لأسواق الطاقة، حيث يمر عبره حوالي 12% من النفط المنقول بحرًا و8% من الغاز الطبيعي المسال العالمي

وفي أعقاب هجمات حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 والعمليات العسكرية الإسرائيلية اللاحقة في غزة، بدأ الحوثيون باستهداف الأراضي الإسرائيلية بالإضافة إلى السفن التجارية العابرة لمضيق باب المندب. وقد زعموا أنهم استهدفوا سفنًا «مرتبطة بإسرائيل» كإظهار للتضامن مع الفلسطينيين. ومع ذلك، سرعان ما وسعوا نطاق استهدافهم ليشمل سفنًا من دول عديدة، غالبًا دون ارتباطات إسرائيلية واضحة.

وقع أوّل هجوم كبير على الملاحة الدولية في 19 نوفمبر 2023، باحتجاز سفينة «جالاكسي ليدر». وقد مثل هذا بداية حملة مستمرة تصاعدت خلال أواخر عام 2023 وعام2025. كان الدافع المعلن للحوثيين وراء الهجمات هو التضامن مع الفلسطينيين والضغط على إسرائيل. ومع ذلك، فإن استهدافهم لسفن غير مرتبطة بإسرائيل وما نتج عن ذلك من اضطراب اقتصادي عالمي يكشف عن استراتيجية أعمق. إنهم يستخدمون التجارة العالمية كسلاح لممارسة الضغط على مجموعة واسعة من الفاعلين الدوليين، بما في ذلك أولئك الذين يدعمون إسرائيل، دون مواجهة عسكرية مباشرة. يستغل هذا التكتيك ترابط الاقتصاد العالمي، محولاً ما قد يبدو شكاوى سياسية محلية إلى تحدٍ اقتصادي وأمني عالمي، وبالتالي يحقق نفوذًا غير متناسب لجهة فاعلة غير حكومية.

2- الحوادث الرئيسية وأنماط الهجوم

تزايدت الهجمات الحوثية ضد السفن العسكرية والتجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، حيث استخدم الحوثيون أسلحة متطورة مثل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والزوارق الحربية. هذه العمليات الناجحة أظهرت قدرتهم على تهديد حركة التجارة العالمية في واحدة من أهم الممرات البحرية، مما ألحق أضرارًا كبيرة بالسفن

المستهدفة وأدى إلى تعطيل حركة الملاحة التجارية. مع تصاعد هذه الهجمات، أصبح من الصعب تأمين الممرات البحرية بشكل كامل، مما دفع الدول إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة

قسم الحوثيون هجماتهم البحرية في البحر الأحمر إلى خمس مراحل[(4)]

المرحلة الأولى: هجمات تركز على الصواريخ التي تطلق على السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر اعتبارًا من نوفمبر 2023

المرحلة الثانية: توسّعت الهجمات في ديسمبر 2023 لتشمل جميع السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية. كما أصبحت السفن التي لها صلات مباشرة أو غير مباشرة بإسرائيل أهدافًا، بالإضافة إلى السفن التي زارت الموانئ الإسرائيلية

المرحلة الثالثة: استهدفت هجمات الحوثيين في يناير 2024 السفن المرتبطة بالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

المرحلة الرابعة: توسعت الهجمات في مايو 2024 لتشمل السفن التي يمتلكها مالكوها/ مشغلوها سفنًا تزور الموانئ الإسرائيلية

المرحلة الخامسة: هذه المرحلة التي تم الإعلان عنها عقب إطلاق الحوثيين طائرة "يافا" المسيرة على تل أبيب في 19 يوليو2024، تأتي استكمالاً للمراحل السابقة

جدول رقم (1) يوضح القرصنة والتهديدات البحرية الحوثية للسفن المدنية للفترة من 19نوفمبر -2023م - 03 يوليو 2025م

م	العمليات من حيث اعتراضها وإصابة أهدافها	عدد الهجمات	النسبة
1	هجمات تم اعتراضها	1264	82.4%
2	هجمات حققت تهديد شبه مباشرة	200	9.6%
3	هجمات أصابت أهدافها	52	8%
	المجموع	1516	100%
المصدر: إعداد الباحث			

مما سبق تبين أن معدل فشل الهجمات البالغ 82.4% يعكس تأثيرات تدخل حلف الازدهار، بما في ذلك القوات البحرية الأمريكية والبريطانية والأوروبية، التي اعترضت الهجمات بشكل فعال باستخدام أنظمة دفاع متطورة. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت الضربات الاستباقية ضد المنصات والمخازن في تقليص قدرة الأطراف المستهدفة على تنفيذ هجمات فعالة. في المقابل، 16.6% من الهجمات نجحت في إصابة أهدافها، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في مواجهة التدخلات الدفاعية المتطورة

(4) أمن دولي ـ انعكاسات تهديدات الحوثيين في البحر الأحمر على أمن الخليج وأوروبا. ملف **https://www.europarabct.com**

من 1 نوفمبر 2023 إلى 19 يناير 2025، وقع ما لا يقل عن 113 هجومًا منفصلاً للحوثيين على سفن تجاري[5] تشير تقارير أخرى إلى ما يقرب من 190 هجومًا من نوفمبر 2023 إلى أكتوبر 2024[6] وأكثر من 100 سفينة تجارية مستهدفة بين نوفمبر 2023 ويناير 2025.[7] بحلول مارس 2024، تعرضت أكثر من 60 سفينة للهجوم[8] واعتبارًا من ديسمبر 2023، تم استهداف أكثر من 90 سفينة تجارية، مما ألحق أضرارًا بأكثر من 30 سفينة وأغرق اثنتين.

جدول رقم (2) يوضح عدد الهجمات التي تعرضت لها السفن التجارية والحربية خلال الفترة (19 نوفمبر 2023– 30 يوليو-2025)

م	العمليات من حيث اعتراضها وإصابة أهدافها	عدد الهجمات	النسبة
1	الهجمات ضد السفت التجارية	147	٪٤٨,٣
2	الهجمات ضد السفن الحربية	105	٪٤١,٧
	المجموع	٢٥٢	100%
إعداد الباحث			

يُظهر البيانات أن **147 هجمة (48.3%)** استهدفت السفن التجارية. هذه النسبة تُشير بوضوح إلى أن السفن التجارية هي الهدف الأساسي لهجمات الحوثيين، وذلك بهدف تعطيل حركة التجارة الدولية وممارسة الضغط الاقتصادي على الدول. هذا يتوافق مع أهداف الحوثيين المعلنة وغير المعلنة في التأثير على الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد

وسجل الجدول **105 هجمات (41.7%)** ضد السفن الحربية. على الرغم من أن عددها أقل من الهجمات على السفن التجارية، إلا أن هذه النسبة الكبيرة تدل على جرأة الحوثيين في استهداف القوات البحرية الدولية التي تسعى لحماية الملاحة. هذا يعكس محاولة الحوثيين إظهار قدرتهم على تحدي القوى العسكرية، وربما محاولة إرهاق الدفاعات البحرية

3- أنماط الهجمات

أظهرت التهديدات الحوثية للملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي بشكل جلي قدرتهم على تهديد أهم الممرات البحرية في العالم، مما يفرض تحديات كبيرة على الأمن الإقليمي والدولي ويستدعي استراتيجيات أكثر فاعلية لحماية هذه المسارات الحيوية

(5) https://apnews.com/article/mideast-wars-yemen-houthis-israel-6dc55ee-05a9d1e78621788aa0bc52168

(6) https://apnews.com/article/houthi-shipping-attacks-israel-red-sea-002a52ed-270245427fbe29a0118c3711

(7) https://atlasinstitute.org/the-red-sea-shipping-crisis-2024-2025-houthi-attacks-and-global-trade-disruption/

(8) https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9930/

جدول رقم (3) يوضح معدل مسرح تنفيذ الهجمات الحوثية

م	مسرح تنفيذ العمليات	عدد الهجمات	النسبة
1	البحر الأحمر	108	38.9%
2	خليج عدن	57	21.4%
3	البحر العربي	39	11.5%
4	المحيط الهندي	32	12.7%
5	مضيق باب المندب	16	6.3%
المجموع		252	100%

مما سبق تبين أن التركيز الأكبر في البحر الأحمر (38.9%) يعكس أهميته الاستراتيجية الكبيرة باعتباره ممرًا ملاحيًا حيويًا يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، مما يجعله نقطة جذب رئيسية للأعمال العسكرية. الهجمات في هذا المجال قد تكون تستهدف تعطيل حركة الملاحة أو التأثير على الأنشطة التجارية

أما المناطق الأخرى مثل مضيق باب المندب (9.1%) فقد شهدت نسبًا أقل من الهجمات، وقد يعود ذلك إلى كون هذه المسارح أقل أهمية في الوقت الراهن من ناحية الأهداف العسكرية المباشرة أو لأن العمليات في هذه المناطق تتطلب موارد وأدوات عسكرية أكثر تخصصًا، مما يقلل من تكرار الهجمات فيها مقارنة بالبحر الأحمر وخليج عدن

4- أنواع الأسلحة المستخدمة في الهجمات عدن[9]

تعتمد أنواع الأسلحة المستخدمة في الهجمات على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن على الجهة المُنفذة للهجوم، ونوع السفينة المستهدفة، وظروف الهجوم. أشار تقارير إلى أنه من خلال العرض العسكري الذي أقيم في صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2023، استعرض الحوثيون العديد من القذائف التسيارية، والقذائف الانسيابية، والصواريخ الموجهة المضادة للسفن، وصواريخ أرض – جو، والطائرات المسيرة، والطائرات المسيرة الهجومية أحادية الاتجاه، وسفن الهجوم السريع، والزوارق غير المأهولة، ومنظومات المراقبة الكهروبصرية، والألغام البرية والبحرية، ولا يمتلك الحوثيون القدرة على تطوير وإنتاج معظم المعدات المذكورة أعلاه دون مساعدة خارجية، لافتا إلى أنه منذ كانون الثاني/ يناير 2023 اعترضت حكومة اليمن العديد من المواد العسكرية وذات الغرض المزدوج. وفي كانون الثاني/ يناير 2024 اعترضت الولايات المتحدة سفينتين في المياه الدولية تحملان معدات فتاكة، بما في ذلك

(9) استعانت بغواصة لأول مرة في البحر الأحمر.. مم تتألف ترسانة الحوثي؟ - التلفزيون العربي:.https://www.alaraby.com/tags/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن

منذ أواخر نوفمبر 2023، نفذ المتمردون الحوثيون المدعومين من إيران في اليمن هجمات على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي يقولون إنها انتقام من إسرائيل بسبب حملتها العسكرية في غزة. ووقع ما يقرب من 100 حادث يتضمن نشاطًا عدائيًا تجاه السفن، وفقًا لشركة الأمن البحري أمبري أناليتيكس

السفن المستهدفة

● أصيبت بأضرار بسبب صاروخ أو طائرة بدون طيار ● بالكاد تجاوزت الإصابة ● الصعود على متنها أو اختطافها

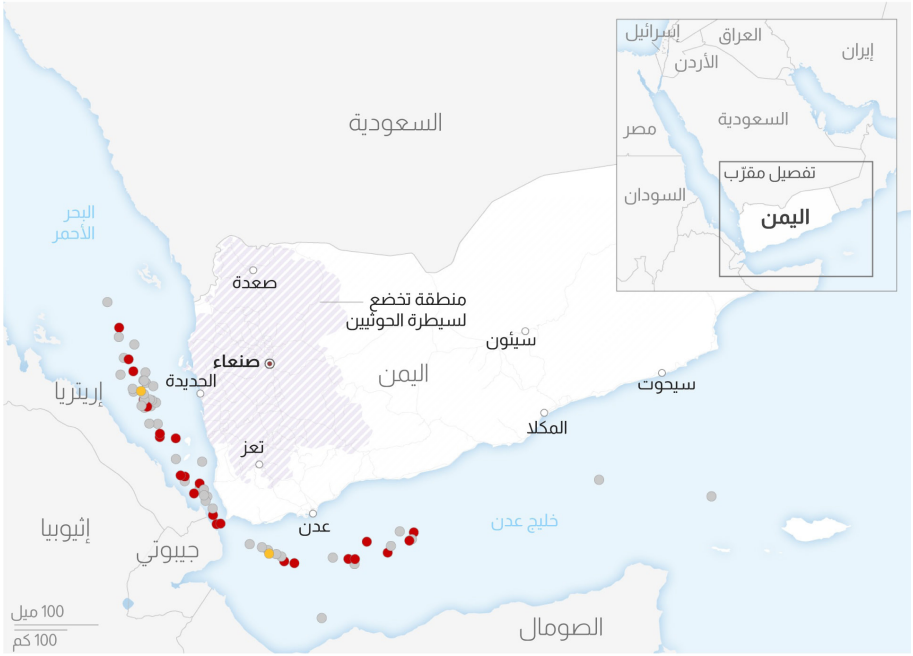

البيانات اعتبارًا من 13 مارس 2024.
ملحوظة: المنطقة التي يسيطر عليها الحوثيون اعتبارًا من 11 مارس 2024.

المصدر: أمبري أناليتيكس، مركز تحليل ACAP
غرافيك: Lou Robinson, CNN

مكونات قذائف ومركبة غاطسة غير مأهولة، قيل إنها كانت في طريقها إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين

أبرز أنواع الأسلحة المستخدمة:

- الصواريخ المضادة للسفن:

- صواريخ كروز: مثل صاروخ «طوفان» و«قدس» و«فالق» الحوثية، وصاروخ «C-802» الصيني. تتميز بمداها الطويل (يصل إلى 1000 كيلومتر) ودقتها في إصابة الأهداف.
- صواريخ مضادة للسفن قصيرة المدى: مثل صواريخ «ستينغر» و«كورنيت». تُستخدم عادةً من قبل القراصنة أو الميليشيات الساحلية لمهاجمة السفن على

مسـافات أقـصر.

- المدفعيـة: قذائـف المدفعيـة الثقيلـة: تُسـتخدم مـن قبـل السـفن الحربيـة أو المنصـات البريـة لقصـف السـفن مـن مسـافات بعيـدة.
- أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل: تُستخدم في الاشتباكات المباشرة على متن السفن.
- الألغام البحرية: الألغام العائمة: تُزرع في المياه لتفجير السفن المارة فوقها.
- الألغام القاعية: تُزرع في قاع البحر وتُفجر عند ملامستها لهيكل السفينة.
- الطائـرات بـدون طيـار (الدرونـز): تُسـتخدم في عمليـات الاسـتطلاع وتوجيـه الهجـمات باسـتخدام الصواريـخ أو القنابـل.
- الزوارق المفخخة: تُستخدم في الهجمات الانتحارية ضد السفن.

جدول رقم (5) يوضح معدل الأسلحة المستخدمة في الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية

م	النوع	عدد الهجمات	النسبة
1	طائرات مسيرة	69	27.4%
2	صواريخ بحرية	57	22.6%
3	صواريخ باليستية	30	11.9%
4	صواريخ مضادة لسفن	35	13.9%
5	زوارق حربية	16	6.3%
6	الغام بحرية	17	6.7%
7	اختطاف ومطاردة	14	5.6%
8	زوارق مفخخة	14	5.6%
المجموع		252	100%

تعـتبر الطائـرات المـسيرة هـي الأكثر اسـتخدامًا، حيـث تشـكل 27.4% مـن الهـجمات، وهـو مـا يعكـس تزايـد اسـتخدام هـذه التكنولوجيـا بسـبب قدرتهـا على تنفيـذ الهـجمات بدقـة مـن مسـافات بعيـدة، فـضلاً عـن تكلفتهـا الأقـل مقارنـة بالأسـلحة الأخـرى. أمـا الصواريـخ البحريـة والصواريـخ المضـادة للسـفن فـهما أيضًـا مـن الأسـلحة المسـتخدمة بشـكل كـبير (22.6% و13.9% على التـوالي)، مما يـشير إلى أهميـة هـذه الأسـلحة في الهـجمات البحريـة التـي تسـتهدف السـفن

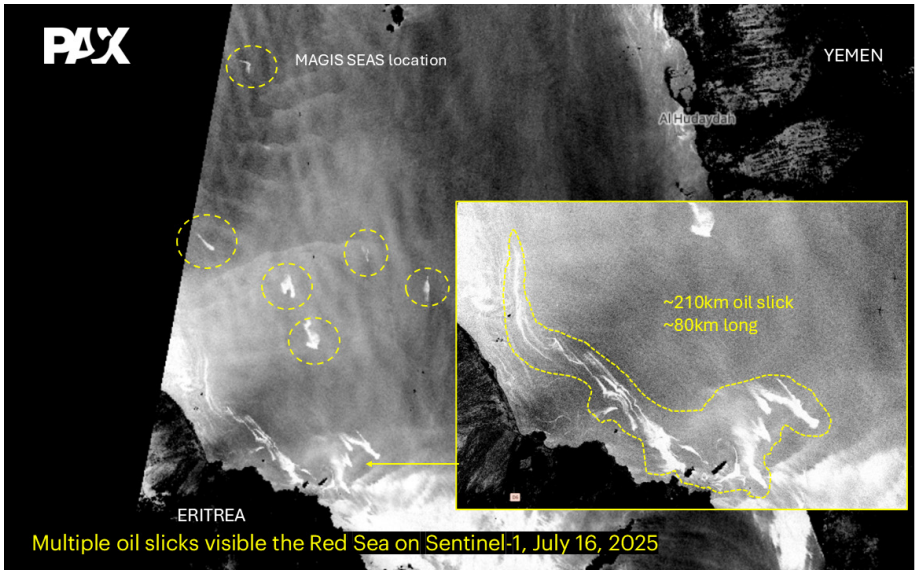

Multiple oil slicks visible the Red Sea on Sentinel-1, July 16, 2025

والمنشآت البحرية

من ناحية أخرى، زوارق حربية والألغام البحرية تمثل نسبًا أقل (6.3% و6.7% على التوالي)، مما يدل على استخدام هذه الأساليب بشكل أكثر تحديدًا أو في سياقات خاصة حيث قد تكون أكثر فعالية في تعطيل حركة العدو. أما الاختطاف والزوارق المفخخة فتمثل كل منهما 5.6%، ما يشير إلى أنها عمليات ذات طابع استراتيجي تستخدم لأغراض محددة، مثل تعطيل أو إشغال الأهداف المعادية لفترات زمنية أطول

تشير مقاييس حركة المرور في قائمة لويدز إلى أن حجم الشحن في البحر الأحمر انخفض بنسبة 46% بين نوفمبر 2023 وفبراير 2024، وظل عند هذه المستويات المنخفضة منذ ذلك الحين. كما أظهرت نفس المقاييس أن عبور باب المندب انخفض بنسبة 57% خلال نفس الفترة، وبقي عند هذا المستوى المنخفض منذ فبراير 2024. تعكس هذه البيانات انخفاضًا ملحوظًا في حركة الشحن عبر هذه المناطق الاستراتيجية([10])

إن التقدم من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة الأولية واحتجاز سفينة جالاكسي ليدر إلى إغراق سفن متعددة وما نجم عن ذلك من خسائر بشرية بين البحارة يمثل تصعيدًا حاسمًا. هذا لا يتعلق فقط بتعطيل التجارة؛ بل يظهر استعدادًا وقدرة متزايدة على إلحاق أضرار مادية مباشرة وخسائر في الأرواح، مما يحول البحر الأحمر إلى منطقة صراع ذات عواقب ملموسة ومميتة.

وهذا التحول من «عرقلة» إلى «إغراق» يشير إلى موقف أكثر عدوانية ومستوى تهديد أعلى لجميع السفن في المنطقة، بغض النظر عن الانتماء المعلن

(10) https://ctc.westpoint.edu/ctc-sentine/
Maritime Spotlight وعرضها من قبل Lloyd's List Intelligence في 9 أغسطس 2024،

المبحث الثالث:
التداعيات الاقتصادية على التجارة العالمية وسلاسل الإمداد

الهجمات الحوثية لم تقتصر على تعطيل الملاحة البحرية، بل كان لها تأثيرات سياسية واقتصادية كبيرة على الدول الإقليمية والعالمية. أدت هذه العمليات إلى زيادة المخاطر على أمن الممرات البحرية في البحر الأحمر، وهو ما شكل تهديدًا للأمن القومي للدول المطلة عليه، مثل السعودية ومصر. من الناحية الاقتصادية، ساهمت الهجمات في رفع تكاليف التأمين البحري وفرض تحديات إضافية على حركة التجارة الدولية، مما دفع دولًا عدة إلى تكثيف جهودها لتأمين هذه الممرات الحيوية

وفي هذا المبحث سيتناول الآثار الاقتصادية العميقة، مقدمًا بيانات كمية وتحليلاً نوعيًا

1- ارتفاع تكاليف الشحن وأقساط التأمين

لقد أدت هجمات الحوثيين بشكل مباشر إلى ارتفاع تكاليف الشحن العالمية وأقساط التأمين. ارتفعت أقساط التأمين على عبور البحر الأحمر إلى 0.7-1.0% من القيمة الإجمالية للسفينة، وهي زيادة عشرة أضعاف مقارنة بأقل من 0.1% قبل ديسمبر 2023. وشهدت بعض السفن الإسرائيلية زيادة بنسبة 250% في تكاليف التأمين أو لم تتمكن من الحصول على أي تأمين على الإطلاق.

ارتفعت أسعار الشحن بشكل كبير، حيث وصل مؤشر بلاتس للحاويات إلى 5,272.50 دولارًا أمريكيًا لكل وحدة مكافئة لأربعين قدمًا ((FEU في أوائل يناير 2024، وهو أعلى مستوى له منذ منتصف عام 2022. وبينما انخفضت الأسعار إلى 3,017 دولارًا أمريكيًا لكل FEU، فإنها لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة. ارتفعت أسعار الشحن للحاوية القياسية ذات الأربعين قدمًا بنسبة 233% مقارنة بيونيو 2023. وارتفعت تكلفة شحن حاوية 40 قدمًا من شنغهاي إلى جنوة من حوالي 1,400 دولار أمريكي في نوفمبر 2023 إلى 6,300 دولار أمريكي في أواخر يناير 2024.

إن الزيادة الكبيرة في تكاليف الشحن والتأمين لا تؤثر على جميع الصناعات بالتساوي. فالصناعات ذات هوامش الربح الضيقة، مثل الملابس والمواد الكيميائية وحتى شركات الشحن نفسها، تتحمل عبئًا غير متناسب. هذا يجبرهم إما على تحمل خسائر كبيرة، مما قد يؤدي إلى ضائقة مالية (مثل ميناء إيلات)، أو تمرير التكاليف إلى المستهلكين، مما يغذي التضخم. هذه الدينامية تبرز كيف يمكن للاضطرابات الجيوسياسية أن تكشف وتستغل نقاط الضعف القائمة داخل الهياكل الاقتصادية المعولمة، مما يؤدي إلى سلسلة من الآثار التي تؤثر في النهاية على أسعار المستهلك وربحية الصناعة.

فقد بلغ سعر شحن حاوية من الصين إلى البحر الأبيض المتوسط نهاية تشرين الثاني 2023، قبل بدء هجمات الحوثيين، نحو 1400 دولار، وبلغ ذروته في نهاية كانون الثاني إلى 6400 دولار، ووقف في نهاية آذار 2024 على 3800 دولار

وعلى سبيل المقارنة، ارتفع سعر نقل الحاوية إلى نحو 20 ألف دولار في ذروة أزمة كورونا. وتعكس التغيرات في أسعار الشحن ارتفاعاً (طفيفاً، كما أوضحنا) في النفقات الحقيقية لشركات الشحن، إلى جانب تسعير حالة عدم اليقين السياسي من قبل السوق، فضلاً عن فرصة سافرة من جانب شركات الشحن لرفع الأسعار والتي يتم قبولها بتفهم من قبل العملاء، ومن ناحية أخرى استقرار تدريجي للسوق في الوضع الطبيعي الجديد([11])

2- انخفاض حركة قناة السويس، إعادة توجيه رأس الرجاء الصالح

أجبرت الهجمات شركات الشحن على تحويل مساراتها من طريق البحر الأحمر/قناة السويس الأقصر إلى الطريق الأطول حول رأس الرجاء الصالح في إفريقيا.

شهدت حركة قناة السويس انخفاضًا كبيرًا: انخفاض بنسبة 50% على أساس سنوي في الشهرين الأولين من عام 2024 ، وانخفاض بنسبة 75% في شحنات الحاويات ، وانخفاض بنسبة 72% في عبور سفن الحاويات في نوفمبر 2024 مقارنة بنوفمبر 2023. وانخفضت حمولة الحاويات العابرة للقناة بنسبة 82% بحلول منتصف فبراير 2024

عائد قناة السويس منذ سبتمبر 2023 إلى سبتمبر 2024 - (مليار ج.م)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - جمهورية مصر العربية

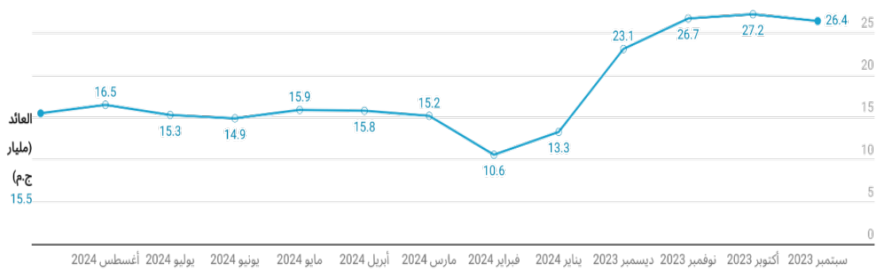

رسم: Nouran Hesham • Created with Datawrapper

على النقيض من ذلك، ارتفعت حركة التجارة عبر رأس الرجاء الصالح بنسبة تقدر بـ 74% فوق مستوى العام الماضي. وقد حولت أكثر من 2000 سفينة مساراتها بحلول مارس 2024.

تم تحويل أكثر من نصف حركة الملاحة البحرية قبل الصراع من البحر الأحمر. ويقدر معهد كيل للاقتصاد العالمي أن سعة سفن الحاويات في البحر الأحمر كانت أقل بنسبة 64% مما كان متوقعًا في أكتوبر 2024.

إن أزمة البحر الأحمر لا تحدث بمعزل عن غيرها. فهي تفاقم التحديات المستمرة مثل القيود الناجمة عن الجفاف في قناة بنما والاضطرابات في البحر الأسود بسبب الحرب في

(11) https://albylad.com/?p=2529#: تحليل جيو/ اقتصادي لتداعيات هجمات الحوثيين على التجارة الخارجية الإسرائيلية~:text=%D8%A8%D9%84%.

أوكرانيا. يكشف هذا الاضطراب المتزامن عبر شرايين بحرية حيوية متعددة عن ضعف منهجي في البنية التحتية للتجارة العالمية. إن إعادة التوجيه من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح، على الرغم من كونه حلاً، يزيد أيضًا الطلب على الطرق الأخرى وربما يفاقم المشكلات في أماكن أخرى، مما يخلق تأثيرًا متتاليًا. هذا يعني أن سلاسل الإمداد العالمية لا تواجه نقطة فشل واحدة فحسب، بل شبكة من نقاط الاختناق المترابطة، حيث يمكن أن ينتشر الضغط على إحداها بسرعة ويكثف التحديات عبر النظام بأكمله، مما يؤدي إلى «حجم من الاضطرابات المتداخلة في الشحن».

3- التأثير على كفاءة سلاسل الإمداد العالمية ومواعيد التسليم

يضيف التحويل حول إفريقيا ما يقرب من 10 إلى 14 يومًا إلى الرحلة التي تستغرق عادة من 30 إلى 40 يومًا بين آسيا وأوروبا. وبالنسبة لبعض المسارات، زادت أوقات العبور بشكل كبير: جنوب شرق آسيا إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة بنسبة 47%، وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا بنسبة 33%، والصين إلى أوروبا بنسبة 25%.

تخلق هذه التأخيرات تعقيدات لوجستية، مما يؤثر على تجديد المخزون، خاصة للسلع الموسمية والصناعات التي تعتمد على التصنيع في الوقت المناسب (Just-In-Time). وبينما قامت شركات الشحن بتعديل ممارسات الطلب، لا تزال موثوقية جداول السفن أقل مما كانت عليه قبل إعادة التوجيه، مع متوسط تأخيرات تتراوح بين 6-4 أيام في نوفمبر 2024.

إن الزيادة الكبيرة في أوقات العبور تقوض بشكل مباشر كفاءة أنظمة التصنيع وإدارة المخزون في الوقت المناسب (JIT)، والتي تعتمد على جداول تسليم دقيقة ويمكن التنبؤ بها. وبينما تتكيف الشركات من خلال الطلب المسبق، فإن هذا يتطلب الاحتفاظ بمخزونات أكبر، مما يزيد من تكاليف التخزين ويقلل من كفاءة رأس المال. وبالتالي، فإن الأزمة تجبر على إعادة تقييم نموذج JIT طويل الأمد، مما قد يؤدي إلى نهج «احتياطي» ((just-in-case) أكثر مرونة ولكن أقل تكلفة لسلاسل الإمداد على مستوى العالم.

4- الضغوط التضخمية والآثار الاقتصادية الكلية المتتالية

تساهم زيادة تكاليف الشحن واضطرابات سلسلة الإمداد في الضغوط التضخمية العالمية. قدرت أبحاث جي بي مورغان أن هذه الاضطرابات قد تضيف 0.7 نقطة مئوية إلى تضخم السلع الأساسية العالمية و0.3 نقطة مئوية إلى التضخم الأساسي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2024.

إذا استمرت هذه الاضطرابات لفترة طويلة، فقد تؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن تنتقل الآثار من شركات الشحن إلى المصنعين وتجار التجزئة، وأخيرًا إلى المستهلكين.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التقليدية، تُضيف هجمات الحوثيين «علاوة جيوسياسية» على التضخم العالمي. إن التكاليف المباشرة لإعادة التوجيه والتأمين

ليست مجرد تقلبات مؤقتة في السوق، بل هي تكلفة مستمرة تفرضها أفعال جهة فاعلة غير حكومية. هذا يشير إلى أنه حتى لو تراجعت ضغوط جانب الطلب، فإن هيكل التكلفة الجديد هذا، المفروض خارجيًا، يمكن أن يحافظ على التضخم أعلى مما كان عليه في الظروف العادية، مما يجعل إدارته أصعب على البنوك المركزية وقد يؤدي إلى «ارتفاع أسعار الرهن العقاري وانخفاض النمو». هذا يدل على طبقة جديدة من التعقيد للاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث يمكن للصراعات الإقليمية أن يكون لها تأثيرات مباشرة وقابلة للقياس على مستويات الأسعار العالمية.

5- التأثيرات الخاصة بالقطاعات

أعلنت مصانع السيارات الأوروبية (مثل فولفو وتسلا) عن توقف مؤقت للإنتاج بسبب تأخر الحصول على قطع غيار السيارات من آسيا. وشهدت شركات صناعة السيارات الكبرى مثل تويوتا وهيونداي وكيا تأخيرات كبيرة. وتختبر الأزمة بشكل خاص مرونة سلسلة إمداد السيارات للمركبات الكهربائية الجديدة المصدرة من الصين إلى أوروبا.

وتشعر شركات التجزئة الكبرى مثل M&H وتارجت ووالمارت بآثار الأزمة، خاصة بالنسبة للسلع الموسمية والمنتجات التي يتم الحصول عليها من الهند وباكستان. وتؤدي زيادة تكاليف الشحن إلى تقليص الأرباح. وقفزت أسعار النفط بعد الضربات الأمريكية/البريطانية. يمر حوالي 15% من النفط الخام والمنتجات المكررة المتداولة عالميًا عادة عبر البحر الأحمر. ولا تستخدم أي سفن تحمل الغاز الطبيعي المسال حاليًا قناة السويس، مما تسبب في ارتفاع أسعار الغاز. وقد انهارت شحنات النفط الخام والوقود المكرر المتجهة إلى أوروبا من معظم دول الشرق الأوسط والهند، مع كون المملكة العربية السعودية استثناءً رئيسيًا بسبب محطة ينبع التابعة لها.

وشكل الصراع في البحر الأحمر تهديدات خطيرة للأمن الغذائي العالمي، مما يسبب تأخيرات وزيادة في التكاليف ونقصًا محتملاً. وقد تؤدي تكاليف الوقود الإضافية، وارتفاع أقساط التأمين، و»بدل المخاطر» للطاقم إلى ارتفاع الأسعار في محلات السوبر ماركت. وتشمل المخاوف المحددة الفواكه الحمضية من مصر، والتفاح من أوكرانيا/مولدوفا، وأرز البسمتي من الهند. وأشارت كولديريتي إلى المخاطر التي تهدد صادرات الأغذية الزراعية الإيطالية إلى الصين. وتشمل الآثار غير المباشرة زيادة تكاليف المدخلات للمزارعين (الديزل، الأسمدة). وتتأثر هذه الصناعات بشكل خاص بسبب هوامش الربح الضيقة والاعتماد على طرق البحر الأحمر. ويسلط غرق السفن التي تحمل الأسمدة الضوء على مخاطر بيئية محددة.

بينما التأثير الاقتصادي عالمي، تكشف المعلومات عن تباين في مدى التأثر بين الصناعات والمناطق الجغرافية. تتأثر الصناعات الأوروبية (السيارات، التجزئة) والدول التي تعتمد بشكل كبير على واردات البحر الأحمر (مثل مصر وإسرائيل) بشكل أكبر. في المقابل، يمكن لشركات الشحن

الآسيوية، على الرغم من مواجهتها لزيادة في التكاليف، «الحفاظ على طرق أقصر مع الاستفادة من زيادة رسوم الشحن». وهذا يشير إلى احتمال حدوث تحولات في استراتيجيات التصنيع والتوريد العالمية، حيث تسعى الشركات إلى تقليل المخاطر في سلاسل الإمداد الخاصة بها عن طريق تنويع الطرق أو إعادة توطين الإنتاج، مما يؤدي إلى تغييرات هيكلية طويلة الأمد في تدفقات التجارة العالمية تتجاوز الأزمة الفورية.

6- التداعيات الاقتصادية الإقليمية (مثل مصر، إسرائيل، الاتحاد الأوروبي)

تُعد قناة السويس مصدرًا رئيسيًا لإيرادات العملات الأجنبية لمصر، حيث ساهمت بمبلغ 9.4 مليار دولار في السنة المالية 2022/23. انخفضت إيراداتها السنوية إلى 7.2 مليار دولار للسنة المالية 2023–24 ، وورد أنها شهدت انخفاضًا بنسبة 40% في الإيرادات. هذا يفاقم أزمة الديون القائمة في مصر([12]).

وفي إسرائيل توقفت حركة الشحن التجاري إلى إيلات بشكل شبه كامل، ففي مارس 2025، كان نصف عمال ميناء إيلات معرضين لخطر فقدان وظائفهم. وفي يوليو 2024، أعلن الميناء إفلاسه وطلب دعمًا حكوميًا بسبب انخفاض نشاطه بنسبة 85%. وبحلول يوليو 2025، تم تجميد الحسابات المصرفية للميناء وإغلاق جميع عملياته. على الرغم من ذلك، كان تأثير الهجمات على التجارة الخارجية لإسرائيل محدودًا على الأرجح، حيث يتم نقل حوالي 5% فقط من صادراتها من السلع بحرًا إلى آسيا وأوقيانوسيا، ولم ترتفع أسعار الواردات بشكل كبير في النصف الأول من عام 2024.([13])

وانخفضت الواردات من آسيا وأوقيانوسيا وشرق إفريقيا إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البحر الأبيض المتوسط (اليونان، تركيا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا) في ديسمبر 2023 ولكنها تعافت بحلول ربيع 2024.([14]) ومع ذلك، تفرض الهجمات «عقوبات اقتصادية» تؤثر بشكل رئيسي على الاتحاد الأوروبي، مع ارتفاع أسعار الشحن والإيجار مما قد يؤدي إلى تضخم الأسعار في الاتحاد الأوروبي.

إن تصرفات الحوثيين، على الرغم من أنها تستهدف إسرائيل ظاهريًا، كان لها تأثير اقتصادي أشد بكثير على مصر، وبدرجة أقل على الاتحاد الأوروبي، مقارنة بإسرائيل نفسها. هذا يوضح كيف تعمل أزمة البحر الأحمر كسلاح اقتصادي غير متكافئ، حيث يمكن لجهة فاعلة غير حكومية أن تلحق أضرارًا جانبية كبيرة باقتصادات أطراف ثالثة (مثل إيرادات قناة السويس المصرية) لتحقيق أهداف جيوسياسية أوسع. هذا يشير إلى أن التداعيات الاقتصادية ليست مجرد نتيجة غير مقصودة، بل هي نتيجة استراتيجية، تستغل التبعيات الاقتصادية للقوى الإقليمية والعالمية لتضخيم الضغط السياسي.

(12) Red Sea crisis - Wikipedia - n.wikipedia.org/wiki/Red_Sea_crisis)
(13) The Impact of Houthi Attacks on International Trade: Is Israel an Exception? | בנק ישראל
(14)

جدول (6) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتأثير الهجمات الحوثية (2023-2025)

المؤشر الاقتصادي	التفاصيل
انخفاض حركة قناة السويس	50% في يناير-فبراير ٢٠٢٤ (على أساس سنوي)؛ ٧٢٪ في نوفمبر ٢٠٢٤ لسفن الحاويات؛ ٧٥٪ في شحنات الحاويات؛ ٨٢٪ في حمولة الحاويات بحلول منتصف فبراير ٢٠٢٤.
زيادة حركة رأس الرجاء الصالح	74% في يناير-فبراير ٢٠٢٤ (على أساس سنوي).
انخفاض سعة سفن الحاويات في البحر الأحمر	64% أقل من المتوقع في أكتوبر ٢٠٢٤.
زيادة متوسط وقت العبور	10-14 يومًا إضافية للرحلات بين آسيا وأوروبا؛ ٤٧٪ لجنوب شرق آسيا إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة؛ ٣٣٪ لجنوب شرق آسيا إلى أوروبا؛ ٢٥٪ للصين إلى أوروبا
زيادة أسعار الشحن لكل FEU	مؤشر بلاتس للحاويات وصل إلى ٥,٢٧٢,٥٠ دولارًا أمريكيًا في أوائل يناير ٢٠٢٤؛ ارتفاع بنسبة ٢٣٣٪ لأسعار الحاويات القياسية (٤٠ قدمًا) مقارنة بيونيو ٢٠٢٣؛ ١,٤٠٠ دولار أمريكي إلى ٦,٣٠٠ دولار أمريكي (شنغهاي إلى جنوة)
زيادة أقساط التأمين	0.7-1.0% من القيمة الإجمالية للسفينة (زيادة عشرة أضعاف)؛ ٢٥٠٪ لبعض السفن الإسرائيلية
التأثير التضخمي العالمي المقدر	0.7 نقطة مئوية لتضخم السلع الأساسية و٠,٣ نقطة مئوية للتضخم الأساسي الإجمالي (تقديرات جي بي مورغان للنصف الأول من ٢٠٢٤)
انخفاض إيرادات قناة السويس	من ٩,٤ مليار دولار إلى ٧,٢ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٢٣-٢٤؛ انخفاض بنسبة ٤٠%

المبحث الرابع:
الآثار الإنسانية وتداعيات الأمن الغذائي

يفصل هذا القسم الآثار السلبية على تسليم المساعدات الإنسانية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي

1- تأخيرات وزيادة التكاليف في توصيل المساعدات الإنسانية

أعاقت هجمات الحوثيين جهود الإغاثة الإنسانية الدولية، مما أدى إلى تأخيرات وزيادة في التكاليف لمنظمات الإغاثة. تضيف إعادة التوجيه حول إفريقيا أسابيع إلى أوقات التسليم وتكاليف أعلى بكثير للمواد الغذائية والوقود والأدوية الحيوية.

مـن خلال تعطيـل ممـرات الشـحن، لا يؤثـر الحوثيـون على التجـارة التجاريـة فحسـب، بـل يقومـون بشـكل غير مبـاشر، وفي بعـض الحـالات بشـكل مبـاشر، بتحويـل الوصـول الإنسـاني إلى السـكان المسـتضعفين، لا سـيما داخـل اليمـن نفسـه، إلى سلاح. إن زيـادة التكاليـف والتـأخيرات لمنظمات الإغاثـة تعني وصـول مـوارد أقـل إلى المحتـاجين بشـدة، مما يفاقـم أزمـة إنسـانية وخيمـة بالفعـل. يحـول هـذا التكتيـك اضطرابـات سلسـلة الإمـداد العالميـة إلى أداة نفـوذ تزيـد مـن المعانـاة الإنسـانية، مما يسـلط الضـوء على التحديـات الأخلاقيـة والعمليـة لجهـود الإغاثـة الدوليـة العاملـة في مناطـق النـزاع.

2- تفاقـم انعـدام الأمـن الغـذائي والتلـوث البيئـي

إن هـجمات الحوثـيين على الملاحـة الدوليـة، التـي تهـدف ظاهريًـا إلى دعـم الفلسـطينيين، تفـرض بشـكل متناقـض تكاليـف إنسـانية باهظـة على سـكانهم في اليمـن. إن تعطيـل تسـليم المسـاعدات وزيـادة أسـعار الغـذاء يؤديـان بشـكل مبـاشر إلى تفاقـم انعـدام الأمـن الغـذائي وسـوء التغذيـة الحـاد داخـل الأراضي الخاضعـة لسـيطرة الحوثـيين. هـذا يخلـق تناقضًـا حاسمًا: حركـة تدعـي التضامـن مـع سـكان يعانـون، بينـما تفاقـم في الوقـت نفسـه معانـاة سـكان آخريـن، مما يكشـف عـن تفاعـل معقـد بين الأهـداف السياسـية الخارجيـة والعواقـب الإنسـانية الداخليـة

اليمـن، الـذي يواجـه بالفعـل أزمـة إنسـانية حـادة ويصنـف كثالـث أسـوأ دولـة على مسـتوى العـالم في أزمـة انعـدام الأمـن الغـذائي، معـرض للخطـر بشـكل خـاص. فتعطيـل طـرق الشـحن يعيـق تسـليم المسـاعدات الحيويـة، مما يزيـد مـن تفاقـم الوضـع المتردي بالفعـل.

علـق برنامـج الغـذاء العالمـي (WFP) توزيعـات الغـذاء الطارئـة في المناطـق الخاضعـة لسـيطرة الحوثـيين في شمال اليمـن لمـدة ثلاثـة أشـهر اعتبـارًا مـن أبريـل 2025 بسـبب تحديـات تشـغيلية وتمويليـة، مما تـرك ملايين الأشـخاص بـدون دعـم غـذائي حيـوي. وحـذر برنامـج الغـذاء العالمي مـن أن التـأخير في المسـاعدات أدى إلى تفاقـم معـدلات سـوء التغذيـة وعطـل سلاسـل الإمـداد. وكان مـن المقـرر اسـتئناف التوزيعـات بحلـول نهايـة يوليو 2025.

ومـن أبـرز الهـجمات التـي أثـارت إدانـات دوليـة واسـعة، إصابـة سـفينة "True Con-fidence" التـي ترفـع علـم باربـادوس بثلاثـة صواريـخ، مما أدى إلى مقتـل 3 مـن طاقمهـا إضافـة إلى حادثتـي إغـراق سـفينتي «روبـيمار» التـي تحمـل علـم بليـز بعـد إصابتهـا بصـاروخين في فبرايـر 2024، و«تيوتـور» التـي تحمـل علـم ليبيريـا والتـي غرقـت في 19 يونيـو 2024.

كما تعرضـت ناقلـة النفـط الخـام «سـونيون» لحـادث، عندمـا أصيبـت بصـاروخ في 23 أغسـطس 2024 ثـم أضرم الحوثيـون النـار فيهـا بعـد يـومين، مما هـدد بكارثـة بيئيـة كانـت سـتمثل أسـوأ تسرب نفطـي بحـري في القـرن، قبـل أن تنجـح عمليـات الإنقـاذ البحـري في سـحبها وتفريـغ حمولتهـا

وكانـت إحـدى السـفينتين اللـتين غرقتـا في يوليـو 2025، وهـي سـفينة إم في إترنيتـي سي،

قـد سـلمت مؤخـرًا مسـاعدات إنسـانية إلى الصومـال. ولم تجـد هيومـن رايتـس ووتـش أي دليـل على أن هـذه السـفينة كانـت هدفًـا عسـكريًا، وذكـرت أن جميـع السـفن المشـاركة في مهـام إنسـانية معفـاة مـن الهجـوم بموجـب القانـون الدولي.

إن اسـتهداف سـفينة كانـت قـد أكملـت للتـو مهمـة إنسـانية وتقييـم هيومـن رايتـس ووتـش اللاحـق بـأن هـذا يشـكل جريمـة حـرب يمثـل تصعيـدًا كـبيرًا يتجـاوز مجـرد التعطيـل الاقتصـادي. يـشير هـذا إلى تجاهـل متعمـد للقانـون الإنسـاني الـدولي، الـذي يعفـي صراحـة السـفن الإنسـانية مـن الهجـوم. هـذا لا يضر بجهـود الإغاثـة بشـكل مبـاشر فحسـب، بـل يخلـق أيضًـا تـأثيرًا مخيفًـا على المنـظمات الإنسـانية الأخـرى وشركات الشـحن التجاريـة، مما يجعلهـا مترددة في العمـل في المنطقـة، وبالتـالي يزيـد مـن تفاقـم الأزمـة الإنسـانية ويقـوض المبـادئ الأساسـية للمـرور الآمـن لتوصيـل المسـاعدات.

3- الأضرار البيئيـة في منطقـة البحـر الأحمـر

يفصـل هـذا القسـم العواقـب البيئيـة للهـجمات، مـع التركيـز على هشاشـة النظـام البيئـي للبحـر الأحمـر

- نظـرة عامـة عـلى تسربـات النفـط والتلـوث البحـري مـن السـفن الغارقـة

أسـفرت هـجمات الحوثـيين عـن كارثـة بيئيـة تتكشـف، مـع تسربـات نفطيـة هائلـة وبقـع زيـت تهـدد النظـام البيئـي البحـري للبحـر الأحمـر. أدى غـرق سـفينة إم في روبـيمار في مـارس 2024، والتـي كانـت تحمـل 21,000 طـن مـن الأسـمدة الكيميائيـة الخطـرة، إلى خسـارة كـبيرة في الحيـاة البحريـة. كما تسـبب غـرق سـفينتي ماجيـك سـيز وإترنيتـي سي في يوليـو 2025 في تسربـات نفطيـة. وورد أن سـفينة ماجيـك سـيز كانـت تحمـل 17,000 طـن مـن الأسـمدة، ربمـا نترات الأمونيـوم.

- التأثـير عـلى النظـم البيئيـة البحريـة ومناطـق التنـوع البيولوجـي في البحـر الأحمـر

يمكـن أن تتخفـف بقـع الزيـت أو تتبخـر أو تغـرق أو تنجـرف إلى الشـاطئ، مما يؤثـر على النباتـات والحيوانـات[15] وتنجـرف البقـع مـن سـفينتي إترنيتـي سي وماجيـك سـيز، التـي يبلـغ طولهـا 80 كـم و46 كـم و45 كـم على التـوالي، نحـو السـاحل الإريتري([16])

تهـدد هـذه البقـع المناطـق المحميـة، بمـا في ذلـك محميـة باراسـول البحريـة، وهـي نقطـة سـاخنة فريـدة للتنـوع البيولوجـي موطـن للسلاحـف البحريـة، وأعشـاب البحـر السـاحلية، وأشـجار المانغـروف، ومسـار هجـرة للطيـور. ولوحظـت بقـع زيـت تنجـرف إلى الشـاطئ بالقـرب مـن مجتمـع الصيـد في إيـدي.

يمكـن أن يـؤدي إطلاق الحمولـة (مثـل الأسـمدة) إلى الإثـراء الغـذائي، ونقـص الأكسـجين، وتراكـم الأمونيـا السـامة، وأضرار

(15) Red Sea Attacks Lead to Environmental Emergency - Pax for Peace
paxforpeace.nl/news/red-sea-attacks-lead-to-environmental-emergen

(16) Red Sea Attacks Lead to Environmental Emergency - Pax for Peace
paxforpeace.nl/news/red-sea-attacks-lead-to-environmental-emergen تـهدد هذه البقـع المنـاطق المحميـة، بمـا فـي ذلك محميـة بـاراسول البحريـة، وهـي نقطـة

واسعة النطاق للنظام البيئي البحري، بما في ذلك ازدهار الطحالب الهائل والمناطق الميتة الناتجة عن نقص الأكسجين في الماء، مما قد يؤدي إلى نفوق جماعي للأسماك وتأثر الكائنات الحية الثابتة. وقد عُثر على نفوق أسماك مرتبط بتسرب روبيمار على السواحل اليمنية.

إن الأضرار البيئية الناجمة عن تسربات النفط والمواد الكيميائية ليست اضطرابًا مؤقتًا، بل تخلق دينًا بيئيًا طويل الأمد لمنطقة البحر الأحمر. سيستمر تدهور النظم البيئية البحرية، وفقدان التنوع البيولوجي، والتهديدات التي تواجه سبل عيش المجتمعات الساحلية لفترة طويلة بعد توقف الأعمال العدائية المباشرة. هذا يعني أن «الأضرار» تتجاوز التكاليف الاقتصادية والبشرية الفورية لتشمل تدهورًا بيئيًا لا رجعة فيه، مما يؤثر على سبل العيش ورأس المال الطبيعي لأجيال. إن غياب نهج هيكلي لمعالجة التلوث الناجم عن النزاعات يعني أن جهود التعافي والتنظيف طويلة الأمد ستكون باهظة التكلفة وصعبة للغاية، خاصة بالنسبة للدول النامية مثل اليمن.

- **زيادة انبعاثات الكربون من الشحن المحول**

إن تسريع السفن لتغطية مسافات أطول، وهي ممارسة شائعة للسفن التي يتم تحويل مسارها، يزيد بشكل كبير من استهلاك الوقود وبالتالي انبعاثات الغازات الدفيئة. على سبيل المثال، الرحلة ذهابًا وإيابًا من سنغافورة إلى شمال أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح تعني زيادة بنسبة 70% في انبعاثات الغازات الدفيئة مقارنة بمسار قناة السويس

إن تسريع السفن لتغطية مسافات أطول، وهي ممارسة شائعة للسفن التي يتم تحويل مسارها، يزيد بشكل كبير من استهلاك الوقود وبالتالي انبعاثات الغازات الدفيئة. على سبيل المثال، الرحلة ذهابًا وإيابًا من سنغافورة إلى شمال أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح تعني زيادة بنسبة 70% في انبعاثات الغازات الدفيئة مقارنة بمسار قناة السويس.

إن أزمة البحر الأحمر، من خلال فرض طرق أطول وزيادة سرعة السفن، تقوض بشكل مباشر الجهود العالمية لإزالة الكربون من صناعة الشحن. يتم التخلي عن ممارسات «الإبحار البطيء» المعتمدة لكفاءة الوقود وتقليل الانبعاثات لصالح السرعة للتخفيف من زيادات وقت العبور. هذا يمثل انتكاسة كبيرة للمكاسب البيئية والأهداف المناخية داخل القطاع البحري، مما يسلط الضوء على كيف يمكن للصراعات الإقليمية أن يكون لها عواقب سلبية بعيدة المدى على مبادرات الاستدامة العالمية.[17]

جدول رقم(7) يوضح الحوادث البيئية الكبرى وتأثيرها (2023-2025)

(17) هجمات البحر الأحمر تؤدي إلى حالة طوارئ بيئية- https://paxforpeace.nl/news/red-sea-attacks-lead-to-environmental-emergency/

اسم السفينة والعلم	تاريخ الغرق/ الهجوم	نوع الملوثات/ الحمولة	حجم التسرب المقدر	الحياة البحرية/النظم البيئية المتأثرة	المناطق الجغرافية المتأثرة
MV Ruby-mar علم بليز	مارس ٢٠٢٤	21,000 طن من الأسمدة الكيميائية الخطرة	غير محدد (تسرب كبير)	نفوق جماعي للأسماك، تلوث بحري واسع النطاق	السواحل اليمنية (المخا والخوخة)
MV Magic Seas	يوليو ٢٠٢٥	17,000 طن من الأسمدة (ربما نترات الأمونيوم)، زيت وقود ثقيل، ديزل	بقعة زيت كبيرة (٤٥ كم)	السلاحف البحرية، أعشاب البحر، أشجار المانغروف، مسارات هجرة الطيور، الكائنات الحية الثابتة	الساحل الإريتري، محمية باراسول البحرية، مجتمع
MV Eternity C	يوليو ٢٠٢٥	زيت وقود ثقيل، ديزل، محتويات غير محددة من الحمولة	بقعتان زيت كبيرتان (٨٠ كم و ٤٦ كم)	السلاحف البحرية، أعشاب البحر، أشجار المانغروف، مسارات هجرة الطيور، الكائنات الحية الثابتة	الساحل الإريتري، محمية باراسول البحرية، مجتمع إيدي للصيد
تأثير أوسع	2023-2025	زيادة استهلاك الوقود بسبب إعادة التوجيه	زيادة بنسبة ٧٠٪ في انبعاثات الغازات الدفيئة لبعض الرحلات	المناخ العالمي، جودة الهواء	عالمي، طرق الشحن حول رأس الرجاء الصالح

في 6 يوليو/تموز، هاجمت قوات الحوثيين سفينة «إم في ماجيك سيز» قرب الحديدة ، وأُنقذ طاقمها، ثم غرقت في اليوم التالي. وفي 7 يوليو/تموز، هاجموا سفينة «إترنيتي سي» بالقنابل اليدوية والطائرات المسيرة البحرية والصواريخ، فغرقت في 9 يوليو/تموز. كان على متن سفينة «إترنيتي سي» 25 فردًا من أفراد الطاقم؛ أُنقذ 10 منهم، وربما قُتل 4، وفُقد 11. ويُعتقد أن ستة من المفقودين محتجزون لدى الحوثيين. وبينما يزعم الحوثيون إنقاذ بعض أفراد الطاقم ورعايتهم، فمن المرجح أنهم محتجزون بشكل غير قانوني[(18)] علاوةً على ذلك، قالت هيومن رايتس ووتش إن الهجمات تُشكل تهديدات بيئية طويلة الأمد للمنطقة. وصرح ويم زويجنبرغ، المحلل في منظمة باكس الهولندية غير الحكومية، بأن صور الأقمار الصناعية تُظهر بقعًا نفطية كبيرة تتسرب من المناطق التي غرقت فيها السفينتان

قال إن بقع النفط تُهدد الحياة البرية في بيرا إيسول، وهي محمية طبيعية على ساحل إريتريا، وتحتضن مجتمعًا للصيد. وأضاف أنه حتى 22 يوليو/تموز، رصدت منظمة باكس أيضًا بقع نفطية تجرفها الأمواج إلى الشاطئ بالقرب من مجتمع الصيد الصغير في إيدي.

(18) (هيومن رايتس ووتش: **هجمات الحوثيين تشكل جرائم حرب-https://safety4sea.com/human-rights-watch-houthi-attacks-constitute-war-crim**

قـال الدكتـور عبـد القـادر الخـراز، الخـبير البيئـي السـابق في الحكومـة اليمنيـة، إن اليمـن لا يـزال يعـاني مـن المخاطـر البيئيـة والمعيشـية والصحيـة الناجمـة عـن هـجمات الحوثـيين السـابقة مثـل غـرق سـفينة إم في روبـيمار، وهـي سـفينة شـحن بضائـع عامـة ترفـع علـم بليـز غرقـت في 2 مـارس 2024. كانـت السـفينة تحمـل 21 ألـف طـن مـن الأسـمدة الكيماويـة الخطـرة، مما أدى إلى خسـائر كـبيرة في الحيـاة البحريـة.[(19)]

المبحث الخامس:
الأضرار المادية والخسائر البشرية

يقـدم هـذا القسـم تقديـرًا كميًـا للتكاليـف الماديـة والبشريـة المباشرة لهـجمات الحوثـيين

1-إحصائيـات السـفن الغارقـة والمـتضررة والمختطفـة

إجمالي الهـجمات: مـا لا يقـل عـن 113 هجومًـا منفـصلاً للحوثـيين على سـفن تجاريـة اعتبـارًا مـن 19 نوفـمبر 2023.[1] وتـشير تقاريـر أخـرى إلى مـا يقـرب مـن 190 هجومًـا مـن نوفـمبر 2023 إلى أكتوبـر 2024.[2] وتـم اسـتهداف أكثر مـن 100 سـفينة تجاريـة بين نوفـمبر 2023 ويناير 2025.[3]

غرقـت سـفينتان بحلـول يوليـو 2025. إجمالي أربـع سـفن غرقـت في المنطقـة منذ عـام 2023. وقـد غرقـت سـفينة واحـدة مملوكـة للمملكـة المتحـدة وثلاث سـفن شـحن يونانيـة. أبرزهـا روبـيمار (مـارس 2024)، وإم في ماجيـك سـيز وإم في إترنيتـي سي (يوليـو 2025). وتضررت أكثر مـن 30 سـفينة جـراء هـجمات الحوثـيين. أمـا السـفن المختطفـة فقـد تـم الإبلاغ عـن عمليـة اختطـاف واحـدة لسـفينة تجاريـة مـن قبـل الحوثـيين. تـم احتجـاز سـفينة جـالاكسي ليـدر في نوفـمبر 2023، واحتُجـز طاقمهـا المكـون مـن 25 فـردًا لمـدة 14 شـهرًا؛ ولا تـزال السـفينة في حـوزة الحوثـيين. إجمالي سـفينتين مختطفـتين، تـم إطلاق سراح واحـدة.

1- الضحايـا والإصابـات والاحتجـازات بـين البحـارة

قُتـل مـا لا يقـل عـن أربعـة بحـارة بحلـول يناير 2025. وأسـفر الهجـوم على سـفينة إترنيتـي سي في يوليـو 2025 عـن مقتـل أربعـة مـن أفـراد الطاقـم وأسر/فقـدان 11 آخريـن. وقُتـل العديـد مـن البحـارة في هـجمات يوليـو 2025. وتـم أسر أو احتجـاز بعـض أفـراد الطاقـم. ويُعتقـد أن سـتة مـن أفـراد طاقـم إترنيتـي سي محتجـزون بشـكل غير قانـوني مـن قبـل الحوثـيين. واحتُجـز 25 مـن أفـراد طاقـم جـالاكسي ليـدر لمـدة 14 شـهرًا.

بيـنما يمكـن قيـاس الأضرار الاقتصاديـة، فـإن الخسـائر في الأرواح والإصابـات والاحتجـازات غير القانونيـة للبحـارة تمثـل تكلفـة بشريـة عميقـة تتجـاوز القيـم النقديـة. تسـلط هـذه الحـوادث الضـوء على التهديـد المبـاشر لحيـاة المدنـيين والحـق الأسـاسي في المـرور الآمـن في الميـاه الدوليـة. كما أن اسـتهداف أطقم السـفن المدنيـة واحتجازهـم لاحقًـا يـثير مخـاوف جديـة بشـأن حقـوق الإنسـان وانتهـاك القانـون الإنسـاني الـدولي، مما يحـول «الأضرار» مـن ماديـة بحتـة إلى أبعـاد أخلاقيـة وقانونيـة

(19) https://safety4sea.com/human-rights-watch-houthi-attacks-constitu (

عميقة، مما يؤثر على سلامة واستعداد البحارة على مستوى العالم.

جدول رقم(8)

يوضح نوع الضرر الذي تعرضت له السفن

نوع الضرر	العدد
السفن الغارقة	٤
السفن المتضررة	٤٦
السفن المختطفة	٢
المجموع	٥٢

يقدم هذا الجدول تفصيلاً لأنواع الأضرار التي تعرضت لها السفن نتيجة للهجمات، ويبلغ مجموع السفن المتضررة 52 سفينة ويُظهر الجدول أن **46 سفينة** تعرضت لأضرار (تضررت)، وهي تمثل الجزء الأكبر من السفن المتأثرة بشكل مباشر (تقريباً 88.5% من إجمالي 52 سفينة). هذا يشير إلى أن غالبية الهجمات التي نجحت في إصابة أهدافها أدت إلى إلحاق أضرار بالسفن دون إغراقها بالضرورة، مما يتطلب إصلاحات وقد يؤدي إلى توقف السفن عن الخدمة لفترات متفاوتة، ويزيد من تكاليف التشغيل والتأمين

وسُجل غرق **4 سفن**. على الرغم من أن هذا العدد يمثل نسبة صغيرة (حوالي 7.7% من إجمالي 52 سفينة)، إلا أن غرق السفن يُعد أشد أنواع الضرر خطورة، حيث يترتب عليه خسائر مادية كاملة للبضاعة والسفينة، بالإضافة إلى مخاطر بيئية (تسرب الوقود أو البضائع) وخسائر بشرية محتملة. هذا يُبرز حجم التهديد الوجودي الذي تشكله الهجمات

تم اختطاف **سفينتين**. هذه النسبة هي الأصغر (حوالي 3.8% من إجمالي 52 سفينة). على الرغم من قلة العدد، فإن حوادث الاختطاف تحمل رمزية كبيرة، حيث تُعد انتهاكاً صارخاً لحرية الملاحة الدولية وتُستخدم كأداة للمساومة والضغط السياسي، كما حدث مع سفينة «جالاكسي ليدر». الاختطافات تزيد من حالة عدم اليقين والمخاطر التشغيلية لشركات الشحن

2- ادعاءات جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي

ذكرت هيومن رايتس ووتش أن هجمات الحوثيين على سفن الشحن التجارية، خاصة غرق سفينتي ماجيك سيز وإترنيتي سي في يوليو 2025، تشكل انتهاكات لقوانين الحرب ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. ووجدت هيومن رايتس ووتش أن الحوثيين استهدفوا عمدًا سفنًا تجارية يمكن تحديدها بوضوح على أنها مدنية، ولم تكن تشارك في أنشطة قتالية، ولم تشكل أي تهديد عسكري لقوات الحوثيين. كما أن احتجاز أفراد الطاقم الذين تم إنقاذهم محظور. والقادة الذين يأمرون أو ينفذون هذه الهجمات غير القانونية، أو يسيئون معاملة المحتجزين، أو يتحملون المسؤولية كمسألة قيادة، مسؤولون عن جرائم الحرب.

ينص القانون الإنساني الدولي العرفي على أن الأطراف المتحاربة يجب أن تحترم حماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها، وأن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لتقليل الضرر

البيئي. ويحظر استخدام أساليب أو وسائل حرب تهدف أو يمكن توقع أن تسبب أضرارًا واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة للبيئة الطبيعية.

إن تصنيف هيومن رايتس ووتش الصريح لأفعال الحوثيين بأنها «جرائم حرب» يشير إلى تحدٍ حاسم للمعايير والقوانين المعمول بها التي تحكم السلوك البحري الدولي. فمن خلال استهداف السفن المدنية عمدًا واحتجاز الأطقم، لا يعطل الحوثيون التجارة فحسب، بل يقوضون بنشاط المبادئ الأساسية لحرية الملاحة وحماية غير المقاتلين في المناطق البحرية. هذا يخلق سابقة خطيرة، مما يشير إلى أن الجهات الفاعلة غير الحكومية يمكن أن تعمل بحصانة خارج الأطر القانونية الدولية التقليدية، مما قد يؤدي إلى بيئة بحرية عالمية أكثر فوضوية وخطورة.

المبحث السادس:
تحليل الأثر الجيوستراتيجي لهجمات الحوثيين

يركز "الجيواستراتيجي"، وهو مصطلح يجمع بين شقي "الجغرافيا" و"الإستراتيجية"، على تحديد المواقع الجغرافية الحيوية التي تسعى القوى السيطرة عليها تمهيدًا للسيطرة على مناطق أخرى من العالم وتمدد نفوذها، وأبرز تلك المواقع هي المضايق البحرية، ويختلف هذا عن "الجيوسياسية" أو "الجيوبوليتيك" التي يهتم باتجاهات السياسة الخارجية للدولة بناءً على موقعها الجغرافي[20] باعتباره نقطة أمنية ساخنة، يجذب البحر الأحمر دولًا تقع على جانبيه، مثل اليمن وإريتريا، بالإضافة إلى دول أبعد من ذلك بكثير، مثل الولايات المتحدة والصين. تمتلك تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا واليابان قواعد عسكرية في المنطقة لحماية النفط والشحن التجاري. سعت مشاريع النقل والتجارة في السنوات الأخيرة إما إلى دمج البحر الأحمر في خططها - أي مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) وبوابة الاتحاد الأوروبي العالمية - أو استبداله، كما هو الحال مع الممر الاقتصادي الهندي - الشرق الأوسط - أوروبا (IMEC) المدعوم من الولايات المتحدة ، ومشروع طريق التنمية العراقي . وبالتالي، فإن البحر الأحمر هو منطقة يمكن أن تلعب فيها العلاقات العالمية المعقدة دورًا. تتمتع طرق النقل والجزر والممرات المائية والمواقع الأخرى داخل حدود البحر الأحمر بوضع قانوني أقل وضوحًا على المستوى الدولي وتبرز كمناطق تسعى الدول المشاطئة وبعض الجهات الفاعلة العالمية إلى الهيمنة عليها. لطالما كان الوضع مثيرًا للجدل، لكن الموارد الجوفية المكتشفة حديثًا والصراعات على السيطرة على مسارات الطاقة أعادت البحر الأحمر إلى صميم الحسابات الجيوسياسية. لذا، فإن السياسة، والأهم من ذلك، التطورات والتحالفات العسكرية، تُغيّر

(20) الجيوستراتيجية في القرن الحادي والعشرين Strategiecs.com. https://n9.cl/ytuoh ستراتيجيكس. (23 يونيو 2021)

وجـه البحـر الأحمـر).[21]

1- تصاعـد التوتـرات الإقليميـة والدوليـة:

حظى العديـد مـن المناطـق في العـالم بأهميـة استراتيجيـة حسـب الظـروف والأحـداث الدوليـة، ومـن أهـم المناطـق ذات الأهميـة الاستراتيجيـة المسـتدامة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن وبـاب المنـدب، هـذه المنطقـة المطلـة على بحـر العـرب والقـرن الأفريقـي والبحـر الأحمـر والمشرفـة على منطقـة الخليـج العربيـة لهـا أهميـة كـبيرة منـذ أقـدم الحضـارات، فقـد كانـت ولا زالـت وسـتبقى مطمـع للقـوى الدوليـة والإقليميـة، وتسـعى أغلـب الـدول السـاعية للعظمـة أن تسـيطر عليهـا، لهـذا أصبحـت مـن أهـم مناطـق الصراع الـدولي والإقليمـي، نتيجـة هـذه الأهميـة حاولـت الـدول الإقليميـة في الشرق الأوسـط أن يكـون لهـا مـكان في هـذه المنطقـة الحيويـة على حسـاب امـن وسلام واسـتقرار المنطقـة، لهـذا يعـد هـذا الموضـوع مـن المواضيـع المعقـدة لتعـدد الأطـراف المتنافسـة في هـذا الصراع، فهنـاك أطـراف داخليـة وخارجيـة، وأطـراف إقليميـة (السـعودية، إيـران، تركيـا، الإمـارات، ((إسرائيـل)) وأطـراف دوليـة، (الولايـات المتحـدة الأميركيـة، الـصين، روسـيا الاتحاديـة)، وهـذا الأطـراف ذات الأهـداف المختلفـة والمتناقضـة القـت بضلالهـا على منطقـة الشرق الأوسـط بأكملهـا فكانـت نتيجتهـا حـرب مسـتمرة منـذ مـا يقـارب عقـد مـن الزمـان، أثـرت اقتصاديـا وسياسـيا واجتماعيـا على الأمـن والـسلام في المنطقـة[22].

تسـببت هـجمات الحوثـيين في البحـر الأحمـر وخليـج عـدن في تغـيير جـذري للخارطـة الجيوستراتيجيـة، مـا عكـس ردود فعـل متعـددة الأوجـه مـن اللاعـبين الرئيسـيين. ردًا على هـجمات الحوثـيين في البحـر الأحمـر، وُضعـت مبـادرات متعـددة الأطـراف جديدة. أُطلقت عمليـة «حـارس الرخـاء» في ديسـمبر 2023. تحالـف البحـر الأحمـر بقيـادة الولايـات المتحدة ، والـذي يضـم مـا يقـرب مـن 20 دولـة، هـو مبـادرة أمنيـة بحريـة مصممـة لمعالجـة المخـاوف الأمنيـة المتزايدة في البحـر الأحمـر ومضيـق بـاب المنـدب وخليـج عـدن، وهـي ممـرات مائيـة استراتيجيـة بالغـة الأهميـة للتجـارة العالميـة. أنشـأ الاتحـاد الأوروبي بعثـة أسـبيدس في فبرايـر 2024. وتوفـر البعثـة وعيًـا بالوضـع البحـري، وترافـق السـفن، وتحميهـا مـن الهـجمات البحريـة المحتملـة متعـددة النطاقـات في مضيـق بـاب المنـدب ومضيـق هرمـز والبحـر الأحمـر وخليـج عـدن وبحـر العـرب وخليـج عمان انتقلـت مبـادرات بنـاء المنصـة، التـي نُفـذت في البدايـة بقيـادة مصر، إلى المملكـة العربيـة السـعودية منـذ منتصـف عـام 2018. واكتمـل تشـكيل مجلـس البحـر الأحمـر مطلـع عـام 2020، على الرغـم مـن الخلافـات المختلفـة حـول العضويـة والأهـداف والتمويـل والإجـراءات. ولا تهـدف منصـة التعـاون متعدد

(21) https://www.thecairoreview.com/essays/dont-forget-about-the-red-sea/.

(22) الجميلـي، صدام مرير حمد. (٢٠٢٤). الأهميـة الاستراتيجيـة لمضيق بـاب المندب فـي ظل تنـافس الـقوى الإقليميـة والدوليـة: دراسـة تحليليـة لمنـاطق النـفوذ والأدوار. مجلـة كليـة القـانون للعلـوم القانونيـة والسياسـية، مج١٣, ع49 ، 34 – 78. http:// search.mandumah.com/Record/1471129

الأبعاد إلى إنشاء تحالف عسكري ضد إيران وإثيوبيا، بل هي منظمة لمنع أي صراعات محتملة في المنطقة . وسيقتصر نطاقها على الدفاع عن الدول المشاطئة لدرء التهديدات واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة في خليج عدن والبحر الأحمر

بدون مشاركة دولة محورية، وهي إثيوبيا، في المجلس، قد تنشأ توترات جديدة بدلًا من التعاون بين دول المنطقة. ونظرًا للقوة الاقتصادية والسياسية للمملكة العربية السعودية ، سيُنظر إليه كأداة جديدة لصراع النفوذ الإقليمي بدلًا من كونه منصةً فعالةً وموحدة. وعليه، يُعتقد أن المجلس الجديد يهدف إلى الحد من قدرة قطر وتركيا، إلى جانب إيران، على التوسع في البحر الأحمر تجلّت خطورة صراع القوى الإقليمية مع تأسيس مجلس البحر الأحمر عام ٢٠٢٠. وبرز هذا الصراع مع تأسيس «مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، الذي وقّعته في الرياض في يناير ٢٠٢٠ كلٌّ من المملكة العربية السعودية، والسودان، وجيبوتي، والصومال، وإريتريا، ومصر، واليمن، والأردن، وهي دولٌ تقع على البحر الأحمر وخليج عدن. يهدف المجلس إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في البحر الأحمر، والتشاور والتنسيق لمواجهة المخاطر التي تواجهه، ولكنه لا يُشكّل تحالفًا عسكريًا. وقد أُنشئ بمبادرة مصرية سعودية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، والاتحاد الأفريقي ومن المفترض أن يكون مجلس البحر الأحمر أداةً إقليميةً جديدة. إلا أنه لم يتمكن من منع تسليح ممر البحر الأحمر ، وهو أحد اختصاصاته. ويعود ذلك إلى نقص دعم المجتمع الدولي والتوترات التاريخية بين دول البحر الأحمر بشأن القضايا الإقليمية

في حين أن العديد من الدول لديها مصالح متضاربة، فإن لها جميعًا مصلحة في أمن منطقة البحر الأحمر وحرية الملاحة فيها. على سبيل المثال، تتنافس واشنطن وبكين على النفوذ في أفريقيا والشرق الأوسط، بينما ترغبان في الوقت نفسه في خطوط تجارية فعالة. تسعى مصر إلى الحصول على الدعم في الحفاظ على الأمن، ولكنها تريد أيضًا الحفاظ على استقلالها وتقييد نفوذ القوى غير الساحلية. تنفق دول مجلس التعاون الخليجي الأموال لزيادة قدراتها البحرية، ولكن على الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة بينها، إلا أن أهدافها تختلف. على سبيل المثال، تعطي المملكة العربية السعودية الأولوية لأمن الحدود البحرية، بينما تسعى الإمارات العربية المتحدة عمومًا إلى تأمين السفن التجارية. سيكون الأمن البحري أكثر أهمية مع سعي المزيد من اللاعبين إلى تعزيز نفوذهم وحماية مصالحهم في منطقة البحر الأحمر. إن زيادة التنسيق والتعاون بين الخصوم والحلفاء ذوي المصالح المشتركة ضرورية لضمان الأمن

بدأ عهد جديد من الاعتماد على الأمن مع سعي الدول الأجنبية للسيطرة على الموانئ الاستراتيجية في المنطقة. تسعى هذه الأطراف الخارجية إلى ربط الممرات البحرية المهمة بالتفاوض مع دول البحر الأحمر،

مستغلةً أحيانًا نقاط ضعفها. قد تؤدي هذه الفترة الجديدة من الاضطرابات إلى أحداث مختلفة، كما شهدنا مع الانقلاب في السودان، وظهور اليمين المتطرف في إسرائيل، والحرب في غزة. لن تؤثر هذه النتائج المحتملة على استقرار الدول المطلة على البحر الأحمر فحسب، بل ستؤثر أيضًا

فقداستجاب المجتمع الدولي بالإدانة والعمل العسكري. أدان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2722 (يناير 2024) هجمات الحوثيين، وطالب بوقفها، وأكد الحق في حرية الملاحة. وفي ديسمبر 2023، أطلقت واشنطن عملية حارس الازدهار، وهي تحالف متعدد الجنسيات يضم 24 دولة يهدف إلى حماية الملاحة الدولية. كما أطلق الاتحاد الأوروبي ((23)).

وشنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى جانب حلفاء آخرين، ضربات بحرية وجوية مشتركة ضد مواقع الحوثيين في اليمن. من مارس إلى مايو 2025، وسعت القوات الأمريكية الضربات لإجبار الحوثيين على إنهاء هجماتهم البحرية. وأدت هدنة بوساطة عمان في مايو 2025 إلى وقف الضربات الأمريكية مقابل إنهاء هجمات الحوثيين على السفن الأمريكية. ومع ذلك، ذكر الحوثيون أن هذا الاتفاق لم يوقفهم عن مهاجمة السفن المرتبطة بإسرائيل.

تم تطبيق عقوبات وحظر أسلحة من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد الحوثيين، مستهدفة موردي الأسلحة والتمويل والسلع. كما اعترضت القوات الأمريكية سفنًا تهرب أسلحة من إيران مخصصة للاستخدام الحوثي.

أدت هدنة بوساطة عمان في مايو 2025 إلى وقف الضربات الأمريكية مقابل إنهاء هجمات الحوثيين على السفن الأمريكية. ومع ذلك، ذكر الحوثيون أن هذا الاتفاق لم يوقفهم عن مهاجمة السفن المرتبطة بإسرائيل.

تم تطبيق عقوبات وحظر أسلحة من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد الحوثيين، مستهدفة موردي الأسلحة والتمويل والسلع. كما اعترضت القوات الأمريكية سفنًا تهرب أسلحة من إيران مخصصة للاستخدام الحوثي.

على الرغم من العمليات العسكرية الدولية الكبيرة مثل عملية حارس الازدهار والضربات المباشرة الأمريكية/البريطانية، أظهر الحوثيون مرونة ملحوظة وقدرة مستمرة على الهجوم. تشير الهدنة القصيرة مع الولايات المتحدة واستئناف الهجمات لاحقًا إلى أن القوة العسكرية وحدها قد لا تكون كافية لإجبارهم على إنهاء حملتهم البحرية بشكل مستدام. هذا يسلط الضوء على الصعوبة المتأصلة في ردع جهة فاعلة غير حكومية ذات دوافع أيديولوجية عميقة

(23) (
2025-001-Southern Red Sea, Bab el Mandeb Strait, and Gulf of Aden-Houthi Attacks on Commercial Vessels - Maritime Administration - Department of Transportation
maritime.dot.gov/msci/2025-001-southern-red-sea-b

ودعم خارجي من دولة، خاصة عندما يظل الصراع الأساسي (الحرب الإسرائيلية-الحمساوية) دون حل. هذا يتطلب نهجًا حكوميًا شاملًا يتجاوز العمليات العسكرية.[24]

على الصعيد الدولي، لم يقتصر الأمر على تشكيل التحالفات البحرية مثل عملية «حارس الازدهار» بقيادة الولايات المتحدة، بل امتد ليشمل زيادة كبيرة في المنسوب العسكري بالمنطقة. هذا التركيز العسكري ليس فقط لحماية السفن، ولكنه يعكس أيضًا حربًا باردة مصغرة بين المحاور الإقليمية والدولية. الولايات المتحدة، وحلفاؤها الغربيون، يرون في هذه الهجمات تحديًا مباشرًا لحرية الملاحة ومبدأ النظام العالمي القائم، ما يدفعهم لتعزيز وجودهم ونفوذهم في المنطقة

في المقابل، اتبعت قوى عالمية أخرى مثل الصين وروسيا نهجًا أكثر حذرًا، حيث ركزت على الدبلوماسية وتجنب التصعيد العسكري المباشر، بينما تواصل تعزيز علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة. هذا التباين في الاستجابات يؤكد على تضارب المصالح الجيوستراتيجية؛ فبينما تسعى بعض القوى لفرض الاستقرار بالقوة، تفضل أخرى الحفاظ على قنوات اتصال متعددة لضمان مصالحها طويلة الأمد. إقليميًا، تفاقمت حالة «اللا سلم واللا حرب» في اليمن، حيث باتت الهجمات الحوثية ورقة ضغط قوية. الدول الخليجية، تحديدًا المملكة العربية السعودية والإمارات، وجدت نفسها في موقف حرج، محاولين الموازنة بين الحاجة لتأمين طرق التجارة والخشية من تصعيد أوسع قد يهدد أمنهم القومي بشكل مباشر. هذا الوضع أدى إلى إعادة تقييم شاملة للتحالفات والمصالح، ما قد يمهد لتغيرات جوهرية في المشهد السياسي والأمني للمنطقة

2- تحديات حماية السفن التجارية والدور المتغير للقوات البحرية الدولية

تمثل هجمات الحوثيين نقطة تحول في مفهوم الأمن البحري الدولي، حيث انتقل التهديد من القرصنة التقليدية إلى هجمات مدعومة من جهات شبه حكومية تستخدم أسلحة متطورة. هذا التطور فرض تحديات غير مسبوقة على قدرة القوات البحرية الدولية على توفير الحماية الشاملة. لم يعد الأمر مقتصرًا على مرافقة السفن أو بناء الحواجز الدفاعية، بل يتطلب نشر أنظمة دفاع جوي وصاروخي متطورة، وقدرات استخباراتية عالية لتوقع الهجمات، وسرعة في الاستجابة

لقد أدت هذه الهجمات إلى تغيير في عقيدة العمليات البحرية، حيث أصبحت القوات البحرية مطالبة الآن بالتعامل مع بيئة تهديد معقدة تشمل الطائرات المسيرة الانتحارية، الصواريخ المضادة للسفن، والقوارب المفخخة. هذا يتطلب زيادة في الاستثمار في التكنولوجيا الدفاعية، وتدريب الأفراد على تكتيكات جديدة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأساطيل البحرية العالمية. ومع ذلك، تبقى مساحة البحر الأحمر وخليج

(24)) هجمات الحوثي على الملاحة البحرية: ضربات كثيرة وتأثيرات متباينة https://ecss.com.eg/44912/#:~:

عـدن شاسـعة، مما يجعـل حمايـة كل سـفينة على حـدة أمـرًا مكلفًـا وغير عـملي على المـدى الطويـل. هـذا يبرز الحاجـة إلى حلـول أكثر اسـتدامة تتجـاوز الـرد العسـكري المبـاشر، ربمـا مـن خلال الضغـط الدبلومـاسي والسـياسي لحـل الأزمـة اليمنيـة

3- تأثـير عـلى الـدور المنطقـة و ا لإ قليمـي :

لقـد عـززت الهـجمات الحوثيـة مـن مكانـة جماعـة الحـوثي كلاعـب إقليمـي لا يمكـن تجاهلـه، متجاوزيـن دورهـم السـابق كقـوة محليـة في صراع داخلي. فبقدرتهـم على تعطيـل أحـد أهـم الممـرات المائيـة في العـالم، أصبحـوا يمتلكـون ورقـة ضغـط استراتيجيـة لم تكـن متاحـة لهـم مـن قبـل. هـذا التطـور يعيـد تشـكيل المشـهد السـياسي والعسـكري في اليمـن، حيـث قـد تجـد الأطـراف الأخـرى، بمـا في ذلـك الحكومـة الشرعيـة والمجلـس الانتقـالي الجنـوبي، أنفسـهم في موقـف تفـاوضي أضعـف مـا لم يتـم إيجـاد حـل شـامل ينهـي هـذه التهديـدات

على الصعيـد الإقليمـي، أدت الهـجمات إلى إعـادة اصطفافـات وتوتـرات غير مسـبوقة. فبينـما تسـعى بعـض القـوى العربيـة إلى إنهـاء الصراع في اليمـن، فـإن تصرفـات الحوثـيين قـد تدفـع نحـو تـدخلات عسـكرية أوسـع مـن قبل قـوى خارجيـة وإقليميـة، مـا يزيـد مـن تعقيـد الصراع ويجعلـه جـزءًا لا يتجـزأ مـن الصراعـات الإقليميـة الأوسـع نطاقًـا (مثـل الصراع الإيـراني-الإسرائـيلي). هـذا يهـدد بـزعزعة اسـتقرار المنطقـة بالكامـل، حيـث يمكـن أن تتحـول اليمـن إلى بـؤرة دائمـة للتوتـرات التـي تؤثـر على الأمـن الإقليمـي والـدولي. كما أنهـا تعمـق الانقسـامات وتحـد مـن أي جهـود للتقـارب أو المصالحـة التـي قـد تكـون قـد بـدأت بين بعـض الأطـراف الإقليميـة

4- تقييـم المخاطـر المسـتقبلية عـلى الممـرات المائيـة الحيويـة الأخـرى

تُعـد هـجمات البحـر الأحمـر **جـرس إنـذار عالمـي** يُبرز الهشاشـة الكامنـة في شـبكة التجارة البحريـة العالميـة. هـذه الهـجمات لم تؤثـر فقـط على كفـاءة سلاسـل الإمـداد العالميـة مـن خلال زيـادة التكاليـف وتـأخير الشـحنات، بـل كشـفت أيضًـا عـن **نقطـة ضعـف استراتيجيـة** في المنظومـة اللوجسـتية العالميـة. إذا لم يتـم احتـواء هـذا التهديـد بشـكل فعـال، فـإن ذلـك قـد يخلـق **سـابقة خـطيرة** يمكـن أن تُشـجع فاعـلين آخريـن، سـواء كانـوا دولًا أو جماعـات مسـلحة، على اسـتغلال نقـاط الضعـف في الممـرات المائيـة الحيويـة الأخـرى

المخاطـر المسـتقبلية لا تقـتصر على منطقـة الشرق الأوسـط. فممـرات مائيـة مثـل مضيـق هرمـز، الـذي يمـر عبره جـزء هائـل مـن إمـدادات النفـط والغـاز العالميـة، ومضيـق ملقـا، الـذي يربـط المحيـط الهنـدي بالمحيـط الهـادئ ويمثـل شريانًـا رئيسـيًا للتجـارة بين آسـيا وأوروبـا، يمكـن أن تصبـح عرضـة لتهديـدات مماثلـة. إن أي اضطـراب في هـذه الممـرات سـيكون لـه تداعيـات اقتصاديـة وجيوسـتراتيجيـة عالميـة كارثيـة، تـؤدي إلى ارتفـاع حـاد في أسـعار الطاقـة، اضطرابـات في الأسـواق العالميـة، وربمـا حتـى نزاعـات مسـلحة دوليـة لحمايـة المصالـح الحيويـة. هـذا يجعـل مـن قضيـة أمـن الملاحـة في البحـر

الأحمر ليست مجرد قضية إقليمية، بل قضية أمن عالمي تتطلب استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه للتعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية

5- احتمالية حدوث تحولات دائمة في أنماط التجارة البحرية العالمية

قد تتطلب الاضطرابات المطولة تعديلات طويلة الأمد في الشحن العالمي، بما في ذلك استثمارات جديدة في الموانئ وطلبات لسفن إضافية للحفاظ على حجم التجارة عبر طرق أطول[25]

بينما قد تكون بعض التحولات مؤقتة، فإن التأثير التراكمي لأزمة البحر الأحمر، بالإضافة إلى اضطرابات أخرى مثل جفاف قناة بنما، يمكن أن يؤدي إلى تغييرات أكثر ديمومة في طرق التجارة العالمية. قد تعطي الشركات الأولوية لمرونة سلسلة الإمداد على حساب الكفاءة المطلقة، مما يؤدي إلى تنويع الطرق أو حتى إعادة التوطين.

إن أزمة البحر الأحمر، إلى جانب الصدمات العالمية الأخيرة الأخرى (كوفيد-19، حرب أوكرانيا، جفاف قناة بنما)، تفرض إعادة تقييم جوهرية لنموذج العولمة فائق الكفاءة والمُحسَّن التكلفة الذي أعطى الأولوية للتسليم في الوقت المناسب ونقاط الاختناق ذات نقطة الفشل الواحدة. تسلط الاضطرابات المتكررة الضوء على أن وفورات التكلفة من هذه الكفاءة تتجاوز بشكل متزايد مخاطر عدم الاستقرار الجيوسياسي وتغير المناخ. هذا يعني تحولًا طويل الأمد نحو سلاسل إمداد أكثر تنوعًا ومرونة، وربما إقليمية، حتى لو جاء ذلك بتكلفة فورية أعلى، مما يشير إلى تغيير هيكلي في بنية التجارة العالمية.

6- تحديات الأمن البحري والحوكمة الدولية

إن قدرة الحوثيين على تشكيل تهديدات طويلة الأمد، على الرغم من الاستجابات العسكرية الدولية والعقوبات، تسلط الضوء على تحديات كبيرة للأمن البحري والحوكمة الدولية. ويُعترف بالحاجة إلى «نهج حكومي شامل» يتجاوز العمليات العسكرية.

تؤكد الأزمة صعوبة تحييد التهديدات من الجهات الفاعلة غير الحكومية المرنة التي تحظى بدعم دولة خارجية.

تُعد حملة الحوثيين مثالاً على الاتجاه المتزايد لـ «الحرب في المنطقة الرمادية» في المجال البحري، حيث تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية، غالبًا برعاية من الدولة، بأنشطة تخريبية دون عتبة الصراع المسلح التقليدي لتحقيق أهداف استراتيجية. إن استخدامهم لأدوات غير متكافئة ومنخفضة التكلفة (الطائرات المسيرة، الصواريخ، المركبات السطحية المسيرة) ضد أهداف تجارية وبحرية عالية القيمة يعقد آليات الردع والاستجابة التقليدية. هذا يعني أن أطر الأمن البحري الدولية، التي تركز تقليديًا على التهديدات بين الدول أو القرصنة، أصبحت غير مجهزة بشكل متزايد للتعامل مع التهديدات الهجينة من الجهات الفاعلة

(25) How Houthi Attacks Impact U.S. Consumers | The Heritage Foundation heritage.org/middle-ea

غير الحكومية المستعدة لانتهاك القانون الدولي والمعايير لممارسة نفوذ غير متناسب.

7- المخاطر الإنسانية والبيئية المستمرة

من المرجح أن تستمر ديناميات الصراع الجارية في منطقة البحر الأحمر في تشكيل مخاطر إنسانية وبيئية كبيرة.

إن الأضرار البيئية الناجمة عن تسربات النفط والمواد الكيميائية طويلة الأمد ومكلفة للتخفيف، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وهناك حاجة ملحة لآلية دولية للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية في النزاعات ولتعزيز أجندة شاملة للبيئة والسلام والأمن.

إن الأضرار البيئية، لا سيما تلوث البحر الأحمر، تمثل تأثيرًا بين الأجيال للصراع. سيستمر تدهور النظم البيئية البحرية، وفقدان التنوع البيولوجي، والتهديدات التي تواجه سبل عيش المجتمعات الساحلية لفترة طويلة بعد توقف الأعمال العدائية المباشرة. هذا يسلط الضوء على كيف يمكن للصراعات الإقليمية أن تفرض «دينًا بيئيًا» على المشاعات العالمية المشتركة، مما يؤثر على الأجيال القادمة ويتطلب تعاونًا دوليًا مستدامًا للمعالجة، بما يتجاوز نطاق حل

أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية حول تداعيات هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، يمكن تلخيصها في النقاط التالية

1. تطور حركة الحوثي وقدراتها الهجومية:

- بدأت حركة الحوثي كجماعة دينية ثم تحولت إلى قوة عسكرية وسياسية مدعومة من إيران.
- تطورت قدرات الحوثيين العسكرية، خاصة في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، مما مكنهم من استهداف الملاحة البحرية.
- انتقلت الهجمات من استهداف مزعوم للسفن الإسرائيلية إلى استهداف عشوائي ومتوسع لسفن من دول متعددة، متجاوزة دوافع التضامن المعلنة مع غزة.
- الدوافع الحقيقية للهجمات تشمل كسب النفوذ السياسي والعسكري، واستخدام التجارة العالمية كوسيلة للضغط.

2. الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر وتأثرها:

- البحر الأحمر ومضيق باب المندب يُعتبران شرايين حيوية للتجارة العالمية، تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا.
- أدت الهجمات إلى تحويل مسار عدد كبير من السفن بعيداً عن قناة السويس وعبر رأس الرجاء الصالح، مما زاد من أوقات الرحلة والتكاليف.

3. التداعيات الاقتصادية الكبيرة:

- شهدت الدراسة ارتفاعاً هائلاً في تكاليف الشحن البحري وأقساط التأمين، حيث تضاعفت أسعار الشحن البحري عبر البحر الأحمر أربع مرات، وزادت أقساط التأمين بنسبة 500% في بعض الحالات.
- أدت الهجمات إلى تعطيل سلاسل الإمداد، وتأخير تسليم البضائع، وزيادة أوقات العبور، مما أثر سلباً على مفهوم

التصنيع في الوقت المناسب (Just-In-Time) ورفع الضغوط التضخمية

- انخفضت حركة الملاحة عبر قناة السويس بشكل ملحوظ، مما أثر على إيرادات دول مثل مصر.
- أثرت الهجمات على قطاعات حيوية مثل السيارات والتجزئة والطاقة والأمن الغذائي، مع أمثلة محددة لتأثر شركات وموانئ.

4. تأثير محدود على نجاح الهجمات مقارنة بالجهود الدفاعية:

- على الرغم من تصاعد الهجمات، أشارت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة منها تم اعتراضها (82.4% وفقاً لأحد الجداول)، مما يدل على فعالية الدفاعات الدولية، لكن الهجمات الناجحة (16.6%) تسببت بخسائر وأضرار كبيرة.
- تنوعت أنواع الأسلحة المستخدمة من قبل الحوثيين (صواريخ باليستية، طائرات مسيرة، قوارب مسيرة).

5. التداعيات الجيوستراتيجية والأمنية (ضمنياً):

- أبرزت الدراسة ضعف البنية التحتية للتجارة العالمية أمام التحديات الجيوسياسية.
- التحركات العسكرية والتحالفات الدولية لحماية الملاحة (مثل عملية «حارس الازدهار») تعكس تزايد التوترات في المنطقة.

بشكل عام، أكدت الدراسة أن هجمات الحوثيين لم تكن مجرد حوادث عابرة، بل تسببت في أزمة متعددة الأوجه ذات تداعيات اقتصادية وإنسانية وبيئية وجيوستراتيجية عميقة على المستوى الإقليمي والدولي.

التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج والتحليلات التي توصلت إليها الدراسة حول تداعيات هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية، يمكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

أولاً: على الصعيد الأمني والعسكري:

1. **تعزيز الوجود البحري والأمني الدولي:** استمرار وتكثيف الدوريات البحرية والوجود العسكري للقوات الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن لردع الهجمات وتوفير حماية فورية للسفن التجارية.
2. **تطوير منظومات الدفاع الجوي والبحري:** دعم الدول المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب بالتقنيات والتدريبات اللازمة لتعزيز قدراتها في كشف واعتراض الصواريخ والطائرات المسيرة والقوارب المفخخة.
3. **تبادل المعلومات الاستخباراتية:** إنشاء آليات فعالة لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول المعنية حول تحركات الحوثيين وقدراتهم الهجومية، لتعزيز الاستباقية في التعامل مع التهديدات.
4. **تأمين الممرات الملاحية الحيوية:** وضع خطط أمنية شاملة لضمان سلامة الملاحة في النقاط الحرجة مثل مضيق باب المندب، مع

إمكانية إنشاء ممرات بحرية آمنة ومراقبة.

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي والتجاري:

1. **دعم الشركات المتضررة:** تقديم الدعم الاقتصادي للشركات وخطوط الشحن التي تكبدت خسائر فادحة بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتأخر الإمدادات.
2. **تنويع سلاسل الإمداد:** تشجيع الشركات على تنويع مسارات سلاسل الإمداد وتقليل الاعتماد على ممر بحري واحد، لزيادة مرونتها أمام الصدمات الجيوسياسية.
3. **تطوير البنية التحتية البديلة:** استكشاف وتطوير طرق نقل بديلة (برية، جوية، أو سكك حديدية) لتقليل الضغط على الممرات البحرية المعرضة للخطر، خاصة في نقل البضائع الحيوية.
4. **مراجعة سياسات التأمين البحري:** إعادة تقييم سياسات وأقساط التأمين البحري بشكل دوري لضمان العدالة وتقليل الأعباء على شركات الشحن، مع إمكانية النظر في آليات دعم دولية.

ثالثاً: على الصعيد الدبلوماسي والسياسي:

1. **الحل السياسي للأزمة اليمنية:** تكثيف الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام للصراع في اليمن، حيث أن استقرار اليمن هو المفتاح لإنهاء هجمات الحوثيين على الملاحة.
2. **ممارسة الضغط الدولي:** ممارسة ضغوط دولية موحدة على الأطراف التي تدعم الحوثيين عسكرياً أو سياسياً لوقف هذا الدعم، والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية.
3. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** بناء تحالفات وشراكات إقليمية ودولية أوسع لمواجهة التهديدات المشتركة للأمن البحري، وتبادل الخبرات والموارد.

رابعاً: على الصعيد الإنساني والبيئي:

1. **تخفيف الأثر الإنساني:** ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن والدول المتضررة من الأزمة الاقتصادية، والتخفيف من تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.
2. **حماية البيئة البحرية:** وضع خطط طوارئ للتعامل مع أي تسرب نفطي أو حوادث بيئية قد تنتج عن استهداف السفن، وتأمين الممرات البحرية الحيوية من التلوث.

تهدف هذه التوصيات إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتخفيف تداعياتها، والعمل على استعادة الاستقرار والأمن في أحد أهم الممرات الملاحية في العالم

(بريم) تحصل على معلومات حصرية لم تُنشر من قبل..

تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين.. قراءة في أكبر شحنة مضبوطة قبالة سواحل اليمن

☐ رولا القط

كاتبة وباحثة في الشؤون الإيرانية، لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

ملخص:

أعلنت المقاومة الوطنية اليمنية، بقيادة العميد طارق محمد صالح، منتصف يوليو/ تموز 2025م، تنفيذ عملية بحرية نوعية أسفرت عن ضبط شحنة ضخمة من الأسلحة الاستراتيجية كانت في طريقها إلى ميليشيا الحوثي

وأكد العميد طارق صالح، عبر منصة «إكس»، أن قواته البحرية، «وبناء على معلومات استخباراتية دقيقة، اعترضت قارب صيد تقليدي يُعرف محلياً بـ(جلبة)، كان يعبر أحد المسارات الملاحية الدولية في البحر الأحمر، وعلى متنه نحو 750 طناً من الأسلحة النوعية»، بحسب ما أوردته وزارة الخارجية اليمنية(1) على شبكة الانترنت

وأضاف أن الشحنة تضم «أنظمة صواريخ بحرية وجوية، منظومات دفاع جوي، رادارات

(1) المقاومة الوطنية تضبط شحنة اسلحة استراتيجية إيرانية كانت في طريقها للميليشيات الحوثية رابط https://www.mofa-ye.org/Pag-es/33188

متقدمة، طائرات مسيّرة، أجهزة تنصّت، صواريخ مضادة للدروع، مدافع من نوع (بي10-)، عدسات تتبع، قناصات، وذخائر متنوعة»

وشدد على أن العملية تمثل إنجازًا استخباريًا ولوجستيًا كبيرًا، موجهًا التحية لقواته التي «أثبتت مرة أخرى قدرتها على حماية السيادة اليمنية والتصدي لمشروع الحرس الثوري الإيراني الهادف إلى تحويل اليمن إلى قاعدة متقدمة في مشروع الهيمنة الإقليمية لطهران»

من جانبه، أشاد الجنرال مايكل إريك كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)(2)، بجهود قوات المقاومة الوطنية، قائلاً: «نثني على قوات الحكومة الشرعية اليمنية التي تواصل اعتراض تدفق الذخائر الإيرانية المتجهة إلى الحوثيين» وأضاف: «إحباط هذه الشحنة الإيرانية الضخمة يُظهر أن إيران لا تزال الجهة الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة. إن الحد من التدفق الحر للدعم الإيراني للحوثيين أمر بالغ الأهمية لأمن واستقرار المنطقة ولحرية الملاحة»

مقدمة

تمثل عملية ضبط أكبر شحنة أسلحة إيرانية كانت في طريقها إلى جماعة الحوثيين في يونيو ٢٠٢٥ حدثًا مفصليًا يكشف عن أبعاد جديدة في مسار الصراع اليمني والإقليمي. فالشحنة التي تجاوز وزنها ٧٥٠ طنًا، لم تكن مجرد إمداد تقليدي بالسلاح، بل احتوت على أنظمة صاروخية متقدمة، وطائرات مسيّرة، ومعدات تجسسية ذات طبيعة حساسة، ما يعكس تصميم طهران على تعزيز قدرات الحوثيين النوعية كجزء من استراتيجيتها لفرض معادلات ردع جديدة في البحر الأحمر وتهديد خطوط الملاحة الدولية

لا تقتصر أهمية هذه العملية على حجم الترسانة المضبوطة أو خطورتها العسكرية، بل تتعداها إلى رسائل سياسية وأمنية واسعة النطاق: فهي تؤكد استمرار إيران في خرق قرارات مجلس الأمن، وتكشف عن هشاشة منظومة الرقابة البحرية رغم الجهود الدولية، كما تفضح ادعاءات الحوثيين بشأن «الاكتفاء الذاتي العسكري». في الوقت نفسه، تطرح العملية تساؤلات جدية حول موازين القوى الإقليمية، واحتمالات التصعيد الأمريكي-الإيراني، وانعكاسات استمرار تدفق السلاح على مسار الحرب والوضع الإنساني في اليمن

انطلاقًا من هذه المعطيات، يسعى هذا التحليل إلى قراءة أبعاد العملية في ثلاثة مستويات متداخلة: الأمني-العسكري بما يحمله من تحوّل في قدرات الحوثيين، الإقليمي-الدولي بما يكشفه من توازنات جديدة في البحر الأحمر، والمجتمعي-الإنساني باعتبار أن استمرار تهريب السلاح لا يعني فقط تهديد الأمن، بل إطالة أمد المأساة اليمنية

معلومات حصرية تكشفها مجلة بريم

حصلت مجلة بريم، المتخصصة في قضايا البحر الأحمر وخليج عدن[3]، على معلومات حصرية تتعلق بالشحنة الأضخم من نوعها التي ضبطتها قوات المقاومة الوطنية اليمنية في السابع والعشرين من يونيو/حزيران ٢٠٢٥ قبالة سواحل المخا. ووفقاً لهذه المعلومات، فإن الشحنة لم تكن مجرد أسلحة تقليدية بل احتوت على مزيج معقد من الأنظمة الصاروخية المتقدمة والمعدات الاستخباراتية، ما يؤكد أن إيران تعمل على إمداد الحوثيين بأحدث ترسانتها العسكرية في إطار مشروع استراتيجي يهدف إلى إحداث تحوّل نوعي في قدراتهم القتالية

الشحنة التي خرجت من ميناء رأس عباس في إيران جرى تمويهها داخل مولدات كهرباء وبطاريات وأجهزة

(2) صحيفة الوطن الإماراتية ووكالة الأنباء الألمانية وسائل إعلام خليجية

(3) معلومات حصرية حصلت عليها مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

خاصة بتوليد الطاقة. وبعد اعتراضها، تم تفريغ محتوياتها في مخازن سرية ودراسة القطع التي تبين أنها تكفي لتجميع ما لا يقل عن اثني عشر صاروخاً من الأنواع التي اعتادت الجماعة تقديمها للرأي العام على أنها «صناعة محلية»

النتائج الأولية أظهرت أن الشحنة ضمت رؤوساً وأجزاء من الصاروخ البحري الإيراني «قدر ٣٨٠» بمدى يصل إلى ألف كيلومتر، وثلاثة أجزاء من صاروخ الدفاع الجوي «طائر ٣» الذي يطلق عليه الحوثيون اسم «برق ٣»، بمدى يتراوح بين مائة ومائتي كيلومتر وقدرة على بلوغ ارتفاع سبعة وعشرين كيلومتراً. كما شملت قطعاً من صاروخ «غدير» المعروف في الأدبيات الحوثية باسم «منذب ٢» بمدى يصل إلى ثلاثمائة كيلومتر، وأجزاء من صاروخ «صقر ٣٥٨» المضاد للطائرات، إلى جانب صواريخ دفاع جوي قصيرة المدى من نوع «ستريلا ٢». ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ احتوت الشحنة على صاروخ «جنيحات زعانف» الفرط صوتي الذي تطلق عليه الجماعة «فلسطين ٢»، وصاروخ كروز المجنح «ياعلي» المسمى حوثياً «سجيل»، ومحركات صواريخ «سومر ١٠» التي يصل مداها إلى ألف كيلومتر والمعروفة لدى الحوثيين باسم «قدس»

كما ضمت الشحنة مكونات لصاروخ «قاسم» أرض-أرض، وصاروخ «دهلاوية» المضاد للدروع بمدى يتراوح بين خمسة وخمسة ونصف كيلومتر، إلى جانب بواحث توجيه صواريخ متقدمة. وفي جانب الطائرات المسيرة، تم العثور على مسيرات انتحارية من طراز «معراج ٥٣٢» بمدى يصل إلى خمسمائة كيلومتر، وطائرات استطلاع من نوع «FPT»، ومحركات متعددة القوة، وكاميرات حرارية وليزرية متخصصة بكشف الطيران المسيّر. وإلى جانب ذلك احتوت الشحنة على أجهزة لفحص المواد الكيميائية، ومدفع «بي ١٠» المضاد للدروع، وأجزاء من قناصة «AM-50»، ونواظير، ومعدات لمحاكاة التدريبات العسكرية، فضلاً عن أسلحة وذخائر متنوعة

المفاجأة التي أثارت الانتباه تمثلت في العثور على جهاز تجسس إسرائيلي الصنع من شركة «سيلبيريت»، صُمم لسحب البيانات والمعلومات والتجسس على الخصوصيات الفردية، إلى جانب كاميرات تجسس صغيرة الحجم، وجهاز لكشف الكذب، وكمبيوتر محمّل بتطبيقات متعددة. هذا الكشف يعكس إما تداخلات معقدة في شبكات السوق السوداء للأسلحة والاستخبارات أو محاولات لاختراق البنية الحوثية بأدوات ذات طابع مزدوج

وأظهرت التحقيقات مع طاقم السفينة أن هذه العملية تمثل الشحنة الثالثة عشرة التي تهرَّب للحوثيين خلال عشرة أشهر فقط، وأنها جزء من منظومة تهريب واسعة تديرها ثماني مجموعات، إحداها يقودها القيادي المصنف إرهابياً محمد أحمد الطالبي المعروف بـ«أبو جعفر الطالبي». ولا تزال هناك قطع ومكونات لم تُحدد طبيعتها، فيما ترجّح مصادر أن الحوثيين يسعون، بدعم إيراني مباشر، إلى تطوير أسلحة بيولوجية. وتشير

تقديـرات خاصـة حصلـت عليهـا المجلـة إلى أن بعـض محتويـات الشـحنة ربمـا ترتبـط ببرامـج إيرانيـة خـطيرة ذات صلـة بالمسـار النـووي، الأمـر الـذي يرفـع مـن خطـورة مـا تـم ضبطـه إلى مسـتوى تهديـد يتجـاوز اليمـن والمنطقـة إلى الأمـن والسـلم الدوليين

تصريحـات المتحـدث العسـكري باسـم المقاومـة الوطنيـة

مـن جانبـه، تحـدث المتحـدث باسـم قـوات المقاومـة الوطنيـة العميـد صـادق دويـد[٤] إلى وسـائل إعلام محليـة في اليمـن عـن تفاصيـل الشـحنة، موضحًـا أن مـا جـرى ضبطـه في السـابع والعشريـن مـن يونيـو/ حزيـران الماضي يمثـل الشـحنة الثالثـة عشرة التـي كانـت في طريقهـا إلى الحوثيين خلال أقـل مـن عـام، مـا يعكـس حجـم الانخـراط الإيـراني في تزويـد الجماعـة بالـسلاح. وأشـار دويـد إلى أن عمليـة التهريـب جـرى تمريرهـا عبر كيـان متخصـص يديـره القيـادي الحـوثي المصنـف إرهابيـاً محمـد أحمـد الطالبـي المكنـى «أبـو جعفـر الطالبـي»، وأن الأسـلحة كانـت مخبـأة بعنايـة داخـل معـدات مدنيـة تسـتخدم في قطـاع الكهربـاء والطاقـة لتضليـل عمليـات التفتيـش والمراقبـة

وأكـد أن التحقيقـات الأوليـة أظهـرت أن مكونـات الشـحنة تكفـي لتجميـع مـا لا يقـل عـن اثنـي عشر صاروخـاً متنـوع الاسـتخدامات، إلى جانـب منظومـات دفـاع جـوي ومعـدات متقدمـة مـا تـزال قيـد الدراسـة. وبحسـب دويـد، فـإن الشـحنة احتـوت على أجـزاء مـن صواريـخ بعيـدة المـدى مثـل «قـدر ٣٨٠» الـذي يصـل مـداه إلى ألـف كيلـومتر، وقطـع لصـاروخ «غديـر» المعـروف لـدى الحوثيين باسـم «منـدب ٢» بمـدى يصـل إلى ثلاثمائـة كيلـومتر، إضافـة إلى محـركات صواريـخ «سـومر ١٠» التـي تطلـق عليهـا الجماعـة اسـم «قـدس» ويصـل مداهـا إلى ألـف كيلـومتر. كما تضمنـت الشـحنة أنظمـة دفـاع جـوي متطـورة مـن بينهـا صـاروخ «طائـر ٣» الـذي يسـميه الحوثيـون «بـرق ٣» بمـدى يتراوح بين مائـة ومائتـي كيلـومتر وارتفـاع يصـل إلى سـبعة وعشريـن كيلـومتراً، وصواريـخ مضـادة للطائـرات مـن طـراز «صقـر ٣٥٨» أو مـا يعـرف بـ«صقـر ٢»، إلى جانـب صواريـخ «ستريلا ٢» قـصيرة المـدى[٥].

ولم تقـتصر المضبوطـات على ذلـك، إذ وُجـدت أيضـاً مكونـات لصواريـخ «قاسـم» أرض-أرض، وصـاروخ «دهلاويـة» المضـاد للـدروع بمـدى يتجـاوز خمسـة كيلـومترات، فـضلًا عـن صـاروخ «يـاعلي» أو «سـجيل» وهـو مـن فئـة صواريـخ الكـروز المجنحـة، إضافـة إلى صـاروخ «جنيحـات زعانـف» الـذي يطلـق عليـه الحوثيـون «فلسـطين ٢». وتوسـع نطـاق الشـحنة ليشـمل الطائـرات المـسيّرة، حيـث ضُبطـت مـسيرات إيرانيـة انتحاريـة مـن طـراز «معـراج ٥٣٢» يصـل مداهـا إلى خمسمائـة كيلـومتر، وطائـرات اسـتطلاع مـن نـوع «FPT»، فـضلًا عـن محـركات متعـددة القـوة وكاميرات حراريـة وليزريـة عاليـة الدقـة مخصصـة لتعقـب الـطيران المـسيّر. كما احتـوت على أجهـزة متقدمـة لفحـص المـواد الكيميائيـة، إلى جانـب معـدات عسـكرية متنوعـة مـن بينهـا مدفـع «بي ١٠» المضـاد للـدروع، وأجـزاء مـن قناصـة إيرانيـة الصنـع مـن طـراز AM-50، ونـواظير متطـورة، وأجهـزة لمحـاكاة التدريبـات العسـكرية، وأجـزاء مـن أسـلحة مختلفـة العيـارات وذخائـر متنوعـة

وأشـار دويـد إلى أن مـا أثـار صدمـة فـرق الفحـص هـو العثـور على جهـاز تجسـس إسرائـيلي الصنـع تابـع لشركـة «سـيلبيريت»، صُمـم لسـحب المعلومـات والبيانـات واختراق خصوصيـات المواطنين، إضافـة إلى كاميرات تجسـس صغيرة الحجـم، وجهـاز لكشـف الكـذب، وكمبيوتـر محمّـل بتطبيقـات خاصـة. واعـتبر أن هـذه المضبوطـات تقـدم تصـوراً واضحـاً لحجـم التهديـد الإيـراني وخطورتـه، ليـس على اليمـن فحسـب، بـل على أمـن الإقليـم والملاحـة الدولية والـسلام العالمـي، مؤكـداً أن العمليـة الأخيرة تدحـض بشـكل قاطـع الادعـاءات الحوثيـة بشـأن امتلاكهـم قـدرات تصنيـع عسـكرية محليـة

عمليـة مينـاء عـدن.. ضبـط شـحنة تجسـس وطائـرات مـسيّرة وسـط تناقضـات رسـمية

في الخامـس مـن أغسـطس/آب ٢٠٢٥، شـهد مينـاء

(4) تصريح ادلى بها المتحدث باسم المقاومة الوطنية اليمنية العميد صادق دويد لوسائل إعلام محلية في اليمن، وفيه معلومات تشير إلى جزء مما حصلت عليه مجلة بريم

(5) اليمن.. تفاصيل عملية ضبط سفينة أسلحة إيرانية موجهة للحوثيين – سكاي نيوز عربية

عـدن واحـدة مـن أبـرز العمليـات الأمنيـة، حين أعلنـت السـلطات عـن ضبـط شـحنة مشـبوهة تضمنـت أجهـزة تجسـس وطائـرات مـسيّرة، كانـت مخبـأة داخـل حاويـات دخلـت الميناء دون وثائـق رسـمية تفصـح عـن مصدرهـا أو وجهتهـا[6]. المهمـة، التـي شـاركت فيهـا أجهـزة أمنيـة وقضائيـة ولجنـة تابعـة للرئاسـة اليمنيـة، جـاءت بعـد بلاغ تقدمـت بـه إدارة أمـن المنطقـة الحـرة إلى النيابـة العامـة، لتتـولى التحقيـق والنـزول إلى الموقـع برفقـة قـوة مـن جهاز مكافحـة الإرهـاب

المصـادر المحليـة أكـدت أن الشـحنة احتـوت على معـدات ومكونـات كاملـة لتجميـع طائـرات مـسيّرة متكاملـة، بالإضافـة إلى أجهـزة نفاثـة متطـورة، جـرى تمويههـا في صناديـق حاويـات تجاريـة. وقـد أثـار الأمـر شـبهات واسـعة حـول محـاولات تمريرهـا بطـرق رسـمية عبر تزويـر الوثائـق والإجـراءات، قبـل أن تكشـفها يقظـة أحـد الجنـود العامـلين في الميناء أثنـاء تفتيـش روتينـي، وهـو مـا حـال دون خروجهـا مـن الميناء إلى وجهتهـا النهائيـة التـي يُرجّـح أنهـا كانـت جماعـة الحـوثي

محافـظ العاصمـة عـدن أحمـد حامـد لملـس قـام بزيـارة تفقديـة لميناء الحاويـات عقـب الإعلان عـن العمليـة[7]، حيـث التقـى بقيـادة الجمـارك والأمـن في المنطقـة الحـرة، واطلـع على الإجـراءات الأمنيـة والرقابيـة المتبعـة. وأكـد خلال الزيـارة أن الميناء يمثـل مرفقًـا سـياديًا واستراتيجيًـا، وأن أي خلـل أو عبـث بـه ينعكـس مبـاشرة على الوضـع الاقتصـادي للـبلاد. وشـدد على ضرورة التنسـيق الكامـل بين الأجهـزة الأمنيـة والجمركيـة لـضمان اسـتقرار الميناء وتعزيز ثقـة المتعامـلين بـه، معلنًـا صرف مكافـأة للجنـدي الـذي اكتشـف الشـحنة تقديـرًا ليقظتـه وحسـه الأمنـي العـالي

لكـن في مقابـل هـذا الموقـف، أثـار بيـان جهـاز مكافحـة الإرهـاب جـدلاً واسـعًا بعـد أن قـدّم روايـة مغايـرة للوقائـع، إذ زعـم أن العمليـة جـاءت نتيجـة «معلومـات اسـتخباراتية دقيقـة» أشـارت إلى وجـود حاويـات مشـبوهة على متن سـفينة قادمـة مـن الـصين، وأن السـفينة كانـت متجهـة إلى ميناء الحديـدة قبـل أن تـغيّر مسـارها إلى ميناء عـدن بسـبب قصـف الميناء وخروجـه عـن الخدمـة. هـذه الروايـة قوبلـت بتسـاؤلات وانتقـادات عديـدة، إذ إن خـروج ميناء الحديـدة عـن الخدمـة كان في ديسـمبر ٢٠٢٤، أي قبـل تسـعة أشـهر مـن الواقعـة، مـا يجعـل فرضيـة تـغيّر المسـار مفاجئًـا غير منطقيـة

كما أن تضـارب البيـان مـع تصريحـات المحافـظ لملـس – الـذي أكـد أن الشـحنة اكتشـفت بفضـل يقظـة جنـدي داخـل الميناء لا نتيجـة عمليـة اسـتخباراتية مسـبقة – وضـع الجهـاز في موضـع التشـكيك

النقـاد اعـتبروا أن بيـان جهـاز مكافحـة الإرهـاب وقـع في عـدة تناقضـات، أبرزهـا المبالغـة في الادعـاء بقـدرة الجهـاز على تتبـع السـفينة منـذ إبحارهـا مـن الـصين مـرورًا بالمحيطـات وصـولاً إلى عـدن، في حين أن الروايـة الواقعيـة تـشير إلى اكتشـافها بشـكل عـرضي داخـل الميناء. كما أثـار البيـان تسـاؤلات حـول مـصير السـفينة التـي حملـت الشـحنة، والجهـات التـي تقـف خلفهـا، ومـدى جديـة التحقيقـات التـي اقـتصرت – حتـى الآن – على الشـحنة المضبوطـة دون إعلان عـن توقيـف متـورطين مباشريـن

العمليـة في ميناء عـدن، رغـم مـا أحـاط بهـا مـن تناقضـات، أكـدت مـرة أخـرى أن الموانـئ اليمنيـة ليسـت فقـط منافـذ تجاريـة واقتصاديـة، بـل سـاحات مفتوحـة لمحـاولات التهريـب المعقـدة، وأن يقظـة الأجهـزة الأمنيـة المحليـة تبقـى عـاملاً حـاسمًا في منـع مـرور شـحنات خـطيرة كان مـن شـأنها أن تـغيّر ميـزان الصراع. وفي ظـل غيـاب الشـفافية في بعـض البيانـات الرسـمية، تظـل هـذه الحادثـة مـؤشراً على حجـم التحديـات الأمنيـة والسياسـية التـي تواجـه اليمـن، وحجـم التشـابك بين مصالـح محليـة وإقليميـة في ملـف التهريـب عبر الموانـئ

دلالات ضبـط ٧٥٠ طنـاً مـن الأسـلحة الإيرانيـة في طريقهـا للحوثـيين

عمليـة ضبـط قـوات المقاومـة الوطنيـة لشـحنة أسـلحة إيرانيـة ضخمـة تـزن نحـو ٧٥٠ طنـاً في السـابع والعشريـن مـن يونيو/حزيـران ٢٠٢٥، تمثـل واحـدة مـن أضخـم عمليـات الاعتراض البحـري منـذ انـدلاع الحـرب اليمنيـة

مـا كشـفته هـذه العمليـة لا يقـتصر على حجـم الترسـانة المضبوطـة – التـي شـملت صواريـخ بحريـة وجويـة[8]،

(6) وسائل إعلام محلية نشرت اخبارا عن توتر في ميناء عدن قبل ان تظهر للعلن عملية الضبط التي اكتشفت بالصدفة.

(7) تصريح صحفي وزع على وسائل الإعلام ونشرت جزء منه مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات على منصاتها الإلكترونية

(8) صحيفة الشرق الأوسط السعودية تتحدث عن ضبط المقاومة الوطنية ٧٥٠ طناً من الأسلحة الإيرانية في طريقها للحوثيين

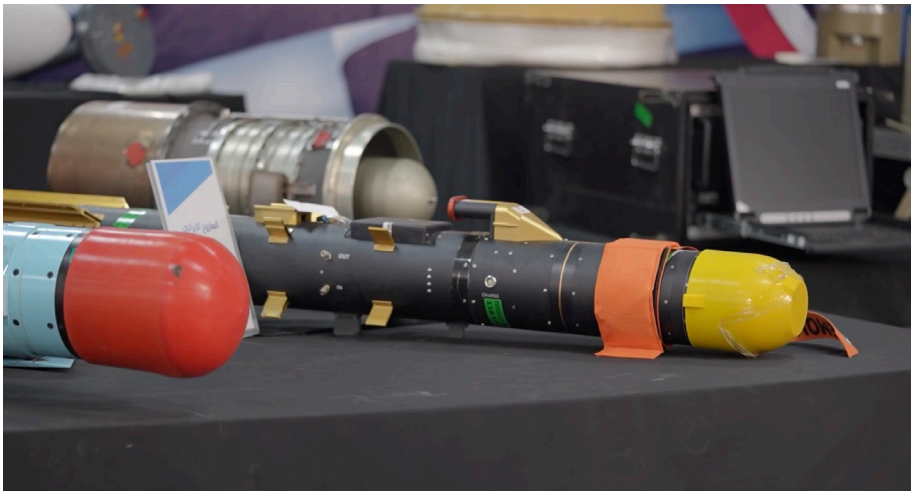

منظومات دفاع جوي، رادارات حديثة، طائرات مسيّرة، أجهزة تنصت، وصواريخ مضادة للدروع – بل يتجاوز ذلك إلى دحض المزاعم الحوثية المتكررة حول «الاكتفاء الذاتي» والتصنيع العسكري المحلي

ووصف رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، العملية بأنها «دليل على حجم التدخل الإيراني السافر في الشأن اليمني»، وهنأ قوات المقاومة الوطنية على ما سماه «إنجازاً نوعياً يضيف إلى الجهود الوطنية في حماية الأمن القومي وردع الأنشطة التخريبية». بالنسبة للحكومة اليمنية، مثلت العملية دليلاً عملياً على استمرار مشروع إيران في اليمن، وتأكيداً على أن المعركة مع الحوثيين ليست داخلية بقدر ما هي انعكاس لصراع إقليمي أوسع

دبلوماسيون غربيون وصفوا العملية بأنها «انتهاك صارخ لحظر الأسلحة الأممي»، معتبرين أن استمرار تهريب الأسلحة الإيرانية يقوّض جهود السلام ويؤجج عدم الاستقرار الإقليمي. أحد الدبلوماسيين أكد أن الحوثيين «يعطون الأولوية للأسلحة والعنف على حساب الخدمات والرواتب والغذاء»، وهو ما يضاعف من المعاناة الإنسانية لليمنيين

من جانبها، ثمّنت الولايات المتحدة العملية بشكل واضح. الجنرال مايكل كوريلا، قائد القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، قال: «نُثني على قوات الحكومة الشرعية اليمنية التي تواصل اعتراض تدفق الذخائر الإيرانية»، معتبراً أن هذه العملية تظهر أن إيران لا تزال «الجهة الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة». كما أكدت السفارة الأميركية في اليمن أن العملية أبرزت الدور الحيوي لليمن في مواجهة تدفق الأسلحة الإيرانية

وامتدت الإشادة إلى أروقة الأمم المتحدة. ففي جلسة مجلس الأمن المخصصة للأمن الدولي واليمن، أشادت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لينداً توماس غرينفيلد، بالعملية التي نجحت خلالها المقاومة الوطنية في اعتراض نحو ٧٥٠ طناً من الأسلحة الإيرانية كانت في طريقها إلى ميليشيا الحوثي عبر البحر الأحمر

وأكدت غرينفيلد أن ما جرى يمثل دليلاً إضافياً على أن إيران ما زالت تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر توريد السلاح إلى الحوثيين، داعية إلى موقف أكثر حزماً لوقف هذه الانتهاكات وحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر. واعتبرت أن دعم الشعب اليمني وتشجيعه على مواجهة التدخلات الخارجية يظل مسؤولية دولية لا تقل أهمية عن التصدي المباشر لشبكات التهريب

من جانبه، قدّم المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ إحاطة أمام المجلس، أشار فيها إلى أن نجاح عمليات الضبط يمثل إنجازاً في مسار الجهود الرامية إلى وقف تهريب السلاح، لكنه شدد في الوقت ذاته على أن استمرار الانتهاكات الإيرانية يُظهر الحاجة إلى تعزيز آليات الرقابة والتنفيذ، والانتقال من القرارات النظرية

إلى تطبيق عملي يضمن الالتزام الفعلي بحظر السلاح

هذا الموقف الأممي-الأمريكي يضع العملية في إطار يتجاوز بعدها العسكري والأمني المباشر، ليكشف عن رسالة سياسية مزدوجة: أولاً، تأكيد استمرار إيران في خرق القرارات الدولية ودعم الحوثيين، وثانياً، دعوة المجتمع الدولي لتحويل الإشادة إلى خطوات عملية تمنع تكرار مثل هذه الشحنات

أما بريطانيا، فقد ربطت العملية بجهودها السابقة في دعم خفر السواحل اليمنية بالقوارب والتدريب، معتبرة أن الضبط الأخير دليل على فاعلية التعاون الدولي في تعزيز قدرات اليمن الدفاعية والرقابية

إن العملية أثبتت أن إيران مستمرة في تزويد الحوثيين بأحدث الأسلحة، ما يقوض أي ادعاء بوجود مسار مستقل للتصنيع العسكري. ثانيًا، حملت رسالة مباشرة بأن الحوثيين يستعدون لمرحلة تصعيد جديدة، خصوصًا مع شمول الشحنة على منظومات صاروخية ورادارية تهدد أمن البحر الأحمر والممرات الدولية. ثالثًا، كشفت العملية عن حجم الانخراط الدولي في الملف اليمني، حيث لم يقتصر الأمر على إشادة سياسية، بل برز دعم لوجستي وعسكري غربي لتعزيز الرقابة البحرية

إن ضبط ٧٥٠ طناً من الأسلحة الإيرانية ليس مجرد عملية بحرية ناجحة، بل محطة مفصلية في مسار الحرب اليمنية والإقليمية. فهي تكشف بوضوح أن إيران ماضية في استخدام الحوثيين كورقة استراتيجية لتهديد الملاحة والأمن الإقليمي، وتثبت في الوقت ذاته أن الجهود اليمنية والدولية المشتركة قادرة - عند تفعيلها - على كبح جماح هذا المشروع. وبينما يرى المراقبون أن العملية أفسدت سردية الحوثيين حول «الاستقلال العسكري»، فإنها تضع على المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة للانتقال من الاكتفاء بالإشادة إلى بناء منظومة ردع دائمة ضد شبكات التهريب الإيرانية في البحر الأحمر وخليج عدن

شبكة التهريب الحوثية- القاعدية.. تحالف انتهازي يهدد البحر الأحمر والقرن الأفريقي

كشف تقرير أممي حديث، قدّمه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات إلى مجلس الأمن في يوليو/تموز ٢٠٢٥، عن نشوء شبكة تهريب أسلحة سرّية تنشط بين اليمن وشرق أفريقيا، لصالح الجماعة الحوثية في اليمن وتنظيم «القاعدة» في جزيرة العرب وحركة «الشباب» الصومالية. هذه الشبكة، التي وصفها التقرير بأنها حلقة متنامية من «التحالف الانتهازي»، تسلط الضوء على تداخل مصالح جماعات متناقضة ظاهريًا لكنها تتقاطع في حاجتها لتبادل السلاح والخبرة

بحسب التقرير، يبرز اسم عبد الرزاق حسن يوسف، وهو صومالي الجنسية، بوصفه أحد أبرز المسهلين لنقل الأسلحة بين الحوثيين وحركة «الشباب». ويتعاون يوسف مع مهرب أسلحة يمني يُعرف بـ«أبو كمّام»، الموالي للجماعة الحوثية، لتأمين خطوط الإمداد عبر البحر. ويشير التقرير إلى أن حركة «الشباب» خصصت ما يقارب ربع ميزانيتها التشغيلية للحصول على الأسلحة من الحوثيين وتنظيم القاعدة في اليمن، في حين قام الحوثيون بتدريب عناصر من الحركة، في مقابل حصولهم على أسلحة وتمويل

ولم يقتصر الأمر على هذا المسار، إذ كشف التقرير عن استمرار تهريب وتبادل الأسلحة بين الحوثيين وتنظيم «القاعدة» في جزيرة العرب، عبر تاجر الأسلحة المعروف «أبو صالح العبيدي». يُعد العبيدي أحد أبرز ناقلي الطائرات المسيّرة والمعدات القتالية بين الطرفين، حيث يستخدم طرق التهريب الممتدة عبر المهرة ومأرب وصولًا إلى الجوف، وهي مساحات صحراوية نائية تفتقر إلى السيطرة الأمنية، ما يجعلها بيئة مثالية لنشاط القاعدة وعمليات التهريب الحوثية

ويضيف التقرير شخصية أخرى مؤثرة هي «أبو سلمان المصري»، الذي يتولى إدارة عمليات التهريب البحري المشتركة بين الحوثيين وتنظيم القاعدة، ما يعكس اتساع نطاق هذه الشبكة من البر إلى البحر. وبرغم العداء المعلن بين الحوثيين وتنظيم القاعدة، فإن العلاقة القائمة بينهما تستند إلى ما وصفه التقرير بـ«التحالف الانتهازي»، الذي يتيح لكل طرف الاستفادة من الآخر عبر وسطاء محليين، سواء في التمويل أو التسليح أو التدريب

التقرير أشار كذلك إلى الأمير الجديد لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، سعد بن عاطف العولقي، الذي تولى القيادة في مارس ٢٠٢٤، وعمل على إعادة هيكلة التنظيم وتحسين ظروف مقاتليه والحد من الاختراقات الأمنية. هذا أعاد للتنظيم قدراً من التماسك، مكّنه

مـن اسـتعادة نشـاطه والاسـتعداد لعمليـات خارجيـة، في ظـل تحسـن مـالي طفيـف ناجـم عـن دعـم حركـة الشـباب الصوماليـة، وعمليـات خطـف، واسـتثمارات محليـة تتـم عبر شـبكات قبليـة

وحـذّر الفريـق الأممـي مـن أن التنظيـم لا يـزال يشـكل تهديـداً خـطيراً على أمـن واسـتقرار المنطقـة، مـشيرًا إلى أنـه اسـتغل الحـرب الإسرائيليـة في غـزة لتوسـيع دائـرة التجنيـد تحـت شـعار «الطريـق إلى تحريـر فلسـطين»

موازيـن القـوى في البحـر الأحمـر واحـتمالات التصعيـد الأمـريكي-الإيراني

تـشير عمليـة ضبـط الشـحنة الإيرانيـة الضخمـة، التـي كانـت في طريقهـا إلى الحوثـيين قبالـة سـواحل المخـا، إلى أن ميـزان القـوى في البحـر الأحمـر لا يـزال هشّـاً ومتقلبـاً[٩]

فلـو نجحـت تلـك الشـحنة – التـي ضمّـت أنظمـة صاروخيـة متقدمـة، رادارات، طائـرات مـسيّرة، ومعـدات اسـتخباراتية – في الوصـول، لكانـت قـد منحـت الحوثـيين قـدرة نوعيـة على فـرض معادلـة «منـع الوصول/منـع المنـاورة» (A2/AD) في البحـر الأحمـر. هـذه القـدرة تعنـي ببسـاطة رفـع كلفـة المـرور الآمـن في الممـر البحـري الـدولي الأهـم، بمـا يشـمل السـفن التجاريـة والقطـع البحريـة العسـكرية على السـواء

إجهـاض العمليـة مثّـل مكسـباً مزدوجـاً[١٠]: مـن جهـة حـرم الحوثـيين مـن قفـزة عسـكرية كان مـن شـأنها تغيـير معادلـة الـردع البحـري، ومـن جهـة أخـرى وفّـر مـادة اسـتخباراتية بالغـة الأهميـة لتفكيـك شـبكات التهريـب الإيرانيـة

لكـن رغـم هـذا النجـاح، يبقـى التهديـد قائمـاً، فالمسـألة ليسـت مرتبطـة بشـحنة واحـدة، بـل بمنظومـة إمـداد واسـعة ومتعـددة القنـوات نجحـت مـراراً في إيصـال الأسـلحة خلال السـنوات الماضيـة[١١].

على الصعيـد العـملي، انعكسـت عـودة الهـجمات الحوثيـة في يوليـو ٢٠٢٥ على حركـة الملاحـة والتـأمين البحـري بشـكل مبـاشر؛ إذ دفعـت العديـد مـن السـفن إلى الالتفـاف عبر رأس الرجـاء الصالـح، مـا يعنـي زمنـاً أطـول وتكاليـف تشـغيلية أكبر، فـضلاً عـن المخاطـر المسـتمرة التـي تهـدد حيـاة الطواقـم[١٢]. ورغـم الجهـود الدوليـة المتنامیـة، سـواء عبر عمليـة «أسـبيدس» الأوروبيـة أو «حُـرّاس الازدهـار» بقيـادة الولايـات المتحـدة، إلا أن كثافـة الهـجمات واتسـاع مداهـا يخلقـان ثغـرات يصعـب سـدها بشـكل كامـل، خصوصـاً عنـد تبـدّل قواعـد الاشـتباك أو تراجـع التنسـيق بين الحلفـاء[١٣].

في البُعـد الاستراتيجـي، يحمـل هـذا الملـف بعديـن متـوازيين: فمـن جهـة، تمثـل إيـران اسـتمراراً في تسـليح الحوثـيين بأحـدث أدواتهـا، في إطـار مشروعهـا لاسـتخدام الجماعـة كورقـة ضغـط على خطـوط التجـارة الدوليـة. ومـن جهـة أخـرى، يضـع ذلـك الولايـات المتحـدة وحلفاءهـا أمـام تحـدي إبقـاء الـردع في مسـتوى فعّـال، مـن دون الانـزلاق إلى مواجهـة مبـاشرة واسـعة مـع طهـران

إحـتمالات التصعيـد في المرحلـة القادمـة تتـوزع على ثلاثـة مسـتويات، الأول تصعيـد غير مبـاشر عبر البحـر الأحمـر، مـن خلال اعتراضـات متكـررة وعمليـات تهريـب جديـدة يقابلهـا ردع بحـري غـربي، وهـو الاحـتمال الأرجـح خلال الأشـهر المقبلـة، والثـاني تصعيـد حلقـي بين إسرائيـل والحوثـيين، قـد يتسـع ليجـرّ واشـنطن إذا أصابـت هـجمات الحوثـيين أصـولاً أمريكيـة أو سـفناً حليفـة بشـكل فـادح، وهـو احـتمال متوسـط القـوة لكنـه قائـم في أي لحظـة

مواجهـة أمريكية-إيرانيـة مبـاشرة، تظـل احتمالاتهـا محـدودة في المـدى المنظـور، إذ تفضـل طهـران إنـكار الـدور المبـاشر والاكتفـاء بالـوكلاء، فـيما تميـل واشـنطن إلى تجنّـب حـرب إقليميـة شـاملة

في ضـوء ذلـك، يمكـن القـول إن البحـر الأحمـر[١٤] يقـف اليـوم على خـط تمـاس متحـرك: أي شـحنة نوعيـة تنجـح إيـران في تمريرهـا قـد تعيـد الكفّـة لصالـح الحوثـيين، وأي

(9) US military says Yemeni force seized Iranian arms shipment bound for Houthis By Reuters

(10) U.S. Central Command - Yemeni Partners Successfully Interdict Massive Iranian Weapons Shipment Bound for the Houthis

(11) securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-08/yemen-81.

(12) economist.com/europe/2025/07/20/the-houthis-shatter-european-pretensions-to-naval-power

(13) Red Sea marine traffic up 60% after Houthis narrowed targets, EU commander says By Charlie Devereux - reuters

(14) Ship attacked in the Red Sea after a bulk carrier sinking claimed by Yemen's Houthi rebels - apnews.com

سلسلة اعتراضات متواصلة قد تعيد ميزان الردع لصالح القوى البحرية الغربية. وبين هذين الاحتمالين، ستبقى المنطقة محكومة بمعادلة تصعيد منخفض الكثافة، لكنه كافٍ لرفع كلفة الملاحة الدولية وتهديد استقرار الممرات الاستراتيجية

الأثر المجتمعي لشحنات الأسلحة المهربة إلى الحوثيين

لا تقتصر خطورة الشحنات الإيرانية التي تُهرَّب إلى الحوثيين على بعدها العسكري [15]أو الأمني فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى إحداث تأثير مباشر وعميق على المجتمع اليمني المنهك منذ سنوات الحرب

إن كل شحنة تصل تعني ببساطة جولة جديدة من التصعيد. فإمداد الحوثيين بأسلحة متطورة يزيد من قدرتهم على مواصلة القتال، ويمنحهم شعورًا بتفوق ميداني يضعف حوافز الدخول في تسوية سياسية. وبذلك، تتحول كل عملية تهريب ناجحة إلى عامل مباشر في تمديد الحرب وإطالة معاناة المدنيين

عندما تُستخدم الموانئ والمسارات البحرية للتهريب، تصبح ممرات الإغاثة عرضة للتهديد أو التفتيش المشدد. هذا يؤدي إلى تأخير وصول المساعدات، ورفع تكاليف النقل، وتراجع قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى الفئات الأشد ضعفًا. ومع ازدياد استهداف السفن في البحر الأحمر، تتضاعف هذه التحديات، ما يفاقم انعدام الأمن الغذائي في بلد يعيش فيه أكثر من ثلثي السكان على المساعدات

إن شحنات الأسلحة لا تُهرَّب بمعزل عن شبكات تهريب أخرى تشمل الوقود والمواد الممنوعة. هذه الشبكات تضعف الاقتصاد الرسمي، وتخلق اقتصادًا موازيًا تتحكم فيه جماعات مسلحة، فتتراجع قدرة الدولة على ضبط الإيرادات، ويزداد اعتماد المواطنين على السوق السوداء بأسعار مرتفعة

ونتيجة مباشرة لاستمرار تدفق السلاح هي استمرار القصف والمعارك الداخلية، ما يعني مزيدًا من النزوح الداخلي، وانقطاع التعليم، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ويجد المواطن اليمني نفسه بين مطرقة الحرب وسندان الجوع، بينما تتجه الموارد إلى السلاح بدلًا من الصحة والخدمات الأساسية

كل شحنة سلاح لا تعني فقط صاروخًا جديدًا أو طائرة مسيرة إضافية، بل تعني شهرًا إضافيًا من المعاناة الإنسانية، ومستشفى بلا دواء، ومدرسة بلا طلاب، وأسرة جديدة تنزح من منزلها. تهريب الأسلحة إلى اليمن هو بحد ذاته شكل من أشكال الحرب على المجتمع، لأنه يضمن أن تظل الأزمة الإنسانية الأكبر في العالم مفتوحة بلا أفق للحل

الخلاصة

أثبتت عملية ضبط الشحنة أن إيران لا تزال المزوّد الرئيسي للحوثيين بأحدث ترسانتها العسكرية، بما يدحض بشكل قاطع مزاعم «الاكتفاء الذاتي» أو التصنيع المحلي. فالأسلحة المضبوطة، خصوصًا الصواريخ بعيدة المدى والطائرات المسيّرة، كانت ستمنح الحوثيين قدرة أكبر على تهديد الملاحة الدولية وفرض معادلة «منع الوصول/منع المناورة» في البحر الأحمر

كما أن احتواء الشحنة على أنظمة صاروخية متقدمة وأجهزة تجسس حساسة يرفع مستوى التهديد من اليمن إلى الإقليم بأكمله، بل إلى الأمن والسلم الدوليين. ويُشتبه أن بعض المكونات ترتبط ببرامج إيرانية حساسة (نووية أو بيولوجية)، ما يوسّع نطاق المخاطر إلى مستويات غير تقليدية

لقد فشلت الأذرع الإيرانية في اليمن في إخفاء حقيقة الدعم الخارجي، إذ دحضت العملية بشكل نهائي السردية الحوثية بشأن التصنيع المحلي، وأظهرت التبعية المطلقة لإيران عسكريًا ولوجستيًا

العملية جذبت اهتمامًا دوليًا واسعًا، خصوصًا من الولايات المتحدة والأمم المتحدة وبريطانيا، وأكدت أن البحر الأحمر بات ساحة مواجهة مفتوحة تستدعي تعزيز التعاون الدولي. ومع أن نجاحها أعاق الحوثيين من تحقيق قفزة نوعية في قدراتهم البحرية والجوية، فإنه كشف أيضًا هشاشة خطوط الإمداد البحرية وخطورة استمرار التهريب

إن استمرار تدفق السلاح لا يعني فقط إطالة أمد الحرب وتعطيل جهود السلام، بل يهدد كذلك مسارات

(15) https://rasanah-iiis.org/%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d9%81%d9%8a-/%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d9%88%d8%b9-%d9%85%d9%86-14-20-%d8%a3%d8%ba%d8%b3%d8%b7%d8%b3-2025%d9%85

الإغاثة ويضاعف الأزمة الإنسانية عبر تكريس اقتصاد موازٍ تتحكم فيه الجماعة وشبكات التهريب

التوصيات

تتطلب مواجهة مخاطر استمرار تدفق السلاح الإيراني إلى الحوثيين جملة من الإجراءات المتكاملة على المستويين المحلي والدولي. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي للحكومة اليمنية أن تعمل على تعزيز الرقابة البحرية عبر تطوير قدرات خفر السواحل وتوسيع نطاق الدوريات في الساحل الغربي وخليج عدن، مع ضرورة دمج الجهود الاستخباراتية بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية لضمان الرصد المبكر لخطوط التهريب، والتصدي لشبكات الاقتصاد الموازي التي تمثل شريان تمويل رئيسي للجماعة. كما تبرز أهمية توظيف العملية إعلاميًا وسياسيًا لتعريه الحوثيين أمام الرأي العام المحلي وكشف تبعيتهم المطلقة لإيران

أما على مستوى التحالف العربي، فإن الحاجة ملحّة لتوسيع منظومة المراقبة المشتركة في البحر الأحمر وخليج عدن، مستفيدًا من التكنولوجيا الحديثة كالأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة، مع توحيد قواعد الاشتباك في مواجهة التهريب والهجمات البحرية لتقليل الثغرات التي يستغلها المهربون، فضلًا عن تعزيز الشراكة مع المقاومة الوطنية والقوات المحلية التي أثبتت فاعلية ميدانية في اعتراض الشحنات الأخيرة

وعلى المستوى الدولي، تبرز ضرورة الانتقال من الإدانة إلى الفعل عبر تفعيل قرارات مجلس الأمن الخاصة بحظر توريد السلاح إلى الحوثيين بآليات تنفيذ أكثر صرامة، وإشراك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في منظومة مراقبة دائمة للبحر الأحمر مع تقديم الدعم اللوجستي والتقني لليمن. كما يُعد من الأهمية بمكان العمل على تصنيف شبكات التهريب والقيادات المرتبطة بها ككيانات إرهابية وفرض عقوبات اقتصادية على داعميها، بالتوازي مع إبراز البعد الإنساني لتهريب السلاح، حيث إن استمراره يعني إطالة الحرب وتعميق المأساة الإنسانية، وهو ما قد يشكل ورقة ضغط إضافية على المجتمع الدولي للحد من التدخلات الإيرانية

المصادر والهوامش

تصريحات رسمية يمنية:

- تصريح العميد طارق محمد صالح (قائد المقاومة الوطنية) عبر منصة «إكس».
- تصريح العميد صادق دويد (المتحدث باسم المقاومة الوطنية).
- تصريح رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي.
- تصريح محافظ عدن أحمد حامد لملس.

تصريحات أمريكية ودولية:

- الجنرال مايكل كوريلا (قائد القيادة المركزية الأمريكية - سنتكوم).
- السفارة الأمريكية في اليمن.
- المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد.
- المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ.

تقارير أممية:

- تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (المقدم لمجلس الأمن في يوليو/تموز ٢٠٢٥) بشأن تنظيمي القاعدة وداعش.
- المعلومات الحصرية لمجلة بريم
- تفاصيل حول طبيعة الأسلحة المضبوطة (قدر ٣٨٠، طائر ٣، معراج ٥٣٢... إلخ)
- الإشارة إلى جهاز تجسس إسرائيلي الصنع ضمن الشحنة.
- تقديرات خاصة بشأن ارتباط بعض المكونات ببرامج إيرانية حساسة.

مصادر محلية وإعلامية:

- بيانات أمنية متعلقة بعملية ميناء عدن.
- بلاغ إدارة أمن المنطقة الحرة إلى النيابة العامة.

عرض كتاب (العلاقات اليمنية - السودانية،

دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية استراتيجية)
للدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

د.سالم علوي الحنشي

يسعدنا أن نقدم لكم عرضاً لكتاب «العلاقات اليمنية _ السودانية، دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية استراتيجية» للدكتور عبدالناصر سعيد محمد البطاطي. يُعد هذا الكتاب، الصادر عن دار آريثريا للنشر والتوزيع بالخرطوم - السودان في طبعته الثانية لعام ٢٠٢٥ ضمن سلسلة الدراسات الاستراتيجية (٨)، إضافة قيّمة للمكتبة العربية، حيث يقدم تحليلاً معمقاً للروابط التاريخية والجغرافية والاستراتيجية التي تجمع بين اليمن والسودان

يشتمل على ٥٢٦ صفحة، وقد قدَّم له كل من: البروفيسور حاتم الصديق محمد أحمد، والبروفيسور علي عبدالقوي علي الغفاري، والبروفيسور مبارك قاسم صالح البطاطي، والأستاذ سقاف عمر محسن السقاف، أشادوا جميعهم بالموضوع الذي تناوله، وما اشتمل عليه من معلومات دقيقة ومستفيضة، وأهميته للمختصين والباحثين وحتى صانعي القرار في البلدين، وأشادوا بكثرة المصادر والمراجع التي رجع إيها وأهميتها وتنوعها، وما اشتمل عليه من ملاحق قيمة، وقد عرض المؤلف بعد المقدمة خمسة وأربعين مصطلحًا، يذكر المصطلح ويبيِّن تعريفه، ويوضح مفهومه، ويشير إلى بداية ظهور المصطلح ويتتبع مسار تطور مفهومه، وأبرز المحطات في تاريخ مساره الزمني، وما قد رافق ذلك من اختلافات بين العلماء أو الجهات التي استعملت ذلك المصطلح أو عرفته تبعًا لاختلاف وجهات نظرها حول ذلك المصطلح وممارستها له، وما قد يوجد بين بعض المصطلحات من تداخل أو تعارض أو تناقض، ويركز على إبراز أوجه الاختلاف بين بعض المصطلحات التي يكثر الخلط بينها، ويذكر انحدار المصطلح اللفظي، ويشتمل الكتاب على أربعة فصول، تشتمل على عشرة مباحث، ينضوي تحتها اثنان وعشرون مطلبًا، يمكن عرضها بصورة أوضح وأوجز على النحو الآتي

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة العلاقات اليمنية _ السودانية

ويتناوله في ثلاثة مباحث، ويقسم كل مبحث إلى مطلبين على النحو الآتي

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات اليمنية _ السودانية

ويبين فيه العلاقة الجغرافية بين بلدان القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية قبل وجود البحر الأحمر وبعده، وموقع اليمن والسودان من تلك العلاقة، والتشابه والاشتراك بينهما في العرق، واللغة، والدين، فضلًا عن هموم وتطلعات البلدين ومصيرهما المشترك، ويقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الآتي

المطلب الأول: جذور العلاقات اليمنية _ السودانية وخلفياتها

ويتوقف فيه أمام الحضارات القديمة التي نشأت في البلدين، كمملكة مروى النوبية وسبأ اليمنية اللتين نشأتا في وقت واحد، وما كان بينهما من تبادل للرسل وعلاقات، واستهدافهما في الوقت نفسه من قبل الرومان، ويستدل على ذلك بما وثقته بعض النقوش، وما يوجد بين البلدين من تشابه في المباني الأثرية والنقوش والخطوط، التي يرجع العلماء تاريخها إلى القرن الخامس والرابع قبل الميلاد، ويبين ما حدث من تنقل للسكان لاسيما من جنوب الجزيرة العربية وتحديدًا من حضرموت وحمير باتجاه الموانئ السودانية في البداية ثم في الداخل السوداني بعد ذلك، وما يوجد بين تلك الحضارات من تشابه في الثقافة والديانات والطقوس الملكية، وتعززت تلك العلاقات بعد ظهور الإسلام الذي جعل تلك البلدان ذات ديانة ولغة وثقافة ومصير واحد مشترك، وما حدث بين البلدين في خضم تلك العلاقة، لاسيما ظهور الطرق الصوفية بين البلدين بتأثير من بعضهما بعض، وانتقال البشر بينهما الذي نقل معه المعتقدات وخلفيات الموروث الثقافي والاجتماعي بينهما، والتبادل التجاري الذي نقل البضائع والبذور والمحاصيل الزراعية وأصناف من الحيوانات

المطلب الثاني: المراحل التاريخية للعلاقات اليمنية _ السودانية

ويبين فيه نفوذ الرومان في البلدين، وحكمهما من قبل الأحباش، ثم وجودهما في ظل دولة مركزية واحدة في عهد الخلافة الإسلامية، ويتوقف _ بعد انفراط عقد الخلافة الإسلامية _ أمام وقوعهما تحت قوى استعمارية تتمثل في العثمانيين والبريطانيين، وما حدث بين البلدين أبان ذلك من

دعم ومناصرة، وما حدث في البلدين من صراعات بعدهما شكلت بلاد السودان ملجأً خلالها لكثير من الثوار اليمنيين ضد حكم الإمامة الزيدية في اليمن(الشمال)، وفيها تشكلت أول خلية خارجية للثورة اليمنية، ويتناول علاقتهما بعد الاستقلال لاسيما السودان في 1/ 1/ 1956م وافتتاح أول مكتب اتصال للمملكة المتوكلية اليمنية في الخرطوم عام 1956م، الذي تطور وأصبح أول قنصلية في عام 1957م، وإنشاء أول قنصلية للسودان في تعز عام 1958م، ثم قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد القضاء على حكم الإمامة الزيدية في الشمال(اليمن) في 1962م، فكانت أول اتفاقية بينهما للتعاون والمساعدات الفنية والتدريب في مجال العلوم والزراعة والمواصلات في عام 1969م، ويشير إلى تدفق المدرسين السودانيين والفنيين إلى اليمن بعد عام 1970م، وعودة بعض المهاجرين من السودان، ثم تبادل التمثيل الدبلوماسي، بعد تلك التطورات، بينهما على مستوى السفارات في عام 1974م، واتسام العلاقات بينهما بالتعاون والبناء سواء أكانت بينية أم إقليمية أم دولية، وتواصلت الزيارات الرسمية بينهما في مختلف المستويات، وكان أشهرها زيارة الرئيس السوداني جعفر النميري لصنعاء عام 1975م في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي الذي ردها عام 1976م بزيارة إلى الخرطوم، وجرى بين الفترة من 1974م إلى 1990م توقيع ثمان اتفاقيات بينهما

وأما العلاقة بين السودان وجنوب اليمن(الجنوب العربي) الواقعان تحت الاستعمار البريطاني، فقد كانا ضمن وحدة إدارية واحدة في كافة المجالات، وأبرزها نظام التعليم والمنهج، وتتلمذ كثير من أبناء الجنوب على أيدي معلمين سودانيين سواء في مناطقهم أو في السودان، وهم الذين أسهموا في البناء والقيادة بعد الاستقلال، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1977م، إلا أنه لم توقع بينهما من اتفاقيات التعاون إلا اتفاقيتين حتى عام 1990م

وكانت العلاقة بين اليمن والسودان بعد الوحدة متماشية مع ذلك التطور إذ سعت اليمن إلى توحيد سفارتها، وسحبت السودان سفارتها من عدن وعززتها في صنعاء، وشهدت الفترة الممتدة من 1990م إلى 2005م توقيع ما يقارب سبعة وسبعين اتفاقية تعاون بينهما في مختلف المجالات، وكان أبرز علاقات التنسيق والتعاون بينهما

إنشاء تجمع صنعاء الذي يهدف إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي

المبحث الثاني: العلاقات العربية _ العربية

ويبين فيه أن العلاقات لا تقتصر على التقارب والجوار المكان الجغرافي وإنما تمتد إلى روابط الأصل، والجنس الواحد، والمصير المشترك، واللغة والعقيدة الواحدة، والأهداف والتطلعات الواحدة، ويجعل هذا المبحث في مطلبين على النحو الآتي

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات العربية _ العربية

ويستعرض العوامل الإيجابية المتمثلة في روابط الأصل والجنس الواحد، فهم ساميو الأصل، وعدانيو أو قحطانيو الجنس، وتربطهم عاطفة الأخوة العربية على امتداد الوطن العربي الكبير أو في بلاد المهجر، ويبين ما في العربية من مرونة تتقبل من يعيش فيها فيصبح منها، ويستدل على ذلك الترابط بما يجي في رسائلهم من وصف بعضهم بعض بالدول الشقيقة أما مع البلدان الأخرى فيوصف بالصديقة. وروابط التاريخ المجيد الذي يفاخرون به، فهم أمة ذات تاريخ عريق، ومجد حضاري قديم، ورابط الجوار الجغرافي الذي تشكل جامعة الدول العربية _ التي أنشئت تاريخ 10 مايو 1945م _ مظلته الكبيرة، المُعزَّز برابط اللغة العربية التي يتكلمها جميع أبناء الوطن العربي، ويهتمون بتعلمها؛ لأنها لغة القرآن الكريم، وتحرص دساتير الدول العربية على التأكيد بأنها اللغة الرئيسة، وهي الوعاء الثقافي الأوسع لكثير من العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات الدينية للعرب، وللأجناس غير العربية الواقعة في إطارها الجغرافي. ورابط العقيدة الدينية لهذه البلدان المتمثل في الإسلام، فهي أمة واحدة مصيرها مشترك لا تجمعها مجرد مصالح ومنافع متبادلة، ولهذا تنضوي الدول العربية جميعها تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن هنا فالعالم ينظر إلى العرب بأنهم وحدة سياسية واحدة، فمصيرهم مشترك، وتربط بينهم مصالح كثيرة في مختلف أوجه الحياة، ومن هنا فالتحديات الخارجية التي تواجههم تستهدفهم كلهم بمستوى واحد، فالدولية كأمريكا مثلًا تسعى إلى مد هيمنتها على الكل، فتسعى إلى تغيير الأنظمة التي تخالف توجهاتها، تحت حجة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، وأما التحديات الإقليمية فإيران وتركيا

وإسرائيل لكل منهم أطماع توسعية، فإسرائيل تسعى إلى السيطرة الشاملة على البلدان العربية تحت مسمى الشرق الأوسط الجديد، وتركيا المتحالفة مع إسرائيل تسعى إلى أن يكون لها نفوذ يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ومحاولة استعادة وهم الخلافة العثمانية، وإيران هي الأخرى أطماعها تاريخية، وتسعى إلى القيام بدور محوري في المنطقة، وذلك من خلال التسلح التقليدي والاستراتيجي.

ويتوقف المؤلف أيضًا في هذا المطلب أما العوامل السلبية بين الدول العربية المتمثلة في الحدود المصطنعة والنزاعات القائمة حولها، وتباين الأنظمة العربية من بلد إلى آخر، والفجوة الاقتصادية والتنموية بين تلك البلدان، وبسبب الهشاشة الأمنية للمنظومة العربية، وعدم وجود تفاهم استراتيجي أمني بين الأنظمة العربية، وانعدام الثقة والمصداقية بينها، كل هذه العوامل مجتمعة أو منفردة أوجدت مبررات للتدخلات الإقليمية والدولية في شؤون بعض الأنظمة العربية، دون مراعاة حساسية أو مصالح بعضها الآخر، وهو مما يعزز الفرقة والتباعد بينها، ويوجد في بعض البلدان صراعات داخلية ذات طابع أثني(عرقي)، أو طائفي مغذًّى بأسباب سياسية واقتصادية، ومدعوم من أطراف خارجية، وسعي الأنظمة القائمة إلى قمعها بعنف، دون حلول واقعية، يؤدي إلى تأجيجها، وتلك الاختلافات تؤدي إلى تناقض المصالح الذي يؤدي ببعض الأنظمة في الدول العربية إلى التعاون مع قوى خارجية أو منظمات للعمل ضد بعض الأنظمة العربية الأخرى، مما يؤدي إلى الصراعات والتناحر والتقاطع بين تلك الأنظمة القائمة في الدول العربية مع بعضها بعض، ولهذا وإن وجد التحالف الشكلي تحت مظلة جامعة الدول العربية، فالتناقض جوهري بين تلك الأنظمة القائمة في تلك البلدان، وهو ما أدَّى إلى عدم وجود استراتيجية موحدة للنظم العربي يمكنها من مواجهة التحديات الخارجية الإقليمية والدولية، وهو ما جعل الأنظمة العربية لا تدرك التغيرات المتسارعة العالمية التي ستضعها في هامش النظام العالمي القادم الذي لم تتضح معالمه بعد

المطلب الثاني: محاور السياسة الخارجية السودانية

ويتوقف فيه أمام عدة محاور تشتغل عليها السياسة الخارجية السودانية، نحو العمل من أجل

التعاون الدولي والإقليمي في نزع السلاح، والبيئة، والسكان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على حقوق الإنسان، وحرية المرأة، وتحريم عمالة الأطفال.. والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي والعربي، وانتهاج سياسة خارجية متوازنة تراعي مصالح السودان العليا، وتلبي طموحات شعبه، وتدعم السلام فيه، لتحافظ عليه موحدًا أرضًا وشعبًا، وتعمل على تشجيع حوار الحضارات، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة والعمل على محاربتها والقضاء عليها، وترفض مبدأ الأحادية القطبية، وتسعى إلى بناء علاقات استراتيجية مع القوى الإقليمية والدولية التي تتجانس مواقفها وتنسجم مصالحها معها، والترويج لسودان ما بعد السلام، وتعزيز علاقاتها بأوروبا وأمريكا، والاهتمام بالجاليات السودانية في الخارج

المبحث الثالث: أولويات السياسة الخارجية اليمنية وأهدافها

ويرى أن هذه السياسة بشكل عام تمارس في إطار بيئة داخلية وخارجية يؤثر فيها ويتأثر بمعطياتها، ويتناولها في مطلبين على النحو الآتي

المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية ومبادؤها

ويبيّن أن الأولويات تتمثل في المسألة الاقتصادية والتنموية من خلال توسيع مجالات التعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية، والسعي إلى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وإزالة المعوقات، وتبسيط الإجراءات الاستثمارية.. والاستقرار السياسي الداخلي من خلال ترسيخ النظام السياسي القائم على خيار الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون في مكافحة الإرهاب،

أما مبادئ السياسة الخارجية فتنطلق من إطارين دستوري وقانوني، وتتمثل في: الأسس الوطنية، والانتماء القومي، والبعد الإسلامي، والانفتاح الدولي

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

ويوضح بأن أهمها العمل وفق مبادئ الثورة والحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية، والحفاظ على استقلال وسيادة الجمهورية اليمنية ومصالحها الوطنية، وهذا يأتي في أولويات السياسة الخارجية، وقد أكدت عليه الدساتير في البلدين قبل الوحدة وبعدها والدستور المعدل عام 1994م، وبدونه لا يستطيع صانع

قـرار السياسـة الخارجيـة أن يحقـق بقيـة أهدافـه، وحمايـة أمـن الدولـة والعمـل على سلامـة أراضيها ومواطنيها، وتحـسين الأوضـاع الاقتصاديـة لرعايـا الدولـة، وتطويـر علاقـات اليمـن مـع دول الجـوار الجغـرافي. والسـعي نحـو تحقيـق الوحـدة العربيـة، ودعـم القضيـة الفلسـطينية بوصفهـا القضيـة المحوريـة للأمـة، ودعـم التضامـن الإسلامـي، ودعـم الأمـن والسـلم الدوليين، وتبنـي سياسـة خارجيـة فاعلـة تجـاه البحـر الأحمـر والقـرن الأفريقـي

الفصـل الثـاني: محـددات العلاقـات اليمنيـة _ السـودانية

ويتناولـه في مبحـثين، ويقسـم المبحـث الأول إلى أربعـة مطالـب، والآخـر إلى مطلـبين، على النحـو الآتي

المبحـث الأول: محـددات البيئـة الخارجيـة

ويـرى بأنهـا تتمثـل في أربعـة محـددات، هـي: المحـدد الجغـرافي، والأمنـي، والاقتصـادي، والإيديولوجـي (الثقـافي والاجتماعـي)،

المطلب الأول: المحدد الجغرافي

ويوضـح فيـه أثـر الموقـع الجغـرافي على السياسـة الخارجيـة، إذ سياسـة الدولـة تكمـن في جغرافيتهـا، وهنـاك علاقـة قائمـة على الترابـط والصلـة الوثيقـة بين الجغرافيـا والسياسـة، وهـو مـا أدَّى إلى وجـود علـم الجغرافيـا السياسـية، فالموقع الجغـرافي لأي وحـدة مـن الوحـدات السياسـية يعمـل على تحديـد أولياتهـا السياسـية وعلاقاتهـا الخارجيـة بالوحدات الأخـرى، فالجغرافيـا هـي قـدر الأمـم والشـعوب، وهـي أهـم أداة في صناعـة القـرار السـيادي وحتـى البُعـد التاريخـي، وجعـل الجغرافيـا نعمـة أو نقمـة يعـود إلى حنكـة صانـع القـرار السـياسي في أي بلـد، ويـبيَّن الموقـع الجغـرافي للجمهوريـة اليمنيـة، فموقعهـا مهـم، وقـد تأثـر الإنسـان في هـذا الأرض تاريخيًـا وحضاريًا وثقافيًـا بمعطيـات هـذا الموقـع، ولأهميـة ذلـك أشـار بعضهـم إلى عبقريـة المـكان، وهـي تقـع في موقـع مميـز في الركـن الجنـوبي الغـربي مـن الوطـن العـربي الآسـوي، فيمثـل منطقـة عربيـة متميـزة، تمثـل صلـة وصـل بين غـرب آسـيا وشرق أفريقيـا والمحيـط الهـادي والهنـدي، وإطلالهـا على البحريـن العـربي والأحمـر وامتدادهـا في صحـراء الربـع الخـالي، جعـل منهـا دولـة بحريـة وبريـة في آن، فلديهـا سـاحل يبلـغ طولـه 2000 كـم، ولهـا حـدود بريـة مـع دول نفطيـة، وهذا يمنحهـا كـثير مـن الخيـارات والبدائـل في اتخـاذ القـرار بحريـة تامـة، وإطلالتهـا على البحـر الأحمـر جعلهـا مطلـة على أسـخن مناطـق التوتـر العالمـي المتمثـل في الصراع العـربي الإسرائـيلي، وسـيطرتها

على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر(باب المندب) مقابل سيطرة مصر على المدخل الشمالي (قناة السويس) أسهم في جعل البحر الأحمر بحيرة عربية بامتياز

وتقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من أفريقيا، وتشترك حدوديًا مع عشر دول، هي: مصر، وليبيا، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، والكونغو، ويوغندا، وكينيا، وأثيوبيا، وإرتيريا، وتتلاقى حدودها بعد البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة مع الحدود البحرية مع المملكة العربية السعودية، ولديها مساحة كبيرة تمثل الرتبة العاشرة بين دول العالم الأكبر مساحة، وهو ما جعلها ذات موقع استراتيجي في القارة الأفريقية، وتُعدُّ صلة وصل بين العالم العربي والإسلامي، وتحوي تعددًا للأعراق والثقافات والمعتقدات واللغات واللهجات والقبائل، أي أنها فسيفساء متنوعة تنوعًا فريدًا إلا أن هذا التنوع صار عاملًا على عدم الاستقرار، وبؤرة صراع، حتى الآن؛ وذلك بسبب الاستعمار البريطاني الذي بذر الفرقة والاختلافات بينهم

والسودان والجمهورية اليمنية يقابلان بعضهما بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال إطلالتهما على ضفتي البحر الأحمر الغربية والشرقية، ويشكلان مع باقي الدول المطلة على هذا البحر كتلة استراتيجية واحدة في مواجهة بعض الاستراتيجيات الدخيلة على المنطقة، أو ذات الأبعاد الدولية والإقليمية، وأهمية موقعيهما جعلهما عرضة لأطماع القوى الدولية المتنافسة في السيطرة على هذه المواقع، وهو مما حفز قيادتي البلدين على مزيد من التعاون والعمل بطريقة برجماتية لتحقيق مصالحهما المشتركة

المطلب الثاني: المحدد الأمني

ويبيَّن بأن المحدد الأمني يُعدُّ مكونًا أساسيًا من مكونات السياسة الخارجية لأي وحدة من وحدات النظام الدولي، أي دولة تسعى إلى حماية كيانها ومواطنيها تقوم بعدة إجراءات داخلية وخارجية أبرزها التعاون مع الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي، وتهدف السياسة الخارجية إلى جلب عدة منافع أبرزها الأمن الذاتي للدولة وأبنائها من خلال الأمن الجماعي، فتعقد الاتفاقيات الأمنية الثنائية والجماعية بين الدول لأجل جلب تلك المنفعة؛ ولهذا عدَّ بعضهم الأمن بمثابة الرأس من الجسد. وقد عاشت الجمهورية اليمنية في عدم الاستقرار، فتبنت السياسة الخارجية التركيز على البُعد الأمني بهدف الحفاظ على الأمن القومي، وكانت أبرز الحوادث الأمنية

التي تصدت لها سياستها الخارجية تتمثل في الاعتداءات الإرهابية، التي حدت بصانع القرار في السياسة الخارجية إلى خوض معركة دبلوماسية على المستوى الإقليمي والدولي، لحشد التأييد والمساندة للتصدي لتلك الاعتداءات، وحرب صيف 1994م، التي وضعت السياسة الخارجية على المحك، واستطاع صانع القرار فيها أن يدير الأزمة الأمنية الخطيرة الناتجة عن الحرب لصالح الشمال(اليمن) ضد جنوب اليمن (الجنوب العربي) بمهارة كُلّلت بالنصر في النهاية، والمناوشات الحدودية البرية مع الجارة الكبرى السعودية، والبحرية مع إريتريا، إلا أن حنكة صانع قرار السياسة الخارجية قد سعى إلى تفادي الدخول في حرب طاحنة معهما، فأفضت تلك السياسة إلى توقيع مذكرة تفاهم ثم اتفاقية مع السعودية، وأفضت إلى الحصول على حكم دولي بخصوص المتنازع عليه مع إريتريا، وهذه الحوادث الأمنية دفعت صانع القرار في السياسة الخارجية إلى التركيز على الاتفاقيات الأمنية للحفاظ على الأمن القومي اليمني، فوقعت اتفاقيات أمنية ثنائية مع السعودية، وعُمان، والسودان، ودول القرن الأفريقي، وسعت إلى تكوين تجمع صنعاء الذي ضم اليمن والسودان وإثيوبيا والصومال بهدف حفظ أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي

وتعاني السودان من الاضطراب الداخلي والخارجي منذ استقلالها، فأصبح الأمن والاستقرار الموضوع الذي يؤرق قيادتها وتنشده، ومجيء قيادة ثورة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد إلى الحكم في 30 يونيو 1989م جعل السودان تواجه عداء متنامي إقليمي ودولي لرؤية أنظمة تلك الدول بأن نظام السودان يشكل خطرًا على مصالحها الإقليمية، فتصاعدت الخلافات مع مصر، وإريتريا، وأوغندا، وإثيوبيا، وهذه المعطيات جعلت صانع القرار في السياسة الخارجية السودانية أن يضع نصب عينيه دائمًا هاجس الأمن، وهو مطلب داخلي سوداني وإقليمي يسعى السودان إلى تحقيقه بشتى السبل المتاحة

وانطلاقًا من عدّ المحدد الأمني مكون أساسي من مكونات السياسة الخارجية في كلّ من اليمن والسودان، فقد عملا على التعاون بينهما لتحقيق الأمن والاستقرار لكيانيهما ولمحيطهما الإقليمي، فوقّع البلدان ما يزيد عن تسع اتفاقيات أمنية وقضائية

بين عامي 1990م و2002م، تنص على تبادل المعلومات والمجرمين ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وطرق المحاكمات وغير ذلك. وشهدت الفترة بين 2002م و2005م تعاونًا أمنيًا بين البلدين في صورة ثنائية وجماعية، وإن انحسر التعاون الثنائي نوعًا ما أمام مد التعاون الجماعي فيما عُرِفَ بتجمع صنعاء الذي تأسس خلال 13 _ 15 أكتوبر 2002م، الذي سبق الإشارة إليه. وكانت تعقد فيه لقاءات دورية على مستوى القمة في نهاية ديسمبر من كل عام، ووزراء خارجية دول التجمع في بداية شهر مايو من كل عام، ووقعت خلال هذه المدة (2002 _ 2005) على مستوى هذا التجمع نحو 25 اتفاقية أمنية وقضائية تهدف إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات وغيرها. ووقَّعت نحو سبع اتفاقيات أمنية وقضائية بصورة ثنائية بين البلدين (اليمن والسعودية)، وتوقيع هذه الاتفاقيات بين البلدين سوى بصورة جماعية أو ثنائية تؤكد رغبة البلدين القوية في التعاون بمختلف المجالات ويأتي الأمني في مقدمتها، وإن كان معظم هذه الاتفاقيات لم تنفذ لأسباب داخلية تكمن في محدودية القدرات التنفيذية والإمكانات التمويلية، ولأسباب خارجية تتمثل في الضغوط الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي

ويوضح بأن المصالح الاقتصادية تُعدُّ من الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية للدولة إلى تحقيقها، وقوة الدولة ونفوذها الإقليمي والدولي يعتمد إلى حد كبير على نسبة نموها الاقتصادي، وقد واجهت البلدان(الجمهورية اليمنية والسودان) تحديات وصعوبات كبيرة في هذا المجال، فاليمن من الدول الأقل نموًا، في معدل الإنتاج الاقتصادي، وعدم الاستقرار، وتذبذب صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي، فتعاني من اختلال هيكلي لصالح القطاعات الخدمية غير الإنتاجية، واختلال بين الموارد والإنفاق العام، فكان العجز المالي، وعجز الميزان التجاري، وميزان المدفوعات لديه، مما جعل صانع القرار في السياسة الخارجية عرضة للضغوط الإقليمية والدولية، بسبب حاجته إلى المساعدات الاقتصادية، وهو ما يؤثر على استقلالية القرار السياسي الذي يلائم المصالح الوطنية، فكانت الأزمات التي دفعتها إلى تلك الاحتياجات عديدة، منها الديون المتراكمة، وحرب صيف 1994م العبثية، وتأثير حرب الخليج الثانية

التي جعلت السعودية والكويت تشن حملات دبلوماسية لخنق البلاد اقتصاديًا، وحروب القرن الأفريقي بما انتجه من عودة المهاجرين وتدفق اللاجئين، فتلك وغيرها أضافت أعباء اقتصادية إلى أعباء اقتصاد اليمن المتهالك بفعل منظومة فساد الحكم، فما كان أمام صانع قرار السياسة الخارجية إلا الانفتاح الاقتصادي على دول الجوار الأفريقي التي السودان إحداها، وحالتهما متشابهة بسبب موقفهما الواحد من حرب الخليج الثانية، بتأييدهما لنظام صدام في احتلال الكويت، ومعارضتهما التواجد الأجنبي في الخليج العربي؛ ولذلك رحب كل منهما بالآخر، ففعلت اللجان التي تعمل على تطوير التعاون الاقتصادي بينهما

وقد واجه الاقتصاد السوداني تحديات وصعوبات كثيرة، بسبب الصراعات السياسية والاجتماعية والنزاعات المسلحة الداخلية التي ترتب عليها زيادة الإنفاق العسكري، والفساد المالي والإداري، وقلة القدرات العلمية والمهارات الفنية المدربة، والدعم المباشر للمواد الغذائية والخدمية والطاقة، وتراكم مديونية الدولة، وضعف اقتصاد البلاد بشكل عام، وهذه التحديات وغيرها جعلت صانع قرار السياسة الخارجية في السودان أمام خيارات محدودة، فعمل على فتح أبواب التواصل والتبادل الاقتصادي مع العالم والمحيط الإقليمي، وسعى إلى خلق أجواء داخلية جاذبة لرؤوس الأموال الوطنية للاستثمار داخل السودان، وارتأى أن لليمن مؤهلات كثيرة للدخول معها في شراكة اقتصادية وعلاقة تعاون اقتصادي استراتيجي، فتم التعاون بين البلدين في هذا المجال، ووقعت اتفاقيات كثيرة سوى أكانت ثنائية أم ضمن تجمع صنعاء

المطلب الرابع: المحدد الأيديولوجي

ويبيَّن أن المحدد الأيديولوجي يُعدُّ من أبرز العوامل التقليدية تأثيرًا في العلاقات الدولية، فتأثير الروابط الاجتماعية والثقافية وعمقها المتجذر بين شعوب الأمة الواحدة يطغى على قيود الجغرافيا والسياسة القهرية، والبلدان (اليمن والسودان) ينحدران من أمة واحدة ذات تاريخ عريق، وقد شهدت بعض الفترات هجرات متعاقبة بلغت أوجها إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وشهدت العصور اللاحقة اختلاطًا بين الشعبين، وهو ما كان له الأثر البالغ على السياسة بين

البلديـن، ولتدفـق الهجـرات اليمنيـة إلى السـودان أنشـئت أول هيئـة رسـمية لجاليـة يمنيـة في بورتسـودان عـام 1951م وتوسـعت عـام 1954م، وفي أم درمـان عـام 1953م، وفي ودمـدني عـام 1954م، وفي الخرطـوم عـام 1955م، وبعـد 26 سـبتمبر 1962م ولسـوء حـال السـودان الاقتصـادي في تلـك المـدة عـاد مهاجـرون كـثيرون، ووصلـت وفـود سـودانية تتمثـل في كفـاءات وخبرات سـودانية للعمـل في المرافـق الحكوميـة في الشمال(اليمـن) والمنـظمات الإقليميـة والدوليـة، فعملـوا قضـاة ومـدرسين وإداريين ومهنـيين... وكانـت معـالم الترابـط الاجتماعـي بين السـودان وجنـوب اليمن(الجنـوب العـربي) واضحـة لاسـيما في عـدن وحضرمـوت، فقـد كانا(السـودان وجنوب اليمـن) خاضـعين لسـطلة الاسـتعمار البريطـاني الـذي سـعى إلى توحيـد نظـام التعليـم والإدارة فيـهما، وهـو مـا أدَّى إلى صلات بينـهما في هـذه الاتجاهـات، وإن كان الغالـب على السـودانيين في اليمـن نظـام الإعـارة المؤقـت للعمـل، بيـنما يغلـب على اليمنـيين في السـودان الهجـرات والإقامـة والانصهـار في المجتمـع الـذي يشـهد عليـه آلاف المولديـن مـن أصـول يمنيـة، مـا أدَّى إلى نشـوء مصطلـح (السـومانيين). وكذلـك المكـون الثقـافي يـكاد أن يكـون متقاربًـا إن لم يكـن متطابقًـا بين البلديـن، ويتمثـل في كـثير مـن الأمثـال الموجـودة هنـا وهنـاك، والعـادات والتقاليـد المتشـابهة، والتماثـل المذهبـي، والطـرق الصوفيـة، فالتداخـل الثقـافي بينـهما متداخـل ومتشـعب ومتشـابك بفعـل الروابـط التاريخيـة بين البلديـن

المبحـث الثـاني: محـددات البيئـة الخارجيـة

ويقسـم هـذا المبحـث إلى مطلـبين، يجعـل في الأول المحـددات الإقليميـة وفي الآخـر المحـددات الدوليـة على النحـو الآتي

المطلب الأول: المحدد الإقليمي

ويرصـد فيـه دور إريتريـا والصومـال على العلاقـة بين اليمـن والسـودان، فإريتريـا بمـا تتمتـع بـه مـن مميـزات جغرافيـة في الموقـع والحـدود، أكسـبتها أهميـة استراتيجيـة على الصعيـد الإقليمـي والـدولي، فتشـارك اليمـن في التحكـم بـباب المنـدب، وقبـل عـام 1990م كان في جنـوب اليمن(الجنـوب العـربي) نظـام اشتراكي مـاركسي ذو توجـه أممـي، وفي الشمال(اليمـن) نظـام رأس مـالي ذو توجـه قومـي عـروبي إسلامـي، فاختلـف العلاقـات باخـتلاف الأنظمـة، فدعمـت الشمال(اليمـن) حـركات

التحـرر الإريتريـة مـن منطلـق قومـي يتمثـل في الدعـم العـربي الشـامل لقضيـة إريتريـا، واختلـف دعـم جنـوب اليمـن لقضيـة إريتريـا باخـتلاف النظـام في أثيوبيـا فعندمـا كان رأس مـالي بقيـادة الإمبراطـور هـيلا سـيلاسي المـوالي للغـرب، كان الدعـم لحـركات التحـرر الإريتريـة، وعندمـا تـولى نظـام الحكـم مانجسـتو هـيلا مريـام في أثيوبيـا واتجـه نحـو الكتلـة الشرقيـة، وتبنـى الأيديولوجيـة الماركسـية، توقـف جنـوب اليمـن (الجنـوب العـربي) عـن دعـم حـركات التحـرر الإريتريـة وتوجـه إلى نظـام الحكـم في إثيوبيـا وفقًـا لمبـادئ الأمميـة المنتهجـة المفروضـة مـن قبـل الحـزب الاشتراكي اليمنـي على أبنـاء الجنـوب، فوصـل الدعـم إلى الوقـوف عسـكريًا مـع إثيوبيـا في حربهـا ضـد حـركات التحـرر الإريتريـة المطالبـة بالاسـتقلال وضـد الصومـال المطالـب باسـتعادة إقليـم أوجاديـن مـن إثيوبيـا، وتوحـد الدعـم بعـد عـام 1990م من الجمهوريـة اليمنية لحـركات التحـرر الإريتريـة المطالبـة بالاسـتقلال عـن إثيوبيـا، وحاولـت أن ترتـب البيـت الإريتري مـن خلال جمـع حـركات التحـرر والحـوار بينهـا إلا أنهـا لم تنجـح فقامـت بالـدور إسرائيـل وأمريـكا مقابـل شروط أبرزهـا الإعلان الصريـح عـن رفـض الهويـة العربيـة، وإقامـة علاقـات خاصـة مـع إسرائيـل، والمحافظـة على مصالـح أمريـكا في المدخـل الجنـوبي للبحـر الأحمـر، وعندمـا حصلـت إريتريـا على اسـتقلالها كانـت اليمـن الدولـة الثالثـة التـي اعترفـت بهـا بعـد إثيوبيـا والسـودان، ووقعـت معهـا مذكـرة تفاهم للتعـاون في مجـالات الثروة السـمكية، والصيـد البحـري، والنقـل البحـري، والتجـارة والاسـتثمار، واتفاقيـة أمنيـة، إلا أن هـذه العلاقـات بينـهما تعكـرت باحـتلال إريتريـا لجزيـرة حنيـش، وجـاء ذلـك نتيجـة موقـف إسرائيـل وأمريـكا المشـار إليـه سـابقًا، وهـو مـا أدَّى بإريتريـا إلى الدخـول في صراعـات مـع دول الجـوار والقيـام بدعـم الحـركات المناوئـة للأنظمـة داخلهـا، فدعمـت حـركات التمـرد في السـودان، ودخلـت معهـا في خلافـات حدوديـة، وكذلـك مـع اليمـن، والصومـال، وكان افتعـال هـذه الخلافـات مـع الـدول العربيـة المجـاورة نتيجـة مـا شـعرت بـه حـركات التحـرر الإريتريـة مـن تخـل وخـذلان مـن جانـب العـرب بعـدم دعمهـا لاسـيما في الـفترات الأخيرة قبيـل الاسـتقلال، وإن كان ذلـك التراجـع بسـبب زلـزال حـرب الخليـج الثانيـة التـي صدعـت الأنظمـة العربيـة وجعلتهـا منشـغلة بنفسـها مـن دون دعـم إريتريـا، وانشـغال الدولـة الوليـدة في اليمـن بترتيـب أوضاعهـا الداخليـة

ودعمت السودان حركات التحرر الإريترية منذ انطلاقها حتى عام 1975م شعبيًا أكثر منها رسميًا لحذرها بسبب الضعف الذاتي للثورة الإريترية وعدم تأييدها دوليًا، وغياب رؤية عربية موحدة لدعم إريتريا، وظروف موضوعية داخلية بالسودان كمشكلة جنوب السودان، أما بعد عام 1975م فقد ازداد زخم الدعم شعبيًا ورسميًا، وذلك لما شهدته المنطقة من تغيرات أبرزها نظام الحكم الإثيوبي المتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وهو ما دفع جعفر النميري بدعم غربي إلى إعلان حق إريتريا في تقرير مصيرها عام 1977م، وقد كانت السودان ثاني دولة تعترف بإريتريا بعد إثيوبيا، ووقعت معها الاتفاقيات العديدة، إلا أن ذلك الود لم يدم بسبب ذلك الدعم والتبني لتلك الحركات من قبل إسرائيل وأمريكا المشار إليه سابقًا، فعملت إريتريا على التدخل في شؤون السودان، وسلمت السفارة السودانية في أسمرة للمعارضة السودانية، ودعمت جنوب السودان، واحتضنت الجيش الشعبي لتحرير السودان، واستقبلت المعارضة السودانية، وعملت على تحريض قبائل شرق السودان على الاستقلال عن السودان، وعملت على توحيد الحركات السودانية المعارضة لنظام الإنقاذ في السودان ودعمها عسكريا، ولوجستيًا، وبالمقابل عملت السودان على دعم الحركات الإسلامية المعارضة للنظام الإريتري، إلا أن دعم أريتريا كان أكثر إنكاءً وأشد إيلامًا للسودان؛ وذلك لقدرة إريتريا على توحيد حركات المعارضة السودانية تحت هدف القضاء على نظام حكم الإنقاذ، بعكس حركات إريتريا المتنافرة التي لم تستطع السودان أن توحدها، وعدم تفاعل الشعب الإريتري مع تلك الحركات التي ترفع شعار تطبيق الشريعة لتعدده وتنوعه الديني والثقافي، فضلًا عن وضوح الرؤية والهدف لنظام إريتريا ومن يقف خلفه في القضاء على النظام السوداني ذات التوجه الديني وتوجهاته التوسعية، بعكس النظام السوداني الذي لم تكن له ثوابت واضحة أو استراتيجية أي يفتقد إلى الرؤية والهدف في دعم تلك الحركات داخل إريتريا، وبعد انشقاق الترابي عن نظام الحكم في السودان، بدأت العلاقات بينهما بحذر شديد نتيجة ظروف موضوعية دفعت النظامين في البلدين إلى التقارب بينهما. وهكذا عمدت إريتريا بعد استقلالها على افتعال المشاكل مع اليمن والسودان وهو ما دفع البلدين إلى التحالف فيما بينهما على المستوى الثنائي والإقليمي

لمواجهة الخطر الإريتري. ويمكن القول بأن التطور الذي حدث في مسار العلاقات اليمنية _ السودانية، يرجع إلى وجود دولة إريتريا كمحرك إقليمي خارج سرب المنطقة بما تفتعله من مشاكل تجاههما، ووجود إسرائيل على الخط، كلاعب إقليمي يوجه إريتريا، وتحالف إريتريا وإسرائيل وتطلعهما للسيطرة على القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وهو ما يتعارض مع الاستراتيجية المشتركة للسودان واليمن

وتُعدُّ الصومال أبرز المكونات الأساسية للقرن الأفريقي، وذات تأثير على العلاقات اليمنية - السودانية، فموقعها المهم جعلها محطة تموين للسفن التي تمرُّ بين الشرق والغرب، وذلك من خلال موانئها المنتشرة على ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، وسعت القوى الاستعمارية إلى السيطرة عليها، وكانت(الصومال) البلد الوحيد في العالم الذي شهد سيطرة من قوى استعمارية متعددة في آن واحد، تقاسمت أرضه إلى خمسة أقسام فيما بينها؛ لأهمية ذلك الموقع، وكان إعلان استقلال الصومال من قبل الممثل الإيطالي والبريطاني بما يقع تحت سيطرتهما بداية تقسيم الصومال، وإن ظلت في سياستها الداخلية والخارجية تسعى إلى وحدة الصوماليين في كل الأقاليم الجيبوتية والإثيوبية والكينية، بحكم أن الصومال ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة، وتربطهم وحدة اللغة والدين والثقافة والتقاليد، وهذه السياسة أدَّت في الأخير إلى تفتت الدولة المركزية في الصومال، وتدفقت موجات بشرية منه إلى اليمن بحكم القرب الجغرافي، والاستقبال لهم، إلا أن أعدادهم الكبيرة أدَّت إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بهم في الملاجئ لتنظيم المساعدات الدولية الواصلة إليهم، فانتشروا في قرى البلاد ومدنها، فنافسوا السكان الأصليين في هامش معيشتهم ومختلف أوجه الحياة، مما شكَّل ضغطًا على كل الخدمات، وهو مما وسع الفجوة الاقتصادية في اليمن ذات الوضع الاقتصادي المترهل أصلًا، وكذلك الحال بالنسبة للسودان تجاه الصومال وما عانته من حرب طاحنة، إذ بحكم الجوار الجغرافي شكَّلت السودان ملجأً للكثير من الصوماليين الذين وصلوا إليها للإقامة والعيش فيها أو للعبور منها والانطلاق في أصقاع المعمورة، وإن كانت الأعداد الواصلة إلى هذا البلد أقل مما وصل إلى اليمن، وذلك لبعد بؤرة الصراع الصومالي عن السودان، وضيق السواحل السودانية

مقارنة باليمنية القريبة من الصومال، وما يعانيه السودان من خلافات وصراعات داخلية بعكس اليمن التي شكَّلت حينها عامل جذب لهؤلاء اللاجئين. وقد أدَّت القضية الصومالية إلى إفرازات إقليمية ودولية، منها: اللجوء، والتهريب، والإرهاب، والقرصنة.. وحتم وضع الصومال وتأثيره على البلدين(اليمن والسودان) إلى التعاون والمساعدة فيما بينهما لاستقبال اللاجئين، والتنسيق لدعم المصالحة الصومالية بكل السبل.. تقوية علاقاتهما الثنائية والجماعية لمواجهة كل تلك المشاكل التي فرضت عليهما بسبب دول الجوار لاسيما إريتريا والصومال، لتحفظا أمن وسلامة منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر

المطلب الثاني: المحدد الدولي

ويقصد به مدى تأثير القوى العظمى في تعزيز العلاقات اليمنية _ السودانية، ويوضح بأنه في هذا المسار، على مستوى العلاقة مع أمريكا مثلًا دفعت اليمن الثمن باهضًا اقتصاديًا نتيجة موقفها الداعم لصدام حسين في احتلال الكويت، ورفض تواجد القوى الأجنبية في منطقة الخليج، إذ عدَّت دول الخليج ذلك الموقف خذلانًا لدولة الكويت والخليج، ورأت أمريكا أن ذلك يتعارض مع مصالحها في المنطقة، فتوترت العلاقات بين اليمن وأمريكا، ونتج عن ذلك تقليص المساعدات الأمريكية لليمن، فحاولت اليمن تعويض توتر هذه العلاقة بنسج علاقات أخرى مع روسيا وفرنسا إلا أن ذلك لم يرتق إلى العلاقة مع أمريكا، وهو ما دفعها إلى إعادة النظر وتقويم علاقتها مع أمريكا التي فرضت شروطها في سبيل ذلك، ومنها حضور المؤتمرات الدولية، التي نفذتها اليمن، وعادت العلاقات بينهما، وإن أثرت بعض الحوادث على تلك العلاقة كحادثة المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في ميناء عدن في 2000م، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001م التي دانتها اليمن، قد عززت العلاقة بينهما، ثم أتت حادثة صواريخ سكود المشتراة من كوريا الشمالية فوترت العلاقات بينهما، وجاءت بعدها الحادثة الإرهابية التي تعرضت لها ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في ميناء المكلا بحضرموت في 5 أكتوبر 2002م التي دفعت بالطرفين إلى التعاون معًا لأجل تضافر الجهود الدولية لمحاربة آفة الإرهاب. أما السودان فقد كان الانقلاب العسكري في 30 يونيو 1989م الذي أتى بحكومة

الإنقاذ الوطني بقيادة عمر حسن البشير ذات التوجه الإسلامية المتشدد، بمثابة انعطافة للعلاقات السودانية _ الأمريكية نحو الاصطدام المباشر، بدلًا من الشد والجذب التي كانت قائمة منذ استقلال السودان إلى ما قبل حكومة الإنقاذ الوطني؛ إذ نظرت أمريكا إلى هذا النظام أنه جاء بانقلاب على حكومة الصادق المهدي المنتخبة، فأوقفت مساعداتها الاقتصادية والأمنية عن السودان، فكان هذا النظام ذات التوجه الإسلامي المتشدد الذي كان يؤكد عليه الرئيس السوداني، دافعًا لأمريكا إلى المعارضة والنقد والضغط على حكومة السودان، فكانت أمريكا تضع حكومة السودان في خانة الحكومات المعادية للسياسة الأمريكية، وترى أنها تدعم الإرهاب وترعاه، وأنها تنتهك حقوق الإنسان لاسيما في دارفور وجنوب السودان، ومسيحي النوبة في الشمال، وتقيم علاقات مع حكومات معادية للسياسة الأمريكية، واتجهت بنسج علاقات استثمارية مع روسيا والصين وماليزيا، مما زاد من حفيظة الحكومة الأمريكية فسعت إلى إسقاط حكومة الإنقاذ الوطني بالتحالف مع حلفائها الغربيين والإقليميين وداخل السودان ذاته، فعملت على فرض عقوبات اقتصادية، والتدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية السودانية، ودعم الحركات المتمردة، والقيام بأعمال عسكرية مباشرة داخل السودان كقصف مصنع الشفاء للأدوية في 1996م، فاتسمت العلاقات بين الجانبين منذ عام 1989م بالعدوانية والاصطدام، وعملت أمريكا على حثّ دول الجوار والإقليم إلى قطع علاقاتها مع حكومة الإنقاذ الوطني في السودان، ورغم نمو العلاقات اليمنية _ السودانية، إلا أن سعي اليمن للحصول على علاقات مع أمريكا التي تعاملها بالترغيب والترهيب، جعلها ترضخ للمطالب الأمريكية وجمّدت علاقاتها السياسية والتجارية مع السودان إلى أدنى مستوياتها سعيًا إلى إرضاء أمريكا، فتوقف الزيارات وتوقيع البرتوكولات، وتعطلت الاتفاقيات والأعمال في المشاريع المنفذة، وتكرر تأجيل اللجنة العليا بين البلدين منذ 1996م إلى 2001م، وكل ذلك التعطيل كان من الجانب اليمني استجابةً للمطالب الأمريكية، إلا أن الجانب الشعبي في العلاقة بين البلدين ظل مستمرًا، فحدثت استثمارات يمنية في السودان لاسيما في مجال الاتصالات والنفط، وهذا النشاط الشعبي غطى الفتور

الرسمي بينهما، وكان دافعًا لإعادة تفعيل العلاقات الرسمية بين البلدين عندما خُففت العقوبات الأمريكية بعد إقصاء جناح الترابي المتطرف من حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد، والاتجاه نحو مشروع السلام الشامل في السودان

الفصل الثالث: مسار العلاقات اليمنية _ السودانية

ويتناوله في مبحثين، ويقسم كل مبحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو الآتي

المبحث الأول: القضايا الداخلية

ويرى أن أهم تلك القضايا، هي: الوحدة اليمنية، وحرب صيف 1994م، والتحولات والصراعات في السودان، ويتناولها في المطالب الآتية

المطلب الأول: الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن

ويذكر بأن الوحدة قد جعلت اليمن تحتل المركز الأول في شبه الجزيرة العربية في الناحية السكانية، والثاني بعد السعودية من الناحية الجغرافية، وتضاعفت إمكانياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، مما جعلها تحظى باهتمام إقليمي ودولي، إلا أن تلك الوحدة قد جاءت في ظلت متغيرات دولية عميقة، أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوسع نفوذ أمريكا، وتبدل الأحلاف والولاءات الدولية، فاستغلت السلطتان الشموليتان الدكتاتوريتان بقيادة البيض في جنوب اليمن(الجنوب العربي) وعلي عبدالله صالح في شمال اليمن، حالة التفكك والبناء في العلاقات الدولية وأنجزا وحدة بين البلدين دون تخطيط استراتيجي أو رجوع إلى إرادة الشعبين، وهو ما أدَّى إلى صراعات مريرة ومازالت مستمرة. وتُعدُّ هذه الوحدة نقطة التحول في سياسة البلد الخارجية، ومن أكثر العوامل تأثيرًا في توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي، فعدلت طبيعة السياسة الخارجية، وفتحت آفاقًا جديدة، وأفرزت في الوقت نفسه عدة قيود وضغوط على صانع القرار في السياسة الخارجية، وكانت هذه التطورات في اليمن قد سبقتها تطورات في الساحة السودانية تمثلت في انقلاب حركة الإنقاذ السودانية، والمجيء بنظام عسكري إسلامي متشدد متعاطفًا مع الجوار العربي والإسلامي، فكان السودان من أوائل الدول المباركة لتلك الوحدة، وقام الرئيس البشير بزيارة لصنعاء من 18 _ 19/ 8/ 1990م ليبارك هذه الوحدة، وتم في هذه الزيارة تناول

أبـرز التطـورات الجاريـة في المنطقـة، وسـبل التعـاون بين اليمـن والسـودان اللذيـن لـهما همـوم وتطلعـات مشتركـة، وتبـادل البلـدان الزيـارات على مختلـف المسـتويات، تجسـيدًا للتعـاون المـشترك بينـهما، وتطـورت العلاقـات بينـهما على أكثر مـن صعيـد، فـكان السـودان ينظـر إلى تلـك الوحـدة بأنهـا عـنصر اسـتقرار في البحـر الأحمـر والقـرن الأفريقـي، إضافـة إلى الجزيـرة والخليـج، وكان للسـفارة اليمنيـة في الخرطـوم دورٌ في الترويـج للاسـتثمار في السـودان في مجـال الزراعـة والنفـط والتجـارة والصناعـة وغيرهـا، والعمـل على زيـادة التبـادل التجـاري بين البلديـن، فـازداد التعـاون اليمنـي السـوداني بعـد عـام 1990م لعـدة أسـباب، منهـا: سـهولة تعامـل السـودان مـع نظـام واحـد في اليمـن بعـد الوحـدة، وظروفـهما المتقاربـة، بهـذه الأحـداث المهمـة على أعتـاب العقـد الأخير مـن القـرن الماضي، وتشـابه وضعيـهما الـداخلي، والسياسـات الإقليميـة والدولية العدائيـة تجاهـهما، لاسـيما بعـد حـرب الخليـج نتيجـة وقوفـهما إلى جانـب صـدام حـسين في غـزو الكويـت، وأدركـت قيـادة البلديـن العزلـة التـي وقعـا فيهـا بعـد حـرب الخليـج الثانيـة، ووجـود إريتريـا وأنشـطتها المعاديـة لـهما، فعـزز ذلـك التعـاون بينـهما ليترقـي مـن الثنـائي إلى العمـل الجماعـي مـع دول الجـوار ذات الهمـوم المشتركـة، ولهـذه الأسـباب وغيرهـا شـهدت العلاقـات بينـهما مزيـدًا مـن النمـو والتطـور في كـثير مـن المجـالات، بلغـت أوجهـا بالاتفـاق على إنشـاء تجمـع صنعـاء في 2002م

المطلب الثاني: حرب صيف 1994م

يـرى أنـه نتيجـة للوحـدة الارتجاليـة التـي تمـت بين جنـوب اليمن(الجنـوب العـربي) وشمالـه (اليمـن) مـن صفحـتين ونـص، دون تخطيـط استراتيجـي معمـق، أو رجـوع إلى إرادة الشـعبين، كانت هناك توقعـات بانفجـار الوضـع بين النظـامين الشـمولين داخـل دولـة الوحـدة، وكان هنـاك تدخـل، تحريـض خارجـي لإشـعال الفتنـة بينـهما، فوجـدت بعـض القـوى الإقليميـة فرصتهـا في تحقيـق جـزء مـن مصالحهـا بتصعيـد الـخلاف بين الرئيـس علي عبداللـه صالـح ونائبـه علي سـالم البيـض الـذي عـوَّل كـثيرًا على الدعـم الخارجي _ لاسـيما الخليجـي _ في تحقيق أهدافـه في اسـتعادة دولـة الجنـوب، فكانـت الحـرب مصـدرًا للتوتـر بين الجمهوريـة اليمنيـة وجيرانها الخليجـيين، الذيـن سـعوا إلى تدويـل ملـف حـرب 1994م، مـن منطلـق أن التراضي أسـاس الوحـدة ولا يمكـن فرضهـا بالقـوة، وتـشير بعـض المصـادر اليمنيـة إلى أن التحريـض الخليجـي قـد أخـذ عـدة اتجاهـات، منهـا

إقناع البيض بسرعة إعلان فك الارتباط، ليتم الاعتراف بدولة الجنوب؛ لأن ذلك سيتيح تدويل الأزمة، وإخراجها عن المحيط اليمني، ومحاولة إقناع بعض الحكومات الحليفة للاعتراف باستقلال جنوب اليمن(الجنوب العربي)، وتقديم معدات وأسلحة عسكرية من ضمنها طائرات ميغ 29، وميراج، وهذه التدخلات دفعت الحكومة اليمنية إلى اتهام السعودية والإمارات والكويت بالضلوع في تأجيج الأزمة والحرب، بسبب مواقف عدائية سابقة تعود إلى موقف اليمن من حرب الخليج الثانية الذي عدَّته اليمن صراعًا عربيًا داخليًا، ويجب أن يحل عربيًا، وهو الموقف الذي وقفته السودان في تلك الحرب أيضًا، فدفعا(اليمن والسودان) الضريبة بالحصار السياسي والاقتصادي، وتأجيج الصراعات الداخلية، الموجودة أصلًا بسبب القمع والظلم في البلدين، فكانت حرب 1994م نتيجة حتمية للكم الهائل من الأخطاء التي ارتكبها نظام شمال اليمن(اليمن) تجاه جنوب اليمن (الجنوب العربي)، إلا أن أمريكا من منطلق مصالحها لم تكن في موقع المؤيد لاستقلال جنوب اليمن، ولم تكن لها مصالح ضاغطة لإيقاف الحرب، والقوى الإقليمية لم تكن لها القدرة على إحداث تغيير كبير في المواقف الأمريكية؛ لأن لدى أمريكا استراتيجية جاهزة لمواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة وأهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، والسعي إلى تصفية النظم السياسية الموالية للكتلة الاشتراكية، وكان نظام جنوب اليمن منها، وقد تنامت المصالح الأمريكية في اليمن منذ التسعينيات حيث لها أكثر من عشرين شركة حصلت على امتيازات نفطية، وترى بأن الاستقرار في اليمن مهم للحفاظ على أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي والجزيرة والخليج، وقدم علي عبدالله صالح نفسه بوصفه الراعي الوحيد للمصالح الأمريكية في اليمن، والقادر على الإسهام في حفظ أمن المنطقة، وكانت ترى أن استقلال جنوب اليمن يعني إطالة أمد الحرب وزيادة معاناة المدنيين، وقد كان في قيام دولة الوحدة نظام التعددية الحزبية ولو بصورة شكلية وهو ما يتسق مع رؤية أمريكا وتوجهها للنظام العالمي الجديد، وسيكون اليمن مجالًا خصبًا للشركات الأمريكية

وكان الموقف السوداني من حرب 1994م معارضًا بشدة لاستقلال جنوب اليمن، وداعمًا للشمال في الحرب، وكان ذلك هو الموقف الرسمي للسودان على مختلف المستويات. وقد كان لهذا الموقف تأثير إيجابي على العلاقة بين

البلديـن، فأسـهم في تنميتهـا وتطويرهـا، وتجسـد ذلـك بزيـارة الرئيـس علي عبداللـه صالـح إلى السـودان في 3/ 1/ 1995م، وزيـارة مهمـة لنائـب رئيـس الـوزراء وزيـر الخارجيـة عبدالكريـم الأريـاني، وازدادت الزيـارات الرسـمية بينـهما، وفُتِحـت الأبـواب الموصـدة أمـام الاسـتثمار والنشـاط التجـاري، وإن لم ترتـقِ تلـك الخطـوة إلى مسـتوى التعـاون السـياسي، وتحقـق طموحـات الشـعبين وتطلعاتـهما لتعـاون أوسـع وأشـمل في كل المجـالات

المطلـب الثـاني: الصراعـات الداخليـة في السـودان

ويـبيَّن أنـه يوجـد في السـودان تناقضـات عرقيـة وأثنيـة، ويعـاني مـن الحـرب الأهليـة في الجنـوب، وتوجـد فيـه مشـكلة دارفـور، ومشـكلة الشرق، والأزمـات السياسـية المتتاليـة في الـشمال، وقـد أدَّت الحـرب الأهليـة في جنـوب السـودان إلى جعـل الشـعب هنـاك مـن أفقـر شـعوب العـالم، ووصلـت القناعـة في الداخـل والإقليـم والعـالم إلى إنهـاء هـذه الحـرب الأطـول مـدة في القـارة الأفريقيـة، ووجـدت اتفاقيـة الـسلام الشـامل في السـودان التـي نظمـت عمليـة اقتسـام السـلطة والثروة، وصاغت دسـتورًا جديـدًا لمرحلـة انتقاليـة لمـدة خمـس سـنوات، تبـدأ مـن 2005م وتنتهـي في 2011م، بانتخابـات يقـرر فيهـا جنـوب السـودان مـصيره. وبـدأ الصراع في دارفـور في 2003م بالهجوم على أهـداف حكوميـة بحجـة إهمال هـذه المنطقـة وتهميـش أهلهـا واسـتنزاف الحكومـات المتعاقبـة لما تختزنـه مـن ثـروات دون أدنى اهـتمام بهـا، وفي هـذا النـزاع تناقـض عرقـي، تنـازع بين القبائـل العربيـة والأفريقيـة، وبعـد أن تحولـت إلى أزمـة سياسـية ونتيجـة ضغـوط جهـات عـدة عرضـت حكومـة السـودان في دارفـور اتفاقيـة سلام كتلـك الموقعـة في الجنـوب، فرفضـت الجماعـات المسـلحة هـذا العـرض نتيجـة الدعـم الإقليمـي والـدولي المقـدم لهـا، واسـتمرت الأزمـة وتحولـت إلى الإطـار الأفريقـي، ثـم سـعت القـوى الدوليـة إلى تدويـل الأزمـة وإصـدار قـرار لمحاكمـة مـن تصفهـم بمرتكبـي إبـادة جماعيـة أمـام محكمـة الجنايـات الدوليـة، وتقدمـت بطلـب توقيـف الرئيـس السـوداني عمـر حسـن البـشير على خلفيـة ذلـك الصراع، وتُعـدُّ سـابقةً أن تصـدر بحـق رئيـس مـا زال يحكـم الـبلاد، بعكـس المعتـاد إذ صـدرت بحـق رؤسـاء قـد تركـوا السـطلة ولم تُعـد لهـم أي حصانـة أو شـعبية، وجهـود قطـر بالتوفيـق بين طـرفي النـزاع بدعمها المالي السـخي لهـم لـن تـدوم، وسـتظل هـذه القضيـة بتدويلها شـوكة في خـاصرة

السودان ستحركها القوى الدولية المعادية للسودان متى ما شاءت. وأما شرق السودان الذي يتألف من ثلاث ولايات، هي: القضارف، وكسلا، والبحر الأحمر، المترابطة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وبيئيًا، وتشارك بعضها في مشاكل التهميش طويل الأمد، ولأهمية المنطقة بحكم أنها على ساحل البحر الأحمر منفذ السودان البحري على العالم ومرور خطوط أنابيب النفط الممتدة من الجنوب عبرها، ولما يشعر به أهلها من حرمان وتهميش، ولدعم قوى إقليمية ودولية حدثت مواجهات مسلحة فيها مع الحكومة السودانية، وتتألف جبهة الشرق من تحالف يجمع قبائل البجة، وتنظيم أسود الرشايدة الحرة، واستمرت حرب طاحنة لسنوات عدة فيها؛ ولتحسن علاقة السودان مع إريتريا ساعد ذلك بإبرام اتفاق سلام في شرق السودان بين الحكومة وجبهة شرق السودان، وقع في أسمرا بتاريخ 14 أكتوبر 2006م، وبموجبه توقفت الأعمال المسلحة بين الطرفين، وإن كان هناك شكوى بعدم تنفيذ بنود الاتفاق، وهو ما قد يثير المشكلة عندما تريد قوى إقليمية ودولية ذلك. وتركيبة السودان تتضمن العديد من التقاطعات التي أفرزت توجهات مختلفة وأحزاب وتيارات متعددة الرؤى، والتي تستغل لإثارة المشاكل داخله من قبل قوى إقليمية ودولية، ويشجع على ذلك موقف الحكومات المتعاقبة التي لم تدم طويلًا فينقلب بعضها على بعض، ومهما صمدت الحكومة القائمة فقد تنهار في أي وقت...

وقد كان موقف الجمهورية اليمنية دائمًا مع الحكومة السودانية وازداد صلابة بعد موقف حكومة الإنقاذ في حرب 1994م، فوقفت إقليميًا إلى جانب وحدة السودان واستقراره، وتدعو إلى عدم التدخل في شؤونه الداخلية، في القمم والاجتماعات الدورية للجامعة العربية، وتسعى إلى إيجاد تعاون عربي مشترك يساعد السودان على الخروج من أزماته المتتالية، ودعمتها في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المحافل الإقليمية الأخرى التي تحضرها، وكذلك تتعامل في سياستها الخارجية، فهي تقف في المحافل الدولية إلى جانب القضايا العربية والإسلامية، وتُعدُّ تلك القضايا قضاياها، وقضية السودان ليست استثناء من تلك القضايا، فانعكست هذه المواقف على العلاقات بين الجانبين فكانت جيدة في معظم الأحوال

المبحث الثاني: القضايا الخارجية

وتناول فيه ثلاث قضايا، هي

الصراعات في القرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر، والحملة الدولية على الإرهاب، على النحو الآتي

المطلب الأول: الصراعات في منطقة القرن الأفريقي

ويبيَّن أن هذه المنطقة مهمة لارتباطها الوثيق بالبحر الأحمر، أهم طرق المواصلات البحرية التجارية في العالم الرابطة بين الشرق والغرب، وتحكم هذه المنطقة في إحدى بوابتي البحر الأحمر، وهي مضيق باب المندب، وازدادت أهميتها مع اكتشاف النفط في الجزيرة والخليج، وهو ما جعل هذه المنطقة والبحر الأحمر موضوعًا للصراع الدولي، وميدانًا لتناحر القوى الدولية وتنافسها، فعملت تلك القوى وفقًا لمصالحها ورغباتها على إشعال الحروب الأهلية داخل بلدانها، وتأجيج الصراعات الدولية بينها كلما اقتضت الحاجة. فظهرت النزاعات الحدودية بين تلك الدول، كالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا الذي انفجر بينهما في عام 1998م، وتوتر العلاقات بين السودان وإريتريا بتصادمات حدودية، واتهامات متبادلة بينهما بالتحريض وإيواء معارضين ودعمهم، واستمر الانهيار في الصومال نتيجة الحرب الأهلية، وعدم الوصول إلى المصالحة الوطنية التي يرى بعضهم أن سببها النزاع بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم أوجادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا، وتعمل على عرقلة أي محاولة للمصالحة الوطنية في الصومال. والتمرد العسكري أو الثورة في جنوب السودان أوجد تدخلات خارجية من دول إقليمية، واستقلاله سيكون بادرة تشجع على المطالبة بالاستقلال في أماكن أخرى. وكذلك الحال في مشكلتي دارفور وشرق السودان التي اتاحت الفرصة لتدخلات خارجية.

وأسباب تلك الصراعات أما لخلافات حدودية بين الوحدات السياسية المكونة لدول منطقة القرن الأفريقي، فضلًا عن صراعات حول الكلأ والمرعى، وتداخل الإثنيات والأعراق بين دول الإقليم، وصراعات داخلية بين القبائل والمكونات الاجتماعية الأخرى، وهكذا تكون الحدود السياسية المصطنعة من الدول الاستعمارية التي خُطت دون مراعات للتداخل الإنساني بين القبائل والقوميات، والتدخلات الإقليمية والدولية في شؤون تلك الدول الداخلية، وعدم التوازن في الثروات الطبيعية فوق الأرض وباطنها، وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، والانفراد بالسلطة وعدم التوسع في إشراك الآخرين، وعدم

وجود مشاريع تنموية مشتركة في تلك الدول، وغياب الاستثمارات العملاقة فيها، وعدم وجود برامج مشتركة فيها للتوعية من مخاطر القطيعة والحروب والنزاعات، فكل تلك أسباب في استمرار الصراعات في دول منطقة القرن الأفريقي

وقد اتجهت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إلى التعاون والتكامل الاقتصادي مع دول منطقة القرن الأفريقي، والوقوف مع وحدة تراب دول الجوار وشعوبها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، والدفع بالأمن والاستقرار ليكون واقعًا بالمنطقة والعالم. والسودان تُعدُّ واحدة من تلك الدول وتعاني من تلك الصراعات الحدودية مع دول الجوار، وسياستها تجاه تلك الصراعات تختلف تبعًا لاختلاف مصالحها الأمنية والاستراتيجية، ويتميز الموقف السوداني لحكومة الإنقاذ بالوقوف بقوة ضد أي مطالب استقلالية تمس وحدة دول الإقليم، وتشجيع المصالحات بين دول الإقليم، وبين الأنظمة فيها وما يوجد داخلها من معارضات وحركات مسلحة، والدخول في تحالفات مع دول جنوب البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، والانفتاح على دول الإقليم التي تتقارب معها في التوجه، وتلبية المطالب الدولية، وكل تلك المواقف لتحقيق مصالح السودان العليا كما تراها حكومة الإنقاذ الوطني

وتلك الأوضاع غير المستقرة في منطقة القرن الأفريقي دفعت الجانبان(اليمني والسوداني) إلى عقد اتفاقيات قضائية وأمنية تساعدهما في تجاوز أي تهديد لأمنهما القومي، فأبرمت الاتفاقيات لتبادل المجرمين ومكافحة الإرهاب والتهريب، وقد تعرضتا للآثار المترتبة على تلك الصراعات من تبعات أمنية وأعباء اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى صحية، بسبب تدفق موجات كبيرة من اللاجئين إلى أراضيهما، فعمل البلدان على التعاون والتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والجهات الدولية الأخرى، وسعى البلدان إلى أقصى درجات التنسيق والتفاهم حول المساعدة في حل صراعات دول المنطقة؛ لتجنيبها التدخل الأجنبي، فجاء ميلاد تجمع صنعاء ليضم أكبر قدر من دول المنطقة، ويفضي إلى تفاهمات تحافظ على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر

المطلب الثاني: أمن البحر الأحمر

يوضح بأن أهمية البحر الأحمر برزت تجاريًا واقتصاديًا بشكل متزايد

في أعقاب شق قناة السويس عام 1869م، إذ يُعدُّ أقصر الطرق البحرية الرابط بين الشرق والغرب، فهو نقطة التقاء القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأروبا، ونقطة وصل بين البحر الأبيض والبحر العربي والمحيط الهندي، وهذه أهمية استراتيجية تضاعفت بعد اكتشاف النفط وبدأ استخراجه من شبه الجزيرة العربية والخليج، ومن هنا يحظى بأهمية استراتيجية كبرى من منظور الأمن القومي العربي، فهو مدخل الدول العربية إلى أفريقيا وآسيا، والمنفذ الوحيد لكل من السودان والصومال والأردن وجيبوتي وشمال اليمن، فأمنه يرتبط بالأمن العربي في البحر العربي والخليج والمحيط الهندي والبحر الأبيض، وحركة الملاحة فيه تمثل المصدر الأساسي للدخل القومي في اليمن، ومصدرًا مهمًا للدخل في الصومال وجيبوتي، وتُعدُّ حركة الملاحة فيه مهمة جدًا بخاصة للنفط المصدر من الخليج إلى الدول الصناعية في أوربا وأمريكا، وبهذا فأمنه يتجاوز الأمن الإقليمي والعربي إلى الأمن الدولي، وأي أحداث أو نزاعات في تلك الدول المطلة عليه قد تؤثر على الأمن الإقليمي والقومي والدولي. وتوجد فيه كثير من الجزر المتناثرة التي يشكل كثير منها لاسيما المهجورة وشبه المهجورة تزايد الأطماع في السيطرة عليها من قبل قوى مختلفة، وهيمنة القوى غير العربية أو الدولية على منطقة البحر الأحمر وعلى السياسات السائدة فيها، من شأنها أن تعرض أمن هذا البحر للخطر، إذ سيشكل ذلك اختراقًا استراتيجيًا خطيرًا لمنطقة الخليج العربي الحيوية ومنطقة حوض نهر النيل الاستراتيجية، ومن هنا تتجلى ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن في البحر الأحمر ومفردات الأمن القومي العربي، فيحتم على الدول العربية التعاون لحفظ أمنها وأمن البحر الأحمر، ومساعدة الدول التي تعاني من مشاكل كبيرة في تجاوزها كالصومال واليمن والسودان وجيبوتي، والعمل على خلق جوار ودي وتعاون مشترك مع إريتريا التي غالبية سكانها عرب. إذ أمن البحر الأحمر لن يتأتى إلا بتكامل اقتصادي بين الدول العربية وإريتريا. ومتطلبات الأمن القومي العربي في مياه البحر الأحمر، هي مصلحة قومية عربية، فهذه المنطقة الحساسة تحدق بها مخاطر تهدد أمنها واستقرارها، وعلى الدول العربية المطلة على هذا البحر تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق حول مفهوم الأمن القومي لهذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وحتى يتحقق هذا الأمن يجب

أن يكـون شـاملًا لـكل الأبعـاد السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والعسـكرية بمتطلباتهـا في إطـار استراتيجيـة عربيـة موحـدة تجـاه الأمـن الشـامل للمنطقـة، تـفضي إلى تحييـد الـدول الـكبرى عـن الصراعـات في هـذه المنطقـة، وتعميـق التضامـن العـربي وضمان حـده الأدنى للتنسـيق بين دول البحـر الأحمـر، في الجزيـرة العربيـة وأفريقيـا، في مختلـف المجـالات وأولهـا العسـكرية والاقتصاديـة والاسـتثمارية، وعلى الجامعـة العربيـة أن تلعـب دورًا سياسـيًا في عقـد المعاهـدات الدفاعيـة بينهـا، والعمـل على التنميـة في موانئهـا المختلفـة، والعنايـة بـكل مـا يتصـل بالمـواصلات البحريـة في هـذا البحـر، ووضـع مبـادرات مصالحـة بين تلـك الـدول، والعمـل على تحقيـق اسـتقرار دائـم فيهـا كلهـا، وفـرض الإرادة العربيـة على جـزر ذلـك البحـر ومضايقه، والعمـل على إيقـاف التغلغـل الإسرائـيلي في المنطقـة، وجـذب إريتريـا إلى عمقهـا الطبيعـي العـربي بـكل السـبل المتاحـة

وقـد اهتمـت اليمـن بأمـن هـذا البحـر الـذي ازدادت أهميتـه بعـد فتـح قنـاة السـويس، واكتشـاف النفـط في الجزيـرة العربيـة والخليـج، وأصبـح مهـددًا بعـد إقـدام إسرائيـل على اسـتئجار جـزر فيـه مـن أثيوبيـا وإريتريـا بحجـة مراقبـة الملاحـة في هـذا البحـر وحمايـة سـفنها، فعقـدت المؤتمـرات حولـه كمؤتمـر تعـز عـام 1977م الـذي ضـم شمال اليمـن والجنـوب والسـودان وبعـض دول البحـر الأحمـر الأخـرى، فـضلًا عـن ذلـك تحـاول أن تعمـل بمواقـف متوازنـة وعلاقـات متنوعـة مـع كل الأطـراف ذات الصلـة بهـذا البحـر، وتسـعى إلى التعـاون والتنسـيق معهـا، لإبعـاد هـذه المنطقـة عـن الصراعـات، والتـدخلات الأجنبيـة، وتدفـع بحـل أي خلافات بينيـة أو داخلية بالطـرق السـلمية، حتـى يظـل هـذا الممر المائي يعمـل بصـورة طبيعيـة، وكذلـك الحـال بالنسـبة للسـودان التـي يُعـدُّ هـذا البحـر منفذهـا الوحيـد على العـالم الخارجـي، فمنـه تصـدر وعبره تسـتورد؛ لهـذا يشـكل مـن ثوابتهـا الاستراتيجيـة، فتشـارك في معظـم الفعاليـات الإقليميـة المتصلـة بـه وبمصالـح الـدول المطلـة عليـه، وتسـعى إلى تـأمين هـذا الممـر، واسـتقرار الـدول المطلـة عليـه، وإبعـاد المنطقـة عـن أيـة صراعـات، أو تـدخلات أجنبيـة، وفـرض السـيطرة العربيـة عليـه وعلى جـزره ومنافـذه؛ ولأهميـة موقـع اليمـن بحكـم أنهـا تمثـل الجانـب الآمـن لمـرور السـفن في البحـر الأحمـر مقابـل الجانـب الجيبـوتي غير الآمـن الـذي تـكثر فيـه الشـعب المرجانيـة، ووجـود جزيـرة ميـون ذات الأهميـة الاستراتيجيـة وكـثير مـن الجـزر التـي تبلـغ 112جزيـرة والتـي

لم تستطع أن تتواجد فيها بصورة مستمرة أو تعمل على تنمية فيها، أدركت مؤخرًا الخطر الذي يهددها فعمل على نسج العلاقات الثانية والجماعية مع الدول المطلة على البحر الأحمر، إلا أنها لم تلق التجاوب الذي يرتقي إلى أهمية الإدراك للمخاطر، إلا من بعض الدول كالسودان التي تدرك المخاطر التي تهددها في ظل وجود الصراعات الداخلية فيها ومع الدول المجاورة لها التي غيبتها عن الاهتمام بأمن هذا الممر المائي واستقرار الدول المطلة عليه، وكون هذا منفذها الوحيد على العالم الخارجي، فأرادت أن تعوض ذلك الغياب من خلال التفاعل مع اليمن في هذا الاتجاه، ومع أي تجمع في سبيل تأمينه والعمل على استقرار الدول المطلة عليه، وهو ما أدَّى إلى توقيع الاتفاقيات المشار إليها سابقًا فيما يتعلق بتبادل المجرمين ومحاربة الإرهاب، ومكافحة التهريب، والتصدي للقرصنة في هذا البحر، وعمل البلدان(اليمن والسودان) على محاولة حل الصراعات في الصومال، والتوفيق بين إريتريا وإثيوبيا في صراعهما الحدودي، فهما(اليمن والسودان) يريان أن أمن هذه المنطقة لن يتحقق إلا بدولها، ويجب أن تشرك كل دولة في أي ترتيبات عسكرية أو أمنية باستثناء إسرائيل، والعمل على حل الصراعات الداخلية في تلك الدول والبينية، وإبعاد أي تواجد إقليمي أو أجنبي في هذه المنطقة، والعمل على إيجاد تكامل اقتصادي بين دول المنطقة، فهو الذي سيفضي إلى الأمن والاستقرار المنشود في البحر الأحمر، وقد زاد التعاون بين البلدين بعد إقدام إريتريا على احتلال جزر حنيش وتهديد السودان، وعملا على توسيع التعاون إلى تعاون جماعي، وهو ما أفضى إلى تجمع صنعاء في 2002م الذي يضم إليهما الصومال وإثيوبيا، ويهدف هذا التجمع إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البحر الأحمر

المطلب الثالث: الإرهاب

لقد أدركت الجمهورية اليمن خطورة الإرهاب وتناميه وانعكاساته على الأمن والاستقرار الوطني والسلم الاجتماعي، فأضحى القضاء عليه هدفًا سياسيًا للحكومات المتعاقبة بفعل ضغوط دولية، فبدأت منذ التسعينيات بتأهيل المجاهدين أو الإرهابيين العرب العائدين من أفغانستان، بغية إدماجهم في المجتمع بعد أن استفاد منهم واستغلهم نظام علي عبدالله صالح في حرب صيف 1994م ضد الجنوب، وبعد ذلك قاموا بترحيل غير اليمنيين منهم في عام 1995م إلى

خارج البلاد، فبلغ عدد المرحلين منهم (14000) شخص من مختلف الجنسيات، وعملوا على القبض على زعيم ما يسمى جيش عدن أبين ومجموعة من رفاقه وحاكموهم وصدر ضدهم حكم بالإعدام، وتم منع دخول الأجانب إلى البلاد القادمين عبر بلدان أخرى، واضطر علي عبدالله صالح تحت ضغوط دولية إلى عقد مؤتمرات ولقاءات صحفية يبرر فيها ضرورة تحالفه مع حزب الإصلاح الإسلامي فرع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في اليمن، والتأكيد على محاربته للإرهاب، وقد جاء ذلك بعد الإضرار بسمعة البلاد وتعرض رعاياها للمضايقات في المنافذ الدولية، والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي لحقت بجانب الاستثمارات والسياحة، ورفع نسبة التأمين على السفن في موانئ البلاد إلى 300% بعد الحادث الإرهابي الذي تعرضت له الناقلة الفرنسية ليمبرج في ميناء المكلا في أكتوبر 2002م، فضلًا عن المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في ميناء عدن في 12/ 10/ 2000م، واستغلال أمريكا ذلك الموقف لتحقيق المصالح التي كان يتمنع صانع القرار اليمني عن تحقيقها لهم، وأدى إلى تدخل إقليمي ودولي لثني صانع القرار اليمني عن علاقاته الخفية مع الإرهابيين ودعمهم، واستغلالهم في تحقيق أهدافه

واتهمت أمريكا السودان أيضًا بأنها بيئة راعية وحاضنة للإرهاب، بعد الحصول على معلومات تفيد باستقبال السودان لأعداد كبيرة من القادة والأعضاء من تنظيم القاعدة الإرهابي، وفتح مخيمات ومعسكرات خاصة بهم للتدريب، فسعت أمريكا إلى حشد الجهود الدولية ضد الدول الراعية للإرهاب ومنها السودان، ووجهت ضربة لمصنع الشفاء للأدوية فيها، بحجة أنه مصنع للأسلحة الكيماوية تابع لزعيم التنظيم أسامة بن لادن، فرحلت السودان العناصر الإرهابية منها بما فيهم زعيم التنظيم قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتتهمها أمريكا بأنها تقدم المساعدات لتلك العناصر، وتدربها داخل أراضيها، وهو ما تنفيه السودان وتطالب بالأدلة القاطعة أو الكف عن تلك التهم، وتؤكد بأنها متعاونة في مكافحة الإرهاب من خلال ترحيل تلك العناصر مع زعيمهم منها، وإقفال المخيمات ومعسكرات التدريب الخاصة بهم، وتتعاون مع المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب، وألقت القبض على الإرهابي كارلوس وسلمته لفرنسا، وقد قبلت التعاون والتنسيق

الاستخباراتي واللوجستي مع أمريكا حول مكافحة الإرهاب رغم رفضها السابق، وتتعاون مع دول الجوار والإقليم في مكافحة الإرهاب، وقد تغيّر خطابها الإعلامي الرسمي الداخلي والخارجي حول مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه. إلا أن أمريكا قد جعلت السودان في صدارة اهتماماتها وفي قائمة الدول المؤيدة للإرهاب منذ عام 1993م، وأعلنت ضدها عقوبات اقتصادية في 1998م، ووضعتها في قائمة الدول الممارسة لاضطهادات دينية عام 1999م، ورعت تحالفًا إقليميًا ضدها، وهذا ما جعل حكومة الإنقاذ في السودان تتعنت في مواقفها وتعلن مواجهتها للعدوان الأمريكي، ومع مرور الوقت استطاعت أمريكا تطويق السودان، وترضخ للمطالب الأمريكية، بحكم فقر الدولة رغم الموارد الهائلة غير المستغلة، لحاجتها إلى المساعدات الأمريكية والغربية، وتسعى أمريكا إلى تقسيم السودان حتى لا يكون له ثقل عربي وإسلامي؛ ولهذا كلما تعاون السودان معها كلما زادت الضغوط عليه؛ لأن لديها والغرب معها أيضًا استراتيجية خاصة بانشطار السودان وتقسيمه إلى دويلات صغيرة متناحرة، ليسهل لها السيطرة عليه ونهب ثرواتها

وقد أوجدت ظاهرة الإرهاب وتشابه الظروف بين اليمن والسودان تعاونًا مشتركًا بينهما، للتنسيق في مكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات الأمنية والمعلومات عن المجرمين والإرهابيين وتسليمهم، وعقدت بينهما اتفاقية بهذا الشأن قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م، وجرت زيارات متبادلة بين وزيري داخلية البلدين، وأدانا ذلك الحادث، ويدعيان إلى تعاون ثنائي ودولي لمكافحة الإرهاب، ويطالبان بوضع مفهوم واضح للإرهاب يفرق بين حق الدفاع عن النفس والمقاومة، والكفاح المسلح في سبيل التحرير والاستقلال من نير الاستعمار، فحماس وحزب الله والجهاد الإسلامي ليست منظمات إرهابية بوجهة نظرهما كما تدَّعي أمريكا، فهي حركات مقاومة ضد احتلال، رغم أن هذا الذي يدعيان إليه ويدعمانه رسميًا يتعارض مع ما يقومان به داخل أوطانهما من قمع للحريات وطمس للهويات الوطنية، ويصفان الحركات الداعية إلى الحرية والاستقلال بأنها حركات إرهابية يجب قمعها وبشدة، وهذا تناقض غريب. ويرى بأن للسودان واليمن ثلاث مصالح مشتركة من خلال تفاعلهما مع قضية الإرهاب برمتها: وطنية وقومية وعالمية، فالمصالح الوطنية تكمن في

أنهما كانا داعمين للإرهاب وتضررا منه، والثانية من خلال محاولة دحضهما بأن الإسلام المتشدد هو المغذي والمرجعية الفقهية للإسلام السياسي وللأصوليين والإرهابيين، والأخيرة في إدراكهما حجم المخاطر التي ستمس أنظمتهما مباشرة إذا لم يسارعا في إدانة الإرهاب واتخاذ الإجراءات العملية لمكافحته، لاسيما وقد سقط نظامان تحت مبرر مكافحة الإرهاب وهما نظام طالبان في أفغانستان، والبعث في العراق؛ ولذلك فعَّل الجانبان التعاون المشترك في مكافحة الإرهاب، وكان لديهما رعب شديد من سقوط نظاميهما، وهو ما جعلهما يستجيبان لقرار الأمم المتحدة(1373) الذي به رضخا للمطالب الأمريكية بخصوص التعاون غير المشروط في مكافحة الإرهاب.

الفصل الرابع: مجالات التعاون بين اليمن والسودان

ويتناوله في ثلاثة مباحث، مقسمًا الأول منها إلى أربعة مطالب، على النحو الآتي

المبحث الأول: مجالات التعاون الثنائي بين اليمن والسودان

ويوضح بأن العلاقات اليمنية _ السودانية قد شهدت تعاونًا مهمًا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والأمنية وغيرها من المجالات التي تمّ فيها التعاون الثنائي بين البلدين، ويوضح ذلك من خلال الآتي

المطلب الأول: التعاون في المجال السياسي

يرى أن العامل السياسي مهمًا في العلاقات بين الوحدات السياسية الدولية، ومن أهم العوامل التي تحدد مسار العلاقات وطبيعتها بين الدول، وينعكس إيجابًا وسلبًا على بقيت مجالات التعاون المختلفة بين الدول. وقد توحدت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وأخذت توجهًا مستقرًا إلى حد ما تجاه بعض دول الجوار الجغرافي ومنها السودان، وبالمقابل جمهورية السودان التي شهدت ثورة الإنقاذ الوطني ذات التوجه الإسلامي المتشدد في 30 يونيو 1989م، قادت إلى استقرار النظام السياسي وثباته، وقاد ذلك إلى توجه موحد للسياسة الخارجية السودانية تجاه بعض دول جواره الجغرافي ومنها اليمن، فكانت العلاقات بينهما في مستواها العام جيدة رغم ما شهدته من ارتفاع وانخفاض أحيانًا، وقد كانت الروابط التي تجمعهما أكثر مما تفرقهما، فاشتركا في الكثير من الهموم والتطلعات وحتى المصير المشترك، وكان البحر الأحمر الرابط بينهما جعلهما

متفاعلين في أمنه واستقراره، واندفاع البلدين نحو بعضهما في كتل بشرية ساعد على تعزيز العلاقات السياسية بينهما وتطويرها، ويرجع ذلك إلى روابط التاريخ والجغرافيا والعرق والدين المشتركة بينهما، وساعد عدم وجود تماس حدودي مباشر بينهما في إبعاد بؤر الصراع الحدودية التي شغلت معظم الدول العربية، وأيضًا التشابه بينهما في وجود المشاكل الداخلية جعل كل منهما في حاجة الآخر لفك طوق العزلة الخارجية عليه، وقد وجدت رؤية موحدة لديهما تجاه كثير من القضايا الإقليمية والدولية، ووجدت كثافة في المواضيع السياسية المشتركة بينهما التي احتاجت إلى تعاون وتشاور وتنسيق بينهما كأمن البحر الأحمر، وصراعات القرن الأفريقي، والضغوط الدولية والإقليمية عليهما، فتعرضا لضغوط أمريكية، واستفزازات إريترية مدعومة من إسرائيل وأمريكا، ودعم السودان القوي لحرب اليمن ضد الجنوب في 1994م ومعارضته استقلال الجنوب تحسبًا وخوفًا لما يوجد لديه من صراعات داخلية تطالب باستقلال الجنوب ودارفور وشرق السودان، وقد وقف اليمن مع السودان في صراعه مع القوى الإقليمية والدولية، ووقف معه في وحدة أراضيه ورفض أي محاولة تدعو إلى الاستقلال عن السودان، والعلاقات الودية الوثيقة بين قيادة البلدين، وهو ما أدَّى إلى رفع مستوى اللجنة الوزارية بينهما إلى لجنة عليا مشتركة تنسق بين البلدين في مختلف القضايا، وتدعم التعاون في مختلف المجالات ومنها المجال السياسي، وهذه العلاقة الودية بينهما أفضت إلى تجمع صنعاء للتعاون، الذي يُعدُّ قمة التعاون في المجال السياسي بينهما. وجرى بين البلدين تبادل الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء ووزراء الخارجية وغيرها من القطاعات الأخرى، لدفع العلاقات السياسية بينهما إلى أفق أوسع من التعاون والتنسيق إزاء الكثير من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وبلغ عدد الوفود الرسمية المتبادلة بينهما منذ عام 1990م إلى عام 2005م مائة وأربعة، منها 24 وفدًا يمنيًا زار السودان، و80 وفدًا سودانيًا زار اليمن. ويرجع قلة الوفود اليمنية إلى انشغال اليمن بترتيب وضعها الداخلي بعد انتصارها على الجنوب في حرب 1994م، وإهمال الجانب اليمني لدول الجوار الفقيرة كالسودان، فهو يسعى نحو المساعدات والهبات والعطايا، التي يحصل عليها من الدول الغنية

وغالبًا ما تكون مشروطة، فضلًا عن أن نظام علي عبدالله صالح مغلف بديمقراطية شكلية، يعاني هواجس الخوف والرعب الشديد من السقوط، لذا فقراره مرتهن، لا يتردد في الاستجابة لأوامر ورغبات إقليمية ودولية داعمة له، وكان يخضع لها ترغيبًا وترهيبًا، وتكثفت زيارات السودان إلى اليمن لحرصهم على تطوير العلاقات معها، واهتمامه بالتواصل مع دول الجوار الجغرافي والمطلة على البحر الأحمر، ومحاولته تجاوز طوق العزلة المفروضة عليه إقليميًا ودوليًا بسبب نظامه الإسلامي المتشدد للحد من نشاطه الداعم للجماعات المتطرفة والإرهابية، ويطمع في الحصول على استثمارات تستوعب الأيدي العاملة السودانية، وتحد من البطالة، وقدَّم لليمن أراضي زراعية في ولاية سنار منطقة دوبا شرق النيل الأزرق، لغرض الاستثمار الزراعي فيها خدمةً للجانبين

المطلب الثاني: التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية

يُعدُّ الاقتصاد بمثابة مرآة عاكسة للنظام السياسي، حيث يعكس توجهاته وأنماطه في قوانين السوق والملكية وغيرها، وللترابط الوثيق بينهما فكل منهما يكمل الآخر، فلا تطور اقتصادي إلا بنظام سياسي ديمقراطي ليبرالي يستند على قاعدة: يعمل دعه يمر. أي اعتماد سياسة الباب المفتوح لإنعاش الاقتصاد، واليمن والسودان ركزا على توثيق العلاقات الاقتصادية لاسيما وهما يملكان إمكانيات وقدرات كامنة يمكن أن تشكّل _ في حال استغلالها _ دعائمًا أساسية لاقتصاد البلدين، فاليمن يمتلك العنصر البشري والأرض الطيبة والظروف المناخية المواتية، فضلًا عن موارد النفط والغاز والمعادن الأخرى، والثروة السمكية الهائلة، وهي من الموارد المتجددة، والسودان بلد مترامي الأطراف ويخترقه نهر النيل الذي يجعل منه سلة الغذاء العربي، إذا ما استغل الاستغلال الأمثل لخدمة الأمن الغذائي، الذي سيقود إلى القرار الحر، فمن يملك غذاءه يملك قراره، والسودان يمتلك إمكانيات اقتصادية هائلة فوق الأرض وباطنها، كالزراعة، والثروة الحيوانية، والمناخات، والفرص الصناعية، والنفط، والغاز، والمعادن الأخرى، والتعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين(اليمن والسودان) سيعود بالفائدة عليهما لاشك في ذلك إذا استغل الاستغلال الجيد. وقد كان أول اتفاق في المجال الاقتصادي والفني بينهما في يونيو 1966م مع شمال اليمن، بتشكيل لجنة وزارية، وعقدت أربعة اجتماعات بالتناوب بين صنعاء

والخرطوم، أما مع جنوب اليمن فوقعت الاتفاقية الأولى 22/ 3/ 1977م، والثانية 29/ 9/ 1989م، واستمرت اللجنة الوزارية بعد تشكيل الجمهورية اليمنية وعقدت ست دورات بالتناوب بين صنعاء والخرطوم بين عام 1990م و2005م، تم خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم بين البلدين، بلغ عددها 69، موزعة بين 24 اتفاقية، و5 بروتوكولات، و27 برنامجًا تنفيذيًا، و10 محاضر، ومذكرتا تفاهم، وبيان مشترك واحد خرجت به اللجنة العليا المشتركة، وقبل عام 1990م وقعت 20 اتفاقية منها 18 مع شمال اليمن، واتفاقيتان فقط مع جنوب اليمن. وقد كانت اللجان الوزارية بين البلدين في الأساس بمثابة محاور ارتكاز لتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ولم تخل أي دورة من توقيع أو مناقشة مجال التعاون التجاري بينهما، فوقعت اتفاقيات عدة، منها: حماية الاستثمار والتجارة، وتجنب الازدواج الضريبي، وتنمية الصادرات والثروة الحيوانية، والتعاون في مجال الثرة السمكية وسبل تطويره تجاريًا، وعقد لقاء بين رجال المال والأعمال من الجانبين في الغرفة التجارية بصنعاء، بحضور وزيري خارجية البلدين، والاتفاق على الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية بينهما، وإنشاء مراكز تجارية، وتسيير خطوط ملاحة لتسهيل التبادل التجاري والدفع به إلى الأمام، والتعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، والتعاون في المجال السياحي، وتشكيل لجنة لصياغة اتفاق تجاري بين شركتي طيران البلدين، والعمل بالمحضر الموقع بين هيئتي الطيران المدني والإرصاد، وبرنامج العمل التنفيذي الموقع بين وزارتي شؤون المغتربين اليمنية وجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، ورغم تواضع التبادل التجاري بين البلدين في المدة بين 1990م و 2005م إلا أنه في المحصلة العامة كان لصالح السودان، إذ كان المستفيد الأول منه، رغم ما شهده من تذبذب كان في مصلحة اليمن في بعض الأعوام

وقد تم توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار تشجيعًا وحمايةً، واجتمع رجال المال والأعمال بالغرفة التجارية بصنعاء بغرض اطلاع اليمنيين على حجم الاستثمارات الممكنة في السودان، وشُكّلت لجنة لرجال الأعمال، واستمر العمل ببرنامج العمل التنفيذي بين وزارة شؤون المغتربين اليمنيين وجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج،

بما يساعد على الاستثمار والتعريف بالفرص الاستثمارية بينهما، عبر هذه الجهات أو هيئة الاستثمار اليمنية التي لديها منشورات تعريفية بفرص الاستثمار في السودان، حيث توجد استثمارات يمنية في السودان في مجالات عدة، منها: الاستكشافات النفطية، والخدمات النفطية، والاتصالات، وشركات البناء، والاستثمارات الزراعية، والصرافة، والاستثمارات التجارية بالتصدير وإعادة التصدير، ويسعى الجانب السوداني إلى جذب الاستثمارات اليمنية وتأمينها وإعطائها التسهيلات

ووقعت اتفاقية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، وتبادل المعلومات وتحسين أصناف البذور، وتبادل الأصول الوراثية والبذور والمحاصيل المختلفة لاسيما المقاومة للحرارة والجفاف، وقدم الجانب السوداني دورتين تدريبيتين قصيرتين في مجال زراعة الأنسجة، واتفقا على تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات مشتركة في مجال الزراعة، واتفقا على تبادل الخبرات والخبراء في مجال الثروة السمكية والاصطياد والتسويق والتصنيع، وتبادل الزيارات. ووقعا اتفاقية الاشتراطات الصحية البيطرية في 15/ 8/ 2004م التي قضت بتصدير السودان لحوم الأبقار، والأغنام، والماعز، والإبل إلى اليمن، مقابل تصدير اليمن الكتاكيت البياضة وغيرها، بعمر يوم واحد، ولحوم الدجاج المجمد، وبيض التفقيس، وبيض المائدة إلى السودان. وأدَّى التعاون بين البلدين إلى وجود شركات يمنية في السودان تعمل في الاستكشافات النفطية والغازية، وشركات خدمات نفطية، وتم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الثروات المعدنية بين هيئة الاستكشاف المعدنية اليمنية، وهيئة الأبحاث الجيولوجية السودانية، والتعاون في أعمال التحليل الكيميائي في مختبرات البلدين، وتبادل الآراء والمعلومات في المشاريع القارية والإقليمية، وتبادل الخبرات والتدريب في هذا الشأن، والتعاون بين البلدين في المجلات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية أفضى إلى ترابط وثيق بينهما على المستوى الرسمي والشعبي، وساعد في تقديم كثير من المنافع والخدمات لشعبي البلدين، كتشغيل الأيدي العاملة، وإنعاش السوق التجارية، وتوفير السلع وسهولة تبادلها بينهما، وتبادل الخبرات، وكل ذلك أوجد تفاهمًا وتعايشًا ومصالح مشتركة بين شعبي البلدين، وهو ما أدَّى إلى تعزيز الروابط بين الشعبين في كثير من المجالات، ودفع بالعلاقات

اليمنية _ السودانية إلى أفق أوسع من التعامل استجابةً لتلك المصالح

المطلب الثالث: التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية

يبيّن أن اليمن والسودان متداخلان ثقافيًا واجتماعيًا في أكثر من مكون ثقافي واجتماعي، وهذا جعلهما أقرب إلى بعض مقارنة بما هو عليه الحال بين أقطار عربية أخرى، وكان دافعًا للقادة السياسيين إلى التعاون استجابة لتقارب شعبي البلدين، ففي المجال الاجتماعي شهد البلدان هجرات متبادلة، وإن كانت من اليمن إلى السودان بصورة أكبر وأكثر استقرارًا وانصهارًا في المجتمع السوداني، بعكس السودانيين الذين يأتون إلى اليمن لمتطلبات العمل والإعارة لمدد معينة يشتغلون في وظائف محددة، يعودون بعدها إلى بلادهم، كما سبق الإشارة، ولكل بلد في الآخر جالية تنتشر في أماكن عديدة وتحظى بالاحترام والتقدير من المجتمع المضيف، وهذه الروابط العريقة بين الشعبين نتج عنها موروث ثقافي وحضاري وعمراني عريق يدل على عظمة التعاون بينهما، فيزخر البلدان بحضارات عريقة وتراث أصيل، فيه من الانسجام والتطابق الكثير الذي يدل على درجة الترابط الوثيق من فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر، فبينهما روابط اجتماعية وثقافية ووشائج من الصلات والعواطف البارزة للعيان، الجديرة بالملاحظة والدراسة والتحليل، وقد احتل مجال التعاون الثقافي الدرجة الأولى في العلاقات الثنائية بين البلدين، فشهد هذا المجال نشاطًا ملموسًا وتعاونًا وثيقًا في مجالات المنح الدراسية والآثار والمخطوطات، وإقامة المعارض الثقافية في البلدين، واتفق الجانبان على توقيع برنامج تنفيذي في المجال الثقافي ينصُّ على زيارة فرقة الفنون الشعبية السودانية المكونة من 30 فردًا، للمشاركة في مهرجان الصهاريج الذي أقيم في 30 نوفمبر 1995م في عدن، وزارت فرقة الفنون الشعبية اليمنية السودان لتقديم عروض فنية في الخرطوم في يونيو 1995م، واتفقا على أن يقيم السودان معرضًا للفنون التشكيلية في اليمن في مايو 1995م، ويقيم اليمن معرضًا للفنون التشكيلية في السودان في يناير 1996م، وتمَّ الاتفاق على تبادل الفرق الفنية في مجالات المسرح والموسيقى والفنون الشعبية، وتكون مدة المشاركة 10 أيام، وتم الاتفاق على تبادل معارض الفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية لمدة 10 أيام في كلٍّ منهما، واتفقا على تشجيع إقامة

الأسابيع الثقافية، والمشاركة في معارض الكتب الدولية، والمهرجانات الثقافية والفنية التي تقام في كلّ منهما، واتفقا على تبادل الخبرات في المجالات الثقافية والسياحية والفندقية، وتشجيع التواصل بين الهيئات والمؤسسات الثقافية والسياحية واتحاد الفنانين والكتاب في الجانبين، وشهدت المدة الممتدة من 1990م وحتى 2005م التوقيع على اتفاقية بين المركز الوطني للوثائق بالجمهورية اليمنية، ودار الوثائق القومية بجمهورية السودان، ونصَّت على تبادل الخبرات والتعاون في مجال تدريب المختصين على الصيانة، والتوثيق والتصوير والأرشفة، وأمن ووقاية الوثائق والمحافظة عليها، وتبادل المعلومات حول التكنولوجيا في أعمال الترميم والصيانة ووسائل الحفظ والتصوير، وتبادل المعلومات والوثائق التي تهم البلدين والجوانب التشريعية المتعلقة بتلك الوثائق حفظًا وأرشفةً وحراسةً... إلخ والنشرات الدورية والبحوث والدراسات والأعمال العلمية والتقنية المختصة بكل منهما، وإقامة معارض وثائقية، والتنسيق بينهما في الندوات والمؤتمرات العربية والإقليمية والدولية، وتبادل زيارات المسؤولين والخبراء، وتوج هذا التعاون بالزيارات المتبادلة لوزيري ثقافة البلدين

وشهدت هذه المدة تعاونًا في المجال الإعلامي، حيث لم تخلُ أي دورة من دورات اللجان الوزارية المشتركة من توقيع اتفاق أو محضر بروتوكول أو برنامج تنفيذي في مجال التعاون الإعلامي بكل قطاعاته أو في إحداها على أقل تقدير، ويأتي التعاون في هذا المجال في المرتبة الثانية بعد التعاون في المجال الثقافي، فحدث التبادل في البرامج التلفزيونية والإذاعية بإرسال رسالة إخبارية عبر القنوات المتاحة تتضمن الإنجازات والنشاطات وحركة المد الثقافي والإبداعي، والمسلسلات والتمثيليات والبرامج الدرامية، وبث رسالة وبرامج خاصة بالمناسبات والأعياد الوطنية في كلّ منهما، وتبادل التسجيلات الموسيقية والغنائية والفلكلورية، وموافقة الجانب السوداني على توفير فرص التدريب للجانب اليمني في حقل الإذاعة والتلفزيون، كالتحرير والتصوير والأرشفة، والتوثيق والمهارات الإدارية، والإعداد والإخراج، وتقديم دورة في أحدث التقنيات الإعلامية، والتنسيق بين الإذاعة والتلفزيون بينهما في التمثيل في الاتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية، وتشجيع تبادل زيارات الصحفيين والمراسلين بينهما، ودعم علاقات التعاون الإعلامي والتبادل

الإخباري بين وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) والسودانية(سونا)، ومنح حق استلام أخبار كل منهما، والاستفادة منها في نشراتهما الإخبارية من دون مقابل، وإعطاء الأولوية لأخبار كل طرف والمتعلقة بالمسائل والقضايا التي تخصُّ البلدين، وتبادل التحقيقات الصحفية والمطبوعات والصور، وتنسيق المواقف في التمثيل بالمنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على تقديم المساعدات الممكنة لبعضهما، وتدريب الكوادر في المعاهد المتخصصة في كلا البلدين، ووقعا برتوكولات في المجال الشبابي بتبادل الزيارات للفرق الشبابية في مختلف المجالات، ومشاركة الجانب اليمني في المعسكرات الشبابية والثقافية التي تقيمها السودان، وتقديم منح دراسية لتأهيل الكوادر اليمنية في مجالات التربية الرياضية، وتبادل اللقاءات في مختلف المجلات الرياضية، وتزويد اللجنة الأولمبية اليمنية بخبير سوداني متخصص، والاستضافات المتبادلة للفرق والأفراد وتبادل الزيارات لتبادل الخبرات في المجال الرياضي

ووقعت كثر من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في مجال العمل والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية، لتبادل الخبراء والزيارات ومراجعة قضايا العمل، والمعلومات والوثائق والمطبوعات، والتشريعات المتعلقة بالعمل، وتدريب عدد من موظفي وزارة العمل والتدريب المهني اليمنية في السودان، وتنظيم دورات تدريبية للمدربين المهنيين في كلا البلدين، وعقد دورات تدريبية لرؤساء الأقسام والمدربين اليمنيين في مراكز التدريب المهني في السودان، وتبادل الزيارات والخبراء في مجال التأمينات الاجتماعية، وحضور الندوات والمؤتمرات حول التأمينات الاجتماعية، والتعاون وتبادل المنافع بين الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية في السودان، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في اليمن، والتعاون في مجال تنظيم الأسرة والمشاريع المدرة للدخل في الحضر والريف، والتأهيل المجتمعي

واتفقا على تبادل الخبرات في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، والتشريعات والقوانين والنظم واللوائح التي تنظم الخدمة المدنية، وتأهيل الموظفين وتدريبهم في دورات قصيرة وطويلة، وتبادل الزيارات والاتصالات بين المسؤولين في البلدين

واتفقا على التعاون في مجال الأوقاف والدعوة والإرشاد، لتستفيد اليمن في مجال التدريب وإعداد الدعاة،

والزيارات المتبادلة للدعاة، وتنظيم المسابقات الدورية في القرآن الكريم، وتبادل الخبرات في مجال الحج والعمرة، وتوفير السودان منح دراسية لوزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية؛ لتأهيل الدعاة والمرشدين، والإداريين على المستوى الجامعي والدراسات العليا، وتبادل التشريعات والأنظمة المتعلقة بالأوقاف، والخبرات في مجال استثمار عائدات الأوقاف، والتنسيق بينهما لإنشاء دور للقرآن الكريم في مجال الأوقاف والإرشاد، وتبادل المطبوعات والكتب والفهارس الصادرة في البلدين، والدعوات في أثناء انعقاد مؤتمرات أو ملتقيات إسلامية، وتوحيد مواقفهما فيها. وقد زاد ذلك التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية وغيرها من درجة التراكم المعرفي والثقافي بين البلدين، وعرَّف ببعضهما بعضًا بصورة أكثر، وأوضح مدى تعاونهما وعلاقاتهما الموغلة في القدم

المطلب الرابع: التعاون في المجالات العلمية والصحية والأمنية

ويبيّن أنه تم توقيع عدة اتفاقيات وبروتوكولات وبرامج تنفيذية في هذه المجالات خلال المدة من 1990م وحتى 2005م، ففي مجال التربية والتعليم يوجد العديد من المدرسيين السودانيين في مختلف مراحل التعليم بنظام الإعارة، في المدارس الحكومية، وكذلك الخاصة حيث يستفاد من خبراتهم في تدريس بعض المواد الدراسية كالإنجليزي والرياضيات وبعض المواد العلمية، وقدَّم السودان دورات تدريبية للقيادات التربوية اليمنية، وتبادل الزيارات للقيادات وهيئات التدريس والوفود الطلابية، وتبادل الخبرات في مجال التشريعات التربوية والإدارية، وتبادل الخبرات في أساليب التقويم والاختبارات، وتبادل المطبوعات والبحوث التربوية الصادرة في كلا البلدين، وتبادل الوثائق والمناهج والمواد التعليمية والتدريبية والوسائل في مجال التعليم الفني، والزيارات الاستطلاعية لقيادات ومسؤولي التعليم الفني، وتدريب ورفع كفاءة المدرسين والمدربين في المجالات التخصصية، من خلال دعوة كل طرف للآخر في الدورات والورش الإقليمية التي يقوم بعقدها، وتشكيل لجنة فنية مشتركة بهذا الخصوص. واتفقا على تبادل الخبرات العلمية والتعاون بين جامعات البلدين، والتعاون في مجال البحوث وتبادل الزيارات لهيئات التدريس والوفود الطلابية، والتنسيق لحل المشاكل الجامعية، ومشاكل الدرجات العلمية العليا، والتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي،

وتقديم السودان ستين منحة دراسية جامعية سنوية، وعشر منح لأبناء الجالية اليمنية في السودان، وعشر منح سنويًا دراسات عليا، وتقديم اليمن للسودان ثلاثين منحة دراسية جامعية، وثلاثين منحة دراسية لأبناء الجالية السودانية في اليمن، وخمس عشرة منحة دراسات عليا، وتبادل الخبرات في مجال التشريعات وأساليب التقويم والاختبارات، وتبادل المطبوعات والبحوث الجامعية

واتفقا على التعاون في مجال الصحة العامة والسكان، والصحة البيطرية، فقدم السودان منحًا دراسية في مجال الطب البشري والصيدلة، والعلوم البيطرية، وقدم اليمن منحًا دراسية في مجال الطب البشري وفروعه المختلفة، واتفقا على تبادل الخبرات وإجراء البحوث المشتركة، ووقعا بروتوكولات وبرامج تنفيذية للتعاون في المجالات الطبية والصحية، وتبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وزيارات المسؤولين لتبادل الخبرات وزيادة المعارف

ووجدت بين البلدين علاقات أمنية وعسكرية، تركز في مجالات التدريب والتأهيل المشترك، وتبادل الزيارات والمعلومات والخبرات في المجالات المختلفة، وتم التنسيق والتشاور في محاربة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات، عبر مبعوثين أو الملحقيات الأمنية والعسكرية. وقد زادت علاقات التعاون بين البلدين في هذه المجالات من روابط العلاقات الرسمية والشعبية بينهما، ونفت مسببات الصراع من خلال التنسيق والتعاون الإيجابي في تلك المجالات الحساسة

المبحث الثاني: تجمّع صنعاء للتعاون

يرى أن ظهور المنظمات الدولية والإقليمية العامة والمتخصصة ضرورة حتمية للتعاون بين الدول، والخروج من حالة الحرب والصراعات الدائمة، وتتمثل مبدأها في التعاون والتضامن والتكامل، فبعضها يعمل على تدعيم التعاون، وأخرى تعمل على تجسيد التضامن، وثالثة تهدف إلى تحقيق التكامل، فنشأت منظمات على مستوى العالم، وأخرى على المستوى القاري، وبهذا السياق نشأت منظمات فرعية أخرى أوجدتها ضرورات مختلفة، وبروز الصراعات لاسيما بعد استقلال إريتريا في منطقة القرن الأفريقي وانهيار دولة الصومال، وما أصبح لدى اليمن بعد عام 1990م من إمكانيات بشرية ومادية ومساحة جغرافية، نشطت سياستها الخارجية

بشكل ملحوظ، وشكّلت منطقة القرن الأفريقي والخليج العربي محددين هامين لها، فتقدمت بطلب انضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وبذلت جهود لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، واحتضنت صنعاء عدة لقاءات بهذا الاتجاه، إلى أن تمَّ اتفاق كلٍّ من اليمن والسودان وإثيوبيا على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، بحيث يكون تجمع مفتوح أمام دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فكان الإعلان عن ذلك التجمع بعد عقد قمة ثلاثية في صنعاء من 13 _ 15 أكتوبر 2002م، وأشارت بعض المصادر إلى أن إثيوبيا هي صاحبة فكرة هذا التجمع، وأشارت أخرى أنها فكرة علي عبدالله صالح، وفي نهاية ديسمبر 2003م تم إقرار اتفاقية تأسيس هذا التجمع، والتأكيد على أنه تجمع إقليمي مفتوح أمام دول القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وتمّ قبول الصومال عضوًا فيه في قمة التجمع الثالثة التي عقدت في الخرطوم في 27 ديسمبر 2004م، وتوجد تعريفات خاصة بالتجمع، وظروف النشأة، والعضوية فيه، وأجهزة التجمع وقممه، واللجان التنفيذية والمتخصصة، ونقاط الارتكاز، والاجتماعات، واتخاذ القرار، والانسحاب، والدخول حيز التنفيذ، وبيانات قمم التجمع، والبيانات الختامية لاجتماعات وزراء خارجية التجمع، والاتفاقيات التي وقعت في قمة الخرطوم الثالثة، وقمة عدن الرابعة. وكانت أهداف تجمع صنعاء، هي حفظ أمن منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، ومكافحة كافة أنواع التهريب، ومنع النزاعات وحلها سلميًا، وحل الصراعات بين دول المنطقة عن طريق الحوار بالوسائل السلمية، ودعم وتنسيق التعاون الإقليمي بينهم في محاربة الإرهاب الدولي، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق تطلعات شعوبها في التنمية والتقدم والاستقرار، والاستثمار المشترك وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتحقيق المزيد من العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية بين الدول الأعضاء. وتأتي أهمية هذا التجمع من قناعة الدول الأعضاء بضرورة تعاونهم في إحلال الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وذلك لكثرة الصراعات والنزاعات فيها، ومحاربة التهريب والقرصنة والإرهاب الذي قضَّ مضاجعها، وما أظهرته أمريكا من اهتمام بهذه المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، وسعيها لاستقلال جنوب السودان، لإيجاد

منطقة غير مسلمة عازلة بذلك المكان، وما يكتسبه البحر الأحمر من أهمية جعلته مطمعًا لقوى دولية، ولا يوجد أي إطار تعاون مشترك بين الدول المشاطئة فيه، فكان البُعد الأمني هو الأساس في هذا التجمع، رغم وجود أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية واستثمارية، بسبب الصراعات في الصومال، وما لدى إريتريا من مطامع توسعية في الدول المجاورة لها، فضلًا عن النزاعات الحدودية بين السودان وإثيوبيا، وما لديها من مشاكل داخلية، فسعت تلك الدول إلى تحقيق إنجازات اقتصادية، فكانت تُعدُّ لإقامة منطقة حرة، وتشكيل مجلس رجال أعمال مشترك، وشركة قابضة.. وبما أن البلدين(اليمن والسودان) جزء من هذه المنطقة فإن هذا التجمع ستنعكس آثاره عليهما، في تحقيق أمن واستقرار بلديهما، تحت مظلة إقليمية، وسيعزز العلاقات بينهما في شتى المجالات

المبحث الثالث: الصعوبات التي تقف أمام تطور العلاقات اليمنية _ السودانية

يرى أن العلاقات اليمنية _ السودانية قد واجهت عدة صعوبات، إذ كل دولة لديها مشاكلها الداخلية وتعاني من الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية، التي بددت إمكانياتها وشغلتها عن التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي، ومن أبرز المشاكل الداخلية التي واجهتها اليمن دمج مؤسسات الدولتين بعد عام 1990م، وحرب 1994م ضد الجنوب العبثية التي قضت على بذور الوحدة الأخوية بين شعب(جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وشعب(الجمهورية العربية اليمنية)، وعودة نحو مليوني يمني من الخليج والسعودية بعد حرب الخليج الثانية، بسبب موقف اليمن الداعم لنظام البعث في العراق بقيادة صدام حسين، وحروب صعدة، وما تمرُّ به البلاد من أزمة اقتصادية متفاقمة نتيجة سلسلة أخطاء متراكمة، وفساد، وعدم مسؤولية، وغياب التخطيط الاستراتيجي. وأما أبرز المشاكل الداخلية التي تواجهها السودان فتتمثل في الصراع في جنوب السودان الذي يمتد منذ ما قبل الاستقلال، ومشكلة دارفور التي ظهرت في 2003م، مشكلة شرق السودان التي تعاني من التهميش والحرمان، والحراك السياسي في الشمال الذي يدور بين مختلف القوى السياسية حول السلطة والسعي للوصول إليها، والمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعصف بالبلاد، فتلك المشاكل الداخلية التي تعاني منها كل

دولـة عملـت على انشـغالها بنفسـها، وحـد مـن قـدرة تفاعلهـا ونشـاطها مـع محيطهـا الإقليمـي والـدولي. فـضلًا عـن ذلـك تعـاني كل دولـة مـن ضغـوط إقليميـة، وأبـرز تلـك الضغـوط على اليمـن تتمثـل في مشـاكل حدوديـة مـع إريتريـا، وانشـغال بترسـيم الحـدود مـع عُمان والسـعودية، وأعبـاء مشـاكل الصومـال في مختلـف المجـالات، وأبـرز الضغـوط الخارجيـة التـي تعـاني منهـا السـودان تتمثـل في النـزاع مـع إريتريـا، وأعبـاء مشـاكل الصومـال عليهـا في مختلـف المجـالات، فتلـك الضغـوط الإقليميـة التـي عانـت منهـا اليمـن والسـودان ألقـت بظلالهـا على العلاقـات بينـهما، فاسـتحوذت على جـل سـبل التعـاون بينـهما، ولـو أنهـا سُـخرت تلـك اللقـاءات وعلاقـات التعـاون في مناقشـة الاتفاقيـات والمشـاريع المتـعثرة بينـهما، أو اقتراح مشـاريع جديـدة، لكانـت قـد دفعـت بالعلاقـات التـي تخدمـهما إلى التطـور

ولم تقـتصر الضغـوط الخارجيـة عليـهما على الإقليميـة بـل توجـد ضغـوط دوليـة عانـت منهـا البلـدان، وجعلتـهما يبحثـان عـن سـبل الخـروج مـن هـذه العزلـة بـدلًا عـن البحـث عـن سـبل التعـاون بينـهما، فقـد عانـت اليمـن مـن الضغوط الأمريكيـة، فأوقفـت مسـاعداتها، وضغط أوربي بسـبب ممارسـة السـودان التطـهير العرقـي في بعـض المنطـق كدارفـور، وضغـوط الهيئـات الدوليـة على السـودان خضعـت اليمـن لتأثيراتهـا بسـبب تطويـر علاقاتهـا مـع السـودان، أمـا السـودان فقـد عـانى مـن ضغـوط دوليـة هائلـة منهـا ضغـوط أمريكيـة على دول الجـوار لتطويقـه ومحاصرتـه، واتهامـه بدعـم الإرهـاب، وقـرارات دوليـة صـدرت بحقـه أيضًـا بلغـت أوجهـا بمذكـرة توقيـف الرئيـس عمـر حسـن البـشير، وكل هـذه الضغـوط الدوليـة أثـرت على علاقـات البلديـن، إذ تضطـر إحـداهما أو كلاهما إلى الرضـوخ لتلـك الضغـوط على حسـاب التعـاون والعلاقـات المشتركـة بينـهما

وتوصـل في الخاتمـة إلى عـدة نتائـج لخصهـا مما سـبق عرضـه ودراسـته في متن الكتـاب، ووضـع رؤيـة مسـتقبلية للعلاقـات اليمنيـة _ السـودانية، انطلاقًـا مـن القواسـم المشتركـة بينـهما، وتوجـه صانعـي قـرار السياسـية الخارجيـة في البلديـن تجـاه بعضـهما، وقـدم تصـوران الأول وصـول العلاقـات إلى الفتـور والانقطـاع في الجانـب الرسـمي لمعطيـات على سـاحتي البلديـن، ونتيجـة ضغـوط إقليميـة ودوليـة، والآخـر مزيـد مـن التعـاون والتنسـيق والنمـو، وقـدم عـدة مـؤشرات قـد تحقـق ذلـك، أبرزهـا التقـارب الرسـمي والعلاقـات الاجتماعيـة

والثقافية والجوار الجغرافي بينهما، وتقارب وجهات نظريهما بخصوص مشاكل عديدة إقليمية ودولية، ووضع بعد ذلك توصيات قدم خلالها مقترحات عدة يرى أن العمل بها من كلا الجانبين سيساعد على تعزيز العلاقات المتبادلة وتطويرها بينهما، ويختم ذلك بمقترح تطوير تجمع صنعاء للتعاون؛ ليشمل دول الجزيرة العربية والخليج العربي ودول منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر تحت مسمى(منظمة التعاون لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي)

ويلي ذلك قائمة المراجع التي كانت متنوعة وثرية بين وثائق عربية أساسية رسمية ورسائل وإصدارات علمية منها أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير وتقارير وإصدارات سنوية، وموسوعات علمية، وأطالس علمية، وحلقات دراسية ومحاضرات أكاديمية، وكتب وأبحاث دوريات علمية، وإصدارات مترجمة، ومقالات في مجلات أسبوعية ودورية، ومقالات صحفية، ومقابلات شخصية، وإصدارات إنترنتية، وكتب ومراجع باللغة الإنجليزية، بلغت في مجموعها أكثر من 480 مرجعًا. تلتها (24) ملحقًا، ذكر فيها زيارات الوفود المتبادلة، يذكر الاسم والصفة والتاريخ والمهمة، والاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين، فيذكر المضمون ومكان التوقيع وتاريخه، ويذكر فيها ما يتعلق بتجمُّع صنعاء: فيورد اتفاق الإنشاء، وبيانات القمم الأربع في: صنعاء في 15 أكتوبر 2002م، وأديس أبابا في ديسمبر 28 _ 29 ديسمبر 2003م، والخرطوم 27 ديسمبر 2004م، وعدن 28 _ 29 ديسمبر 2005م، والبيانات الختامية لوزراء خارجية دول التجمُّع في أديس أبابا في نوفمبر 2002م، والخرطوم في يناير 2003م، وصنعاء في نوفمبر 2003م، وصنعاء في مايو 2006م، ومحاضر الاجتماعات، والاتفاقيات، ومذكرات التفاهم، الموقعة بين اللجان المتخصصة، وأورد نص اتفاق المبادئ في اللجوء إلى التحكيم الموقع بين اليمن وإريتريا في باريس في 21/ 5/ 1996م في موضع النزاع بينهما حول مجموعة جزر في البحر الأحمر، واتفاق التحكيم بينهما في 3/ 10/ 1996م في باريس أيضًا، ومنطوق الحكم الدولي في السيادة على الجزر بينهما الصادر في لندن بتاريخ 9/ 10/ 1998م، ومنطوق الحكم الدولي في ترسيم الحدود البحرية بينهما الصادر في لندن بتاريخ 17/ 12/ 1998م، وعدة اتفاقيات بينهما، وقرارات وقوانين يمنية بشأن المياه الإقليمية، واتفاقيات

الحـدود بين اليمـن وعُمان، ومعاهـدة الصداقـة بين اليمـن والسـعودية وعهـد التحكيـم بينـهما في جـدة في 20/ 5/ 1934م، ومذكـرة تفاهـم في مكـة المكرمـة بتاريـخ 26/ 2/ 1995م، ويعـرض بعـد ذلـك 29 خريطـة تركـز بشـكل أسـاسي على موقعـي السـودان واليمـن قديمًـا وحديثًـا، وجنـوب البحـر الأحمـر ومنطقة القـرن الأفريقـي، والبحـر العـربي، ويختـم الكتـاب بذكـر بعـض عناويـن مؤلفـات المؤلِّـف وأعمالـه، بلغـت أكثر مـن خمسـة عشريـن مؤلَّفًـا منهـا ديوانـا شـعر للمؤلِّـف نفسـه، وسـبعة أبحـاث، وسـبع وأربـعين دراسـة

ويجـدر بنـا الإشـارة، في الأخير، إلى أن هـذا الكتـاب عبـارة عـن رسـالة علميـة حصـل بهـا صاحبها على درجة الماجسـتير، ناقشـها يـوم الأحـد 24/ 6/ 2012م، في قسـم العلـوم السياسـية، بكليـة التجـارة والاقتصـاد، في جامعـة صنعـاء، وقـد أوصـت اللجنـة جامعـة صنعـاء ووزارة الخارجيـة بضرورة طباعتهـا ونشرهـا على مسـتوى الجامعـات العربيـة والسـفارات والقنصليـات العربيـة والجهـات ذات العلاقـة

شخصية العدد

الدكتورة سهير علي أحمد

أستاذة القانون العام في كلية الحقوق - جامعة عدن، وأحد أبرز الأصوات الأكاديمية والحقوقية في جنوب اليمن. حازت على الدكتوراه في القانون من جامعة بغداد عام 2000، وأسهمت منذ ذلك الحين في تدريس وإثراء الدراسات القانونية والدستورية، مع تركيز خاص على قضايا الحكم الرشيد، الفساد الإداري، وحقوق المرأة

إلى جانب دورها الأكاديمي، تولّت مناصب قيادية في كلية الحقوق بجامعة عدن، وأسهمت في تأسيس مركز المرأة للبحوث والدراسات، مقدمة أبحاثًا نوعية حول مكانة المرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية. كما شغلت مواقع مؤثرة في المجتمع المدني، وشاركت في برامج أممية معنية بتمكين النساء والشباب

على الصعيد السياسي، شغلت منصب رئيس هيئة المرأة المساعدة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث تعمل على تعزيز حضور المرأة في مسارات العمل العام، وبناء شراكات مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لدعم مشاركتها السياسية والاقتصادية

تمثل نموذجًا للمرأة التي جمعت بين العمق الأكاديمي والحضور الفاعل في الحياة العامة، وساهمت في إعادة تعريف موقع المرأة في اليمن، ليس فقط كمشاركة، بل كشريك أساس في صنع القرار